

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير - البيض -

معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي و بنكي



مذكرة تكميلية لنيل شهادة ماستر اكايمي

تجربة الصيرفة المفتوحة و التغيرات
التي أحدثتها على الخدمات المالية و المصرفية
للبنوك في العالم

تحت إشراف :

د . بن علال بلقاسم .

من إعداد الطالبتين :

- بلميلود سهيلة .

- بن سالم ياسمين عصمت .

لجنة المناقشة :

رئيسا

مناقشا

إلياس

جيلالي

د. حفيظ

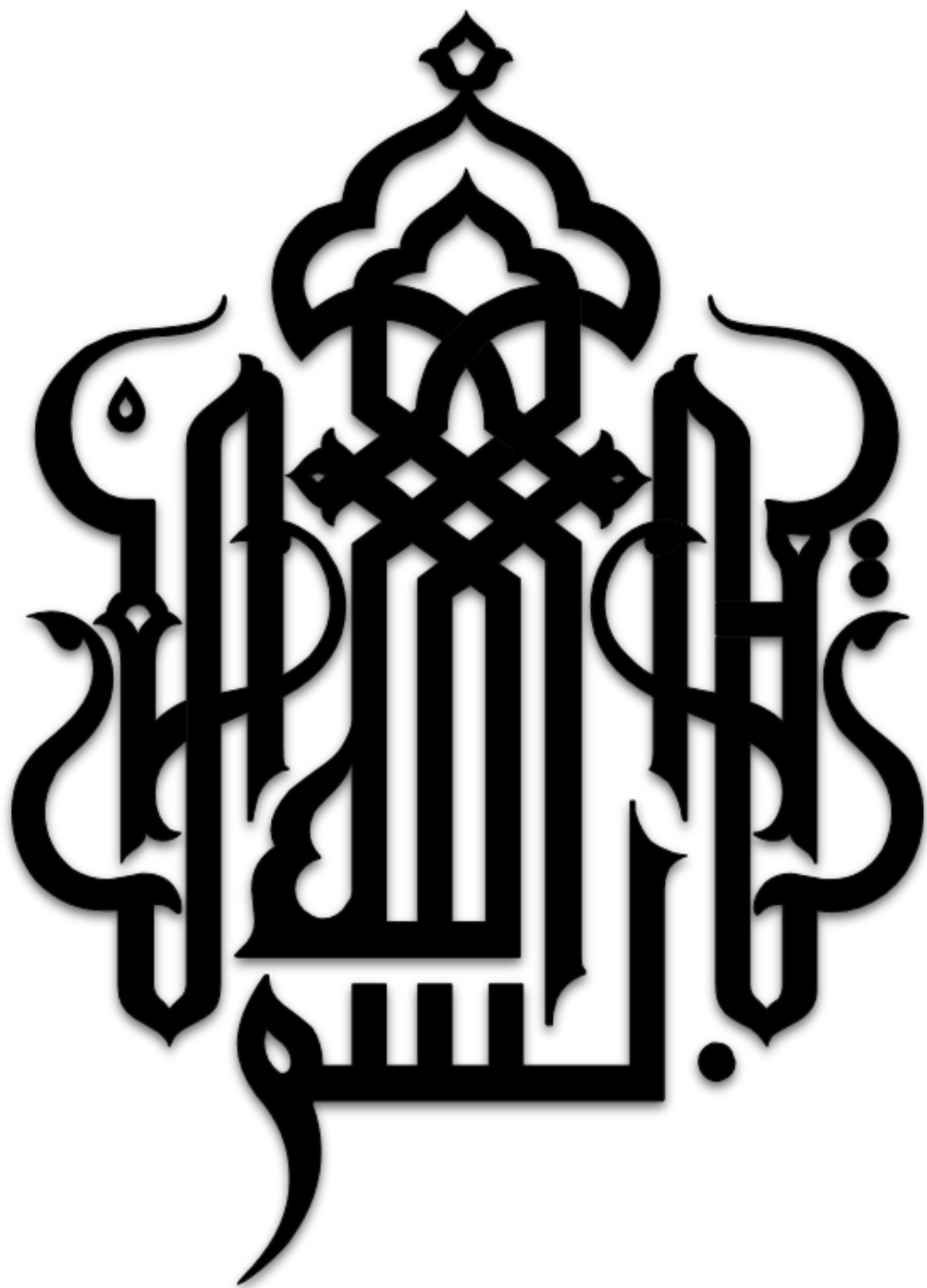
د. معروف

الأستاذ

الاستاذ

الموسم الجامعي

2024 / 2023



إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي
وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴾
وقال تعالى ﴿ وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ
وَاجْعَلْ لِّي مِّن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا ﴾ سورة الاسراء الآية 80

الصلاة والسلام على اشرف المرسلين

رسولنا وحبیبنا وسیدنا محمد صلی الله علیه وسلم .

أهدي ثمرة جهدي وعملي المتواضع هذا إلى

من أحمل إسمه بكل إفتخار

إلى من علمني العطاء بدون إنتظار

إلى من لم تمهله الدنيا لأرتوي بحنانه

إلى من يرتعش قلبي بذكره

والذي رحمه الله إلى من لا يمكن للكلمات أن توفيقها قدرها.

إلى ملاكي وسر وجودي في الحياة

إلى من كان دعائها سر نجاحي وبلسم جراحي

إلى أغلى ما أملك في هذا الوجود

والدتي حفظها الله ورعاها.

إلى زوجي العزيز وثمره فؤادي اولادي : محمد وإخلاق

إلى سندي في الحياة إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى إخوای الذین لم تلدهما أمي: محمد وعبد القادر

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي دفعة 2024

إلى كل من إحتواه قلبي ونسيه قلبي

بلميلود سهيلة

كلمة شكر و عرفان

قال الله تعالى في كتابه العزيز بعد بسم الله الرحمن الرحيم ﴿ دَعَوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ ۖ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ سورة يونس الآية 10.

يا ربي لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانتك
الشكر والثناء كليهما لله تعالى جل جلاله الذي يسر لنا اتمام هذا الواجب واناار لنا درب العلم
والمعرفة.

أتقدم بالشكر الجزيل

إلى كل أعضاء اللجنة الموقرة التي قبلت مناقشة هذا البحث
إلى من قبل الإشراف على مذكرتي وشجعني وقدم لي النصائح وأفادني

لإتمام عملي الدكتور **بن علال بلقاسم**

كما أخص بالذكر مع فائق الاحترام والتقدير والامتنان إلى السيد رئيس
قسم العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي النور البشير البيض
كما أتقدم بخالص عبارات الإحترام والعرفان بالفضل والجميل لأساتذتي

على مستوى جميع أطوار التدرج العلمي

كما أشكر كل الذين علموني وأولئك الذين وقفوا بجانبني ومدوا لي

يد العون في مختلف مجالات الحياة لأكون ما عليه الآن

فجزاهم الله كل خير في الدنيا والآخرة

بلميلود سهيلة

خطة البحث

الفصل الأول (الإطار النظري للصيرفة المفتوحة)

❖ المبحث الأول: ماهية المصرفية المفتوحة

✓ **المطلب الأول: مفهوم المصرفية المفتوحة**

- الفرع الأول: تعريف الصيرفة المفتوحة
- الفرع الثاني: نشأة الصيرفة المفتوحة

✓ **المطلب الثاني: الخدمات المصرفية المفتوحة**

- الفرع الأول: مميزات الخدمات المصرفية المفتوحة
- الفرع الثاني: مراحل تطور الصيرفة المفتوحة

✓ **المطلب الثالث: إيجابيات و سلبيات التحول نحو الصيرفة المفتوحة**

- الفرع الأول: إيجابيات التحول نحو الصيرفة المفتوحة
- الفرع الثاني: سلبيات التحول نحو الصيرفة المفتوحة

❖ المبحث الثاني: دوافع التحول نحو الصيرفة المفتوحة

✓ **المطلب الأول: بنوك الإللكترونية**

- الفرع الأول: تعريف و أنواع البنوك الإللكترونية
- الفرع الثاني: الخدمات المصرفية للبنوك الإللكترونية

✓ **المطلب الثاني: الشمول المالي و الاندماج البنكي**

- الفرع الأول: الشمول المالي
- الفرع الثاني: الاندماج البنكي

✓ **المطلب الثالث: التكنولوجيا المالية و المنصات الرقمية**

- الفرع الأول: التكنولوجيا المالية
- الفرع الثاني: المنصات الرقمية

❖ المبحث الثالث: الخدمات المصرفية المفتوحة

✓ **المطلب الأول: مفهوم الخدمات المصرفية المفتوحة**

- الفرع الأول: تعريف الخدمات المصرفية المفتوحة
- الفرع الثاني: أنواع الخدمات المصرفية المفتوحة
- ✓المطلب الثاني: استراتيجيات الخدمات المصرفية المفتوحة و الابتكار فيها
- الفرع الأول: استراتيجيات الخدمات المصرفية المفتوحة
- الفرع الثاني: ابتكارات الخدمات المصرفية المفتوحة
- ✓المطلب الثالث: مميزات الخدمات المصرفية المفتوحة و تحدياتها
- الفرع الأول : مميزات الخدمات المصرفية المفتوحة
- الفرع الثاني: تحديات الخدمات المصرفية المفتوحة

الفصل الثاني تأثير (الصيرفة المفتوحة على الخدمات المالية و المصرفية للبنوك)

❖ المبحث الأول : الخدمات المالية و المصرفية للبنوك

✓المطلب الأول: الخدمات المالية للبنوك

- الفرع الأول: مفهوم الخدمات المالية للبنوك
- الفرع الثاني: خصائص الخدمات المالية للبنوك
- ✓المطلب الثاني: الخدمات المصرفية للبنوك
- الفرع الأول: تعريف الخدمات المصرفية للبنوك
- الفرع الثاني: أنواع الخدمات المصرفية للبنوك
- ✓المطلب الثالث: تطور الخدمات المالية و المصرفية للبنوك
- الفرع الأول: خطوات التوصل إلى خدمات مالية و مصرفية جديدة
- الفرع الثاني: أشكال تطوير المنتجات المالية و المصرفية

❖ المبحث الثاني: علاقة الصيرفة المفتوحة بتطور الخدمات المالية و المصرفية للبنوك

- ✓المطلب الأول: علاقة الشمول المالي بتطوير الخدمات المالية و المالية للبنوك
- الفرع الأول: أبعاد الشمول المالي بالمصارف
- الفرع الثاني: دور الشمول المالي في تطوير الخدمات المصرفية و المالية

للبنوك

- ✓المطلب الثاني: علاقة التكنولوجيا المالية بتطوير الخدمات المصرفية و المالية للبنوك

- الفرع الأول: تأثير التكنولوجيا المالية على الخدمات المالية و المصرفية للبنوك
- الفرع الثاني: هدف استخدام التكنولوجيا المالية في البنوك:
- ✓ **المطلب الثالث:** علاقة منصات التكنولوجيا المالية بتعزيز الخدمات المصرفية للبنوك
- الفرع الأول: المنصات الرقمية لدعم نماذج الأعمال ما بعد الخدمات المالية و

المصرفية التقليدية

- الفرع الثاني: مميزات الانتقال من نماذج الأعمال التقليدية إلى نموذج المنصات

الرقمية

❖ **المبحث الثالث:** عرض و تحليل الدراسات السابقة

✓ **المطلب الأول:** عرض الدراسات السابقة

✓ **المطلب الثاني:** أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات السابقة

✓ **المطلب الثالث:** علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

الفصل الثالث (تجربة الصيرفة المفتوحة في دول العالم)

❖ **المبحث الأول:** نظرة شاملة حول تجربة الصيرفة المفتوحة في دول العالم

✓ **المطلب الأول:** شركات التكنولوجيا المالية في دول العالم

▪ الفرع الأول: مؤشر الربحية في بنوك دول العينة قيد الدراسة

▪ الفرع الثاني: تأثير انتشار شركات التكنولوجيا المالية على البنوك

✓ **المطلب الثاني:** الاستثمار في التكنولوجيا الناشئة في دول العالم (الذكاء الاصطناعي -

البيانات الضخمة)

▪ الفرع الأول: التحول في أدوات الدفع غير النقدية و تطور الاستثمار في تكنولوجيا

الاعلام و الاتصال

▪ الفرع الثاني: التكنولوجيا الناشئة (الذكاء الاصطناعي - البيانات

الضخمة)

✓ **المطلب الثالث:** تجربة الخدمات المصرفية المفتوحة في الدول العربية

▪ الفرع الأول: تطور مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية بين

عامي 2011 و 2017

▪ الفرع الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي في الدول العربية

❖ **المبحث الثاني:** تجارب دول ناجحة في مجال الخدمات المصرفية المفتوحة

✓ **المطلب الأول:** التكنولوجيا المالية كآلية لدعم الشمول المالي في الصين

- الفرع الأول: واقع الشمول المالي في الصين
- الفرع الثاني: دور التكنولوجيا المالية و الخدمات المالية الرقمية في

تحقيق الشمول المالي و الاجتماعي في الصين

✓المطلب الثاني: تجربة المملكة العربية السعودية في تعزيز الشمول المالي و

التحول الرقمي

- الفرع الأول: واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية
- الفرع الثاني: علاقة التحول الرقمي بتطوير الأسواق المالية في المملكة

العربية السعودية

✓المطلب الثالث: تجربة الخدمات المصرفية المفتوحة في الولايات المتحدة

الأمريكية

- الفرع الأول: التحول الرقمي للقطاع المصرفي بالولايات المتحدة

الأمريكية

- الفرع الثاني: تطور الخدمات المالية الرقمية في الولايات المتحدة

الأمريكية

❖ المبحث الثالث: تجربة الخدمات المصرفية المفتوحة في الجزائر

✓المطلب الأول: الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية في الجزائر

✓المطلب الثاني: الشمول المالي في الجزائر

✓المطلب الثالث: واقع البيئة الرقمية الرقمي في الجزائر

- الفرع الأول: التحول الرقمي في الجزائر

- الفرع الثاني: الخدمات الرقمية في الجزائر

الفهرس

أ-ج

مقدمة.....

الفصل الأول (الإطار النظري للصيرفة المفتوحة)

3

المبحث الأول: ماهية الصرفية المفتوحة

3

المطلب الأول: مفهوم الصرفية المفتوحة

3	الفرع الأول: تعريف الصيرفة المفتوحة
4	الفرع الثاني: نشأة الصيرفة المفتوحة
7	المطلب الثاني: الخدمات المصرفية المفتوحة
7	الفرع الأول: مميزات الخدمات المصرفية المفتوحة
7	الفرع الثاني: مراحل تطور الصيرفة المفتوحة
9	المطلب الثالث: إيجابيات و سلبيات التحول نحو الصيرفة المفتوحة
9	الفرع الأول: إيجابيات التحول نحو الصيرفة المفتوحة
10	الفرع الثاني: سلبيات التحول نحو الصيرفة المفتوحة
12	المبحث الثاني: دوافع التحول نحو الصيرفة المفتوحة
12	المطلب الأول: بنوك الإلكترونيّة
12	الفرع الأول: تعريف و أنواع البنوك الإلكترونيّة
17	الفرع الثاني: الخدمات المصرفية للبنوك الإلكترونيّة
19	المطلب الثاني: الشمول المالي و الاندماج البنكي
20	الفرع الأول: الشمول المالي
25	الفرع الثاني: الاندماج البنكي
28	المطلب الثالث: التكنولوجيا المالية و المنصات الرقمية
28	الفرع الأول: التكنولوجيا المالية
32	الفرع الثاني: المنصات الرقمية
34	المبحث الثالث: الخدمات المصرفية المفتوحة
34	المطلب الأول: مفهوم الخدمات المصرفية المفتوحة
34	الفرع الأول: تعريف الخدمات المصرفية المفتوحة
35	الفرع الثاني: أنواع الخدمات المصرفية المفتوحة
36	المطلب الثاني: استراتيجيات الخدمات المصرفية المفتوحة و الابتكار فيها
36	الفرع الأول: استراتيجيات الخدمات المصرفية المفتوحة
36	الفرع الثاني: ابتكارات الخدمات المصرفية المفتوحة

38	المطلب الثالث: مميزات الخدمات المصرفية المفتوحة و تحدياتها
38	الفرع الأول : مميزات الخدمات المصرفية المفتوحة
39	الفرع الثاني: تحديات الخدمات المصرفية المفتوحة
43	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني تأثير (الصيرفة المفتوحة على الخدمات المالية و المصرفية

46	المبحث الأول : الخدمات المالية و المصرفية للبنوك
46	المطلب الأول: الخدمات المالية للبنوك
46	الفرع الأول: مفهوم الخدمات المالية للبنوك
47	الفرع الثاني: خصائص الخدمات المالية للبنوك
48	المطلب الثاني: الخدمات المصرفية للبنوك
48	الفرع الأول: تعريف الخدمات المصرفية للبنوك
49	الفرع الثاني: أنواع الخدمات المصرفية للبنوك
52	المطلب الثالث: تطور الخدمات المالية و المصرفية للبنوك
52	الفرع الأول: خطوات التوصل إلى خدمات مالية و مصرفية جديدة
55	الفرع الثاني: أشكال تطوير المنتجات المالية و المصرفية
56	المبحث الثاني: علاقة الصيرفة المفتوحة بتطور الخدمات المالية و المصرفية للبنوك
56	المطلب الأول: علاقة الشمول المالي بتطوير الخدمات المالية و المالية للبنوك
56	الفرع الأول: أبعاد الشمول المالي بالمصارف
58	الفرع الثاني: دور الشمول المالي في تطوير الخدمات المصرفية و المالية للبنوك
59	المطلب الثاني: علاقة التكنولوجيا المالية بتطوير الخدمات المصرفية و المالية للبنوك
59	الفرع الأول: تأثير التكنولوجيا المالية على الخدمات المالية و المصرفية للبنوك
60	الفرع الثاني: هدف استخدام التكنولوجيا المالية في البنوك:
61	المطلب الثالث: علاقة منصات التكنولوجيا المالية بتعزيز الخدمات المصرفية للبنوك
61	الفرع الأول: المنصات الرقمية لدعم نماذج الأعمال ما بعد الخدمات المالية و المصرفية
64	الفرع الثاني: مميزات الانتقال من نماذج الأعمال التقليدية إلى نموذج المنصات الرقمية

65	المبحث الثالث: عرض و تحليل الدراسات السابقة
65	المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة
70	المطلب الثاني: أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات السابقة
72	المطلب الثالث: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة
74	خلاصة الفصل الثاني

الفصل الثالث (تجربة الصيرفة المفتوحة في دول العالم)

77	المبحث الأول: نظرة شاملة حول تجربة الصيرفة المفتوحة في دول العالم
77	المطلب الأول: شركات التكنولوجيا المالية في دول العالم
77	الفرع الأول: مؤشر الربحية في بنوك دول العينة قيد الدراسة
78	الفرع الثاني: تأثير انتشار شركات التكنولوجيا المالية على البنوك
80	المطلب الثاني: الاستثمار في التكنولوجيا الناشئة في دول العالم (الذكاء الاصطناعي-البيانات
80	الفرع الأول: التحول في أدوات الدفع غير النقدية و تطور الاستثمار في تكنولوجيا الاعلام و
82	الفرع الثاني: التكنولوجيا الناشئة (الذكاء الاصطناعي - البيانات الضخمة)
85	المطلب الثالث: تجربة الخدمات المصرفية المفتوحة في الدول العربية
85	الفرع الأول: تطور مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية بين عامي 2011 و 2017
87	الفرع الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي في الدول العربية
90	المبحث الثاني: تجارب دول ناجحة في مجال الخدمات المصرفية المفتوحة
90	المطلب الأول : التكنولوجيا المالي كآلية لدعم الشمول المالي في الصين
91	الفرع الأول: واقع الشمول المالي في الصين
97	الفرع الثاني: دور التكنولوجيا المالية و الخدمات المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي و
101	المطلب الثاني: تجربة المملكة العربية السعودية في تعزيز الشمول المالي و التحول الرقمي
101	الفرع الأول: واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية
105	الفرع الثاني: علاقة التحول الرقمي بتطوير الأسواق المالية في المملكة العربية السعودية
111	المطلب الثالث: تجربة الخدمات المصرفية المفتوحة في الولايات المتحدة الأمريكية
111	الفرع الأول: التحول الرقمي للقطاع المصرفي بالولايات المتحدة الأمريكية

114	الفرع الثاني: تطور الخدمات المالية الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية
117	المبحث الثالث: تجربة الخدمات المصرفية المفتوحة في الجزائر
117	المطلب الأول: الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية في الجزائر
118	المطلب الثاني: الشمول المالي في الجزائر
121	المطلب الثالث: واقع البيئة الرقمية الرقمي في الجزائر
121	الفرع الأول: التحول الرقمي في الجزائر
125	الفرع الثاني: الخدمات الرقمية في الجزائر
132	خلاصة الفصل الثالث
134	
-	الخاتمة العامة
136	
138	
-	قائمة المصادر والمراجع
141	

30	الجدول(01-01) أنواع التكنولوجيا المالية
35	الجدول(02-01) أنواع الخدمات المصرفية المفتوحة
63	الجدول (01-02) مخاطر المنصات الرقمية

64	الجدول (02-02) الفرق بين نموذج الأعمال التقليدي Pileline و نموذج الأعمال عبر المنصات الرقمية
88	الجدول(01-03) إحصائيات استخدام الأنترنت في الدول العربية لسنة 2020
104	الجدول(02-03) مؤشرات تطوير برنامج القطاع المالي 2020
106	الجدول (03-03) مؤشرات قياس فاعلية السوق المالية في المملكة العربية السعودية
112	الجدول(04-03) تطور الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد
116	الجدول (05-03) أمثلة عن خدمات شركات التكنولوجيا المالية في الولايات المتحدة الأمريكية
118	الجدول (06-03) نسبة ملكية الحسابات المالية للبالغين (فوق 15 سنة)
119	الجدول (07-03) نسب ادخار الأفراد في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة
120	الجدول (08-03) نسب الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية لسن يفوق 15 سنة
122	الجدول (09-03) نماذج من التحول الرقمي في بعض القطاعات الاقتصادية الجزائرية
123	الجدول (10-03) نظرة عامة لأداء الجزائر في الأبعاد الاستراتيجية موزعة لسنة 2022
125	الجدول (11-03) تطور نشاط الدفع على محطات الدفع الإلكتروني في الجزائر للفترة (2016- 2020)
126	الجدول (03- 12) تطور عمليات الدفع عبر الأنترنت لمختلف القطاعات في الجزائر للفترة (2016- 2022)

قائمة الأشكال

8	<u>الشكل (01-01) الإطار الزمني للصيرفة المفتوحة</u>
16	<u>الشكل(02-01) خصائص البنوك الإلكترونية</u>
19	<u>الشكل(03-01) الصيرفة الإلكترونية و مميزات توظيفها في المصارف</u>
21	<u>الشكل(04-01) الفرق بين الاستخدام و الوصول إلى الخدمات المالية.</u>
25	<u>الشكل (05-01) أهمية الشمول المالي</u>
29	<u>الشكل(06-01) مراحل تطور التكنولوجيا المالية</u>
31	<u>الشكل(07-01) خدمات التكنولوجيا المالية</u>
53	<u>الشكل رقم (02- 01) طرق و مصادر الحصول على أفكار جديدة للمنتجات المالية</u>
54	<u>الشكل (02- 02) أشكال تطوير الخدمة المالية و المصرفية</u>
62	<u>الشكل(03-02) أنواع المنصات الرقمية المصرفية</u>
78	<u>الشكل (01-03) متوسط ربح/خسارة البنوك في المناطق التي تتمتع بأنظمة ببنية قوية للتكنولوجيا المالية.</u>
79	<u>الشكل (02-03) عدد فروع البنوك في بعض المناطق التي تتمتع بأنظمة ببنية قوية للتكنولوجيا المالية.</u>
80	<u>الشكل(03-03) نسب تحول الأعمال إلى المنزل</u>
81	<u>الشكل(04-03) قاعدة أجهزة إنترنت الأشياء عبر العالم (2015-2025)</u>
82	<u>الشكل(05-03) الإنفاق على إنترنت الأشياء عبر العالم بين 2015-2020 مليار دولار</u>
83	<u>الشكل (06-03) القيمة السوقية التي يديرها مستشار الروبوت ما بين(2015-2020) تريليون دولار</u>
83	<u>الشكل (07-03) مستقبل البيانات الضخمة</u>
84	<u>الشكل (08-03) العلاقة بين البيانات الضخمة و الذكاء الاصطناعي</u>
85	<u>الشكل (09-03) نسب امتلاك سكان الدول العربية لحسابات مالية إلى إجمالي سكان العالم</u>
86	<u>الشكل (10-03) امتلاك بطاقات الانتماء لسكان الدول العربية</u>
87	<u>الشكل (11-03) نسبة استخدام الخدمات المالية عبر الهاتف النقال</u>

89	<u>الشكل (12-03) نسبة استخدام الأنترنت في الدول العربية لسنة 2020</u>
89	<u>الشكل (13-03) استخدام الأسر لخدمات الاتصال و تقنية المعلومات</u>
91	<u>الشكل (14-03) تطور حجم معاملات الدفع عبر الأنترنت لمؤسسات الدفع المحلية غير المصرفية</u>
92	<u>الشكل (15-3) تطور عدد منصات (p2p) في الصين بين 2010-2017 (تراكمي)</u>
95	<u>الشكل (16-3) نشأة اليوان الرقمي مقارنة بالعملات الرقمية</u>
96	<u>الشكل(17-03) نظام التشغيل من مستويين لليوان الرقمي</u>
100	<u>الشكل (18-03): أنواع التكنولوجيا المستخدمة في مجموعة النملة المالية</u>
102	<u>الشكل(19-03) أسباب عدم تملك حساب بنكي من إجمالي نسبة غير المالكين لحسابات بنكية</u>
103	<u>الشكل(20-03) طرق الاقتراض المفضلة لدى أفراد المجتمع السعودي</u>
107	<u>الشكل(21-03) مؤشرات قياس فاعلية السوق المالية في المملكة العربية السعودية</u>
107	<u>الشكل(22-03) مؤشر عدد الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية لسنة 2023</u>
108	<u>الشكل (23-03) مؤشر عدد الادراجات في سوق المالية لسنة 2023</u>
108	<u>الشكل (24-03) مؤشر نسبة إدراج المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر لسنة 2023</u>
109	<u>الشكل(25-3) الوفورات من التكاليف الحكومية لسنة 2023</u>
110	<u>الشكل (26-03) وفورات مالية ناتجة عن المبادرات الحكومية الرقمية المالية لسنة 2023</u>
119	<u>الشكل (27-03) نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية</u>
120	<u>الشكل (28-03) نسب الادخار في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة</u>
121	<u>الشكل(29-03) نسب الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين لسن يفوق 15 سنة</u>
124	<u>الشكل (30-03) ترتيب الجزائر عربيا في مؤشر جاهزية الرقمنة لسنة 2019</u>

المقدمة

المقدمة العامة

بعد الأزمة المالية لسنة 2008 شهدت الصناعة الاقتصادية العالمية و المالية على وجه الخصوص العديد من التطورات ، و التي جاءت كضرورة حتمية أملتها ابتكارات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، من هنا دعت الحاجة إلى إجبارية إنشاء أدوات مالية جديدة قادرة على تلبية حاجيات المستثمرين داخل هذه الساحة، مما أدى إلى تطوير الخدمات المالية و المصرفية للبنوك التي أسفرت بدورها عن ميلاد نوع جديد من الخدمات المصرفية و هو ما يطلق عليه اسم "الخدمات المصرفية المفتوحة"، و التي أحدثت ثورة في القطاعات المالية و المصرفية لجميع دول العالم.

تتيح منظومة الصيرفة المفتوحة مشاركة بيانات العملاء بين البنوك و المؤسسات المصرفية مع أطراف ثالثة متمثلة في شركات التكنولوجيا المالية (fintech) بموافقة العميل، بهدف وضع إطار محكم لمشاركة البيانات بطريقة آمنة والوصول بسهولة أكبر إلى البيانات المالية للعملاء، تعتمد الأطراف الثالثة في جمع و تحليل بيانات العملاء على وضع واجهات برمجية التطبيقات (API)

بهدف التوصل لإدارة الأموال بطرق جديدة، كما تمكن العملاء من الاستفادة من منتجات مبتكرة في أسرع وقت ممكن و بأقل تكلفة.

نتج عن تطور نشاط شركات التكنولوجيا المالية خاصة في الدول المتقدمة ليشمل جميع أنواع الخدمات المالية، و قد أدى تطور تكنولوجيا الخدمات المالية إلى ارتفاع مستويات تحقيق الشمول المالي، حيث قامت غالبية دول العالم بتبني سياسات تضمن تحقيق الشمول المالي من خلال توزيع و تسهيل وصول كافة شرائح المجتمع بما في ذلك الفئات المهمشة و الفقيرة إلى الخدمات و المنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، كل ذلك أدى إلى تطور نشاط البنوك لتكتسب ميزة تنافسية تمكنها من مواكبة تطور الخدمات المصرفية المفتوحة التي تقدمها البنوك الرقمية و شركات التكنولوجيا المالية.

و لقد جاءت هذه الدراسة لتتناول أحدث التغيرات الواقعة على مستوى الخدمات المالية و المصرفية لبنوك العالم نتيجة ثورة الخدمات المصرفية المفتوحة التي بدأت تأخذ توجهها عالميا، و ذلك من خلال طرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن لخدمات الصيرفة المفتوحة أن تساهم في تطوير الخدمات المالية و المصرفية لبنوك العالم؟

الأسئلة الفرعية:

تندرج ضمن إشكالية الدراسة الأسئلة الفرعية التالية:

✓ ما المقصود بالصيرفة المفتوحة؟

✓ ما هو واقع الشمول المالي في دول العالم؟

✓ كيف ساعد انتشار شركات التكنولوجيا المالية على ظهور خدمات مالية و مصرفية مبتكرة؟

✓ ما مدى نجاح تجربة الصيرفة المفتوحة في الدول قيد الدراسة؟

فرضيات الدراسة :

للإجابة عن الأسئلة الفرعية نقتح الفرضيات التالية:

✓ الصيرفة المفتوحة هي عبارة عن تمكين أنما عبارة عن تمكين الأفراد و الشركات الصغيرة من مشاركة بياناتهم المصرفية بشكل آمن مع بنوك أخرى و أطراف ثالثة.

✓ حققت الدول المتقدمة مستويات مرتفعة من الشمول المالي مكنتها من تطوير انتشار الصيرفة المفتوحة في جميع مجالات الخدمات المالية.

✓ تعتبر تجارب الدول المتقدمة ناجحة في مجال الصيرفة المفتوحة، بينما الدول المتخلفة لم تحقق بعد المستوى المرجو في هذا المجال من الخدمات.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

✓ ضبط المفاهيم الأساسية للصيرفة المفتوحة.

✓ التعرف على علاقة الصيرفة المفتوحة بتطوير الخدمات المالية و المصرفية للبنوك.

✓ عرض مدى نجاح تجربة الصيرفة المفتوحة في الدول المتقدمة مقارنة بالدول المتخلفة.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في:

✓ إبراز أهمية الصيرفة المفتوحة على تطوير القطاع المصرفي و المالي في الدول قيد الدراسة.

✓ معرفة مدى تأثير الشمول المالي و شركات التكنولوجيا المالية على الخدمات المصرفية المفتوحة.

✓ تسليط الضوء على تجارب مجموعة من دول العالم في مجال الصيرفة المفتوحة.

أسباب اختيار الموضوع: لكل موضوع مبررات عديدة تعتبر بمثابة الحافز الذي يشجع لدراسته دون غيره من المواضيع و

من بين هذه المبررات ما يلي:

✓ اعتبار أن منظومة الصيرفة المفتوحة وليدة العصر لما شهدته من تطور كبير في العالم خلال السنوات الأخيرة.

✓ الرغبة في معرفة كيفية تأثير الخدمات المصرفية المفتوحة على تطوير الخدمات المالية و المصرفية.

✓ تناسب الموضوع مع التخصص.

حدود الدراسة: ككل موضوع أكاديمي تتم معالجته هناك مجموعة من الحدود و الضوابط التي تؤطره، من بين هذه

الحدود:

✓ **الحدود الموضوعية:** تم حصر الموضوع نظريا في تجربة الصيرفة المفتوحة و تأثيرها على الخدمات المالية و المصرفية على

مستوى البنوك مع تسليط الضوء على أهم التجارب المرتبطة بتطبيقها مجموعة من الدول في مناطق مختلفة من العالم.

✓ **الحدود المكانية:** تم حصر الحدود المكانية للدراسة في أقوى دول العالم اقتصاديا مثل مجموعة الأوروبية، المملكة

المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، السعودية، الدول العربية و الجزائر.

✓ **الحدود الزمانية:** استخدمنا في دراستنا مجموعة من البيانات و الإحصائيات المتوفرة خلال الفترة الممتدة من 2005

إلى 2023 مع الإشارة إلى آخر الإحصائيات التي تم الوصول إليها من خلال هذا البحث.

منهجية الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة اعتمدنا النهج الوصفي من أجل تغطية موضوع البحث من خلال

وصف طبيعة الصيرفة المفتوحة، استراتيجياتها، ابتكاراتها، تأثيرها على تطوير الخدمات المالية و المصرفية للبنوك في مختلف

مناطق العالم.

أدوات البحث: بهدف الإلمام بموضوع البحث و الحصول على نتائج منطقية و الإجابة على تساؤلاتنا، تمت الاستعانة

ببعض أدوات البحث المختلفة، حيث تم الاعتماد على عدد من المصادر و المراجع المتمثلة في مذكرات تخرج (ماستر-

دكتوراه)، مقالات بحث أكاديمية، تقارير و مجلات.

الفصل الأول
الإطار النظري للصيرفة المفتوحة

تمهيد :

يعتبر مصطلح الصيرفة المفتوحة حديث الولادة في الأنظمة الاقتصادية العالمية، لكن سرعان ما أصبح ذو أهمية قصوى كونه تمكن من تطوير و تحسين أداء الخدمات المالية و المصرفية المقدمة للزبون، و في هذا الصدد كان تنظيم الخدمات المصرفية فعالا من خلال منح العملاء ملكية بياناتهم و قدرتهم على مشاركة هذه البيانات مع شركات التكنولوجيا المالية الخاضعة للتنظيم من أجل الوصول إلى المنتجات و الخدمات الجديدة، مما أدى إلى زيادة المنافسة و الابتكار في القطاع المالي مع الحفاظ على عملائه، و نتيجة لذلك بدأت تظهر موجة جديدة من الخدمات المالية و المصرفية أطلق عليها اسم الخدمات المصرفية المفتوحة، لكي نتعرض إلى المفاهيم الأساسية حول الصيرفة المفتوحة ارتأينا أن نتطرق في تنظيم في هذا الفصل إلى ماهية الصيرفة المفتوحة في المبحث الأول، أما المبحث الثاني سيهتم بدوافع التحول إلى الصيرفة المفتوحة بالإضافة إلى ذلك فستتطرق في المبحث الثالث لأهم المعلومات المتعلقة بالخدمات المصرفية المفتوحة.

المبحث الأول: ماهية الصيرفة المفتوحة .

يتميز مصطلح الصيرفة المفتوحة بعدة تعاريف كما عمل الاتحاد الأوروبي و بالأخص المملكة المتحدة على تطويره عبر عدة مراحل، و أهم ما يميزه هو مشاركة بيانات العملاء مع اطراف ثالثة متمثلة في شركات التكنولوجيا المالية، فيما يلي سنقوم بعرض أهم مفاهيم الصيرفة المفتوحة بالإضافة إلى مراحل تطورها

المطلب الأول: مفهوم الصيرفة المفتوحة.

يحتل مفهوم الصيرفة المفتوحة بأهمية كبيرة في الأنظمة المالية و المصرفية العالمية، حيث بدأ تداولها في المملكة المتحدة ثم انتقل بعد ذلك إلى بقية دول الاتحاد الأوروبي و بعدها إلى بقية دول العالم.

الفرع الأول: تعريف الصيرفة المفتوحة.

✓ عرفت (رشيدة، الصيرفة المفتوحة ثورة في القطاع المالي:التحديات و الفرص، 2023، صفحة 344) الصيرفة المفتوحة (Open Banking) على أنها:

- مشاركة البيانات المصرفية للزبون بعد أخذ إذنه أو التصريح منه مع أطراف ثالثة من شركات و مطورين بغرض بناء تطبيقات و خدمات.
- و تعرف أيضا على أنها تحول كبير في صناعة صيرفة التجزئة، الهدف منها إعطاء الزبون خيار التصرف ببياناته المالية و إنشاء نظام مترابط تتعاون فيه كل من البنوك شركات التكنولوجيا المالية في تقديم خدمات مالية بشكل أسهل.
- كما يمكن تعريف الخدمات المصرفية المفتوحة على أنها عبارة عن تمكين الأفراد و الشركات الصغيرة من مشاركة بياناتهم المصرفية بشكل آمن مع بنوك أخرى و أطراف ثالثة، و من تم مقارنة المنتجات المالية المعروضة و اختيار ما يناسبها، بالإضافة إلى إدارة حساباتهم دون الحاجة إلى اللجوء للبنك الحالي الذي يتعاملون معه.

✓ عرف (Rutto)، Determinant of Open Banking adoptio intention among

(Kenian comertial Banks، 2022، صفحة 02) الخدمات المصرفية على أنها عبارة عن نموذج يتم فيه تقديم الخدمات المالية للمستهلك بتوزيع المعلومات من خلال واجهة برمجة التطبيقات (API) بين طرفين على الأقل، ما يسمح

للأطراف الثالثة من الوصول إلى بيانات العملاء (Fintech) و ذلك بهدف تحسين الخدمات المالية المقدمة للمستهلكين.

✓ كما يمكن تعريف الصيرفة المفتوحة حسب (Tania Babina و Demarco و Filippo، 2024، صفحة 09) بأنها عبارة عن مجال واسع حيث يقوم الوسطاء الماليون بناء على موافقة العميل بمشاركة الوصول إلى بيانات عملائهم مع مقدمي الخدمات المالية الآخرين بناء على موافقة العميل عن طيب خاطر أو بأمر تنظيمي، و هناك طريقتان أساسيتان لانتشار الصيرفة المفتوحة في العالم، الأولى تعتمد على قيادة السوق، حيث تتبنى البنوك و شركات التكنولوجيا المالية نظام الصيرفة المفتوحة (OB) دون تدخل الحكومة، أما الطريقة الثانية فترتكز على تدخل الحكومة، حيث تقوم بوضع سياسات تنطبق على عملاء البنوك من المستهلكين و الشركات بهدف تعزيز اعتماد (OB) من قبل القطاع المالي.

✓ أما (phile Lapante، 2021، صفحة 02) فعرف الصيرفة المفتوحة على أنها عبارة عن نوع من الأنظمة المالية الذي يجعل البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية تمكن الطرف الثالث من الوصول للبيانات و العمليات المالية الخاصة بالعملاء مما يسمح بالتفاعل الأسهل مع حركة الأموال بين البنوك، العملاء و شركات الوساطة المالية.

✓ من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الصيرفة المفتوحة هي نظام مالي تتبناه الجهات التنظيمية يستخدم في مجال واسع للخدمات المالية بجميع أنواعها، و يكون ذلك بتمكين البنوك للطرف الثالث (Fintech) من الوصول إلى بيانات العملاء بأمر منهم من خلال استخدام واجهة برمجية التطبيقات (API).

الفرع الثاني: نشأة الصيرفة المفتوحة.

أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة الصيرفة المفتوحة من خلال توجيه خدمات الدفع (PSD2) لزيادة المنافسة و الابتكار في القطاع المالي و كذلك الحفاظ على عملائه. و قد تم تداول الصيرفة المفتوحة خلال عدة مراحل زمنية.

1-1 تداول استعمال الصيرفة المفتوحة في المملكة المتحدة:

تعود أصول الصيرفة المفتوحة إلى الأزمة المالية 2007-2008 حيث تم الاعتراف عقب هذه الأزمة العالمية بضرورة إصلاح النظام المصرفي للمملكة المتحدة.

✓ حسب (رشيدة، الصيرفة المفتوحة ثورة في القطاع المالي: التحديات و الفرص، 2023، صفحة 345) فقد وزارة المالية في المملكة المتحدة سنة 2014 كل من مؤسستي Fingleton Associates و Open Datd Institut بتقييم فرص تحسين الصيرفة في المملكة. فخلصت تلك الجهات من خلال البحث الذي أجرته لدراسة تلك الفرص، إلى أن السماح بالوصول للبيانات يحمل معه إمكانية تحسين المنافسة في الصيرفة و تبني الابتكار. و أشار البحث إلى أن مشاركة البيانات في القطاع المصرفي سيؤدي إلى تحسين شفافية أسعار الحسابات الجارية للأفراد و الشركات، تقليل تكاليف التحول بين الحسابات، و تقليل الحواجز أمام مقدمي الخدمات الجدد. و قد تم تقديم مقترح واجهة برمجة التطبيقات (API) لمشاركة البيانات على أنها تكنولوجيا قوية و يمكن الاعتماد عليها لإيصال البيانات لأطراف ثالثة. و عليه أجبرت هيئة السوق و المنافسة (Competition and Market Authority) (CMA) على خلق منافسة بين هذه الأطراف لطرح ابتكارات جديدة تحسن من جودة الخدمات المصرفية، كما ارتأت أن الصيرفة المفتوحة هي جزء من علاج المشكلة و ألزمت البنوك التسعة بتطبيقها و هي: (Standart) (Danske) (RBS) (BOI) (Natiowide) (AIBG) (HSBC) (Barclays Plc) (Lloyds Banking Group Plc)

✓ يرى (Tania Babina و Filippo Demarco، 2024، صفحة 09) أن المملكة المتحدة كانت السبابة إلى مبادرة الصيرفة المفتوحة سنة 2017، حيث قدمت هيئة المنافسة و الأسواق في المملكة المتحدة (CMA) أولى لوائح الصيرفة المفتوحة (OB) المعروفة باسم النظام المصرفي المفتوح، بهدف زيادة الابتكار و المنافسة في الخدمات المصرفية المقدمة للأفراد، و تشترط المبادرة أن تمنح البنوك بحلول 2018 لعملائها من الأفراد و الشركات القدرة على الوصول إلى بياناتهم و مشاركتها بشكل مستمر مع أطراف ثالثة مرخصة من قبل الحكومة، و هنا تشير الأطراف الثلاثة إلى الشركات التكنولوجية المالية و البنوك الأخرى. بالإضافة إلى ذلك كان مطلوباً من البنوك السماح لأطراف ثالثة بإجراء الدفعات المصرح بها من قبل عملاء البنوك من حساباتهم. و قد اختلف قطاع الخدمات المصرفية المفتوحة في المملكة المتحدة عن القطاع البنكي التقليدي في جوانب مهمة، فهو يغطي بيانات العملاء و يسمح لهم بالتحكم فيها، كما أن خدماته تعد أقل تكلفة من خدمات المصرفية التقليدية و قد تكون مجانية لمن يطلبها.

2-1 تداول استعمال الصيرفة المفتوحة في الاتحاد الأوروبي:

حسب (رشيدة، الصيرفة المفتوحة ثورة في القطاع المالي: التحديات و الفرص، 2023، صفحة 345) فإن البرلمان

الأوروبي اعتمد إطار العمل الذي اقترحتة هيئة خدمات الدفع الموجهة (PSD2) (Second Pamant Service Directive)، و الذي ينظم خدمات الدفع في الاتحاد الأوروبي ليجعل من عملية دفع قيمة البضائع أسهل و أسرع و أقل تكلفة و ذلك من خلال تحفيز الابتكار.

إن (CMA) و (PSD2) كانتا أساس تنظيمي فعال للمرحلة الأولى من الصيرفة المفتوحة في الاتحاد الأوروبي و المملكة المتحدة، و إن الفكرة المشتركة بينهما هي إدراك الزبون بأن له الحق في مشاركة بياناته المالية مع أطراف ثالثة، و كان الهدف الأساسي من اللوائح الجديدة (PSD2) هو تعزيز استخدام المدفوعات المبتكرة عبر الأنترنت من خلال نظام مصرفي مفتوح، فضلا عن الوصول المجاني للمعلومات المتعلقة ببيانات العملاء.

3-1 أسباب تداول الصيرفة المفتوحة:

لخص (Rutto)، Determinant of Open Banking adoptio intention among

Kenian comertial Banks، (2022، صفحة 03) أهم أسباب تداول الصيرفة المفتوحة فيما يلي:

- ✓ الفائدة الملموسة، سهولة الاستخدام الملموسة و الإلمام بالطرق التقليدية.
- ✓ توسيع البيئة التكنولوجية مما يؤدي إلى استعمال من الهواتف الذكية في نطاق واسع و بالتالي توسيع مجال استعمال الصيرفة المفتوحة
- ✓ دمج مجموعة من البنوك و المؤسسات غير المصرفية في نظام واحد.
- ✓ تساعد الصيرفة المفتوحة الأشخاص على إدارة شؤونهم المالية و تمكنهم من الوصول إلى أفضل الابتكارات المالية و بأقل تكلفة.
- ✓ تقليل تكاليف تحويل الحسابات و إلغاء حواجز الدخول أمام مقدمي الخدمات الجدد

المطلب الثاني: الخدمات المصرفية المفتوحة.

انتهجت العديد من دول العام الخدمات المصرفية المفتوحة خلال السنوات الأخيرة لأنها تمثل أحد سياسات التحرير في القطاع المالي، مبتعدة عن النموذج التقليدي للخدمات المصرفية، مما يؤدي إلى بناء سوق دفع متكامل و بناء بالإضافة إلى تأمين الوصول إلى بيانات العملاء من طرف الأطراف الثالثة.

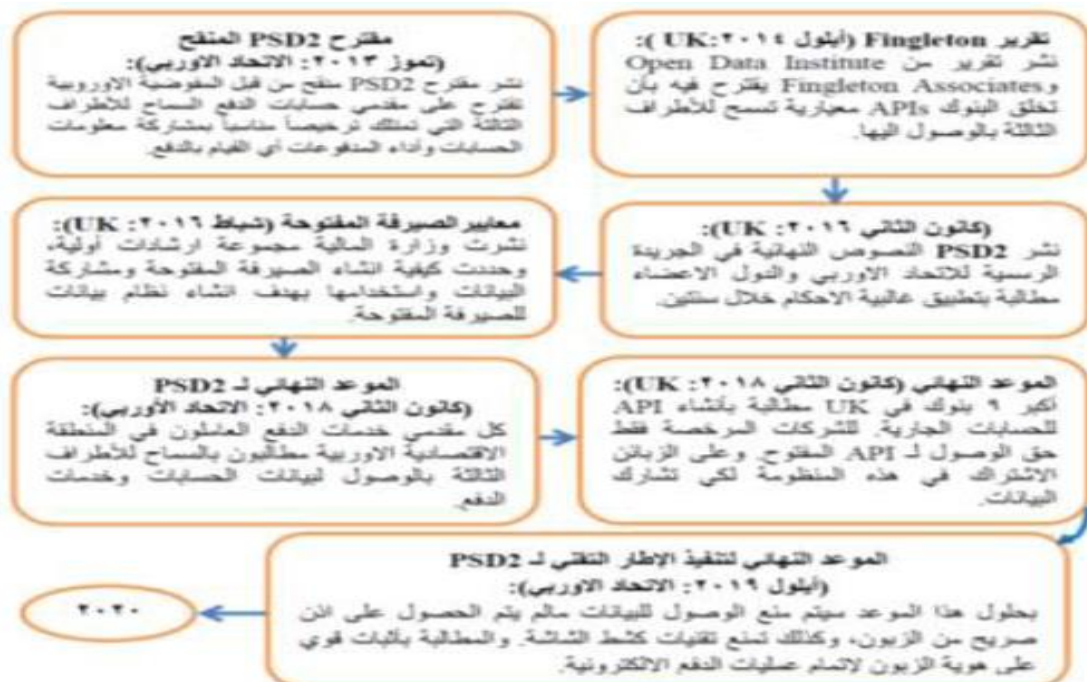
الفرع الأول: مميزات الخدمات المصرفية المفتوحة

- ✓ حسب (Tania Babina و Filippo Demarco، 2024، صفحة 10) فإن الهيئات التنظيمية تهدف إلى إنشاء مجال مالي مفتوح للوسطاء الماليين أو الداخلين إلى مجال التكنولوجيا المالية من خلال فتح البيانات المصرفية، و ينتج عن ذلك إنشاء خدمات مالية جديدة لعملاء البنوك، حيث تتميز بجودة عالية كما تنافس الخدمات المالية للمصارف التقليدية.
- ✓ تمكن الخدمات المصرفية المفتوحة المستهلك من فتح حسابات مالية عبر عدة وسطاء ماليين (حساب بنكي، العديد من بطاقات الائتمان، رهن عقاري، حساب استثماري) و غيرها من الحسابات، بالإضافة إلى ذلك فإن الخدمات المصرفية المفتوحة تمكن من جمع كل هذه البيانات و عرضها في مكان واحد.
- ✓ تشمل حالات الاستخدام الأخرى للخدمات المصرفية المفتوحة الائتمان، حيث يمكن للمستهلك الوصول إلى عدد لا يحصى من المعلومات التي يمتلكها البنك المنزلي عن المقرضين المحتملين.
- ✓ يمكن لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة في مجال الصيرفة المفتوحة الوصول إلى الحسابات المالية المنفصلة، تجميعها، و تحليلها لتوفير خدمات مالية مخصصة.
- ✓ يمكن للخدمات المصرفية المفتوحة تقليل تكاليف البحث و تسوية مجال المعلومات بين البنك المحلي للمستهلك و المنافسين المحتملين، بالإضافة إلى ذلك ظهرت العديد من حالات الاستخدام الأخرى للصيرفة المفتوحة بما في ذلك التحقق من الهوية و المدخرات، المحاسبة، الاقتراض التلقائي للسحب على المكشوف و منتجات مالية مبتكرة.

الفرع الثاني: مراحل تطور الصيرفة المفتوحة

- ✓ بدأت البنوك التسعة في المملكة المتحدة و كل مقدمي خدمات الدفع في الاتحاد الأوروبي بتقديم خدمات الصيرفة المفتوحة في جاني سنة 2018 وفقا للقانون ثم لحقت بها البنوك الصغيرة سنة 2019 كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل (01-01) الإطار الزمني للصيرفة المفتوحة



المصدر (رشيدة، الصيرفة المفتوحة ثورة في القطاع المالي: التحديات و الفرص، 2023، صفحة 346)

مر تطور الصيرفة المفتوحة في الاتحاد الأوروبي منذ ظهورها عبر عدة مراحل زمنية سنقوم بتلخيصها فيما يلي:

- ✓ المرحلة الأولى: مقترح (PSD2) المنقح جويلية 2013 الاتحاد الأوروبي: وقد تم نشره من طرف المفوضية الأوروبية التي تقترح على مقدمي حسابات الدفع السماح للأطراف الثالثة التي تمتلك ترخيصاً مناسباً بمشاركة معلومات الحسابات و أداء المدفوعات أي القيام بالدفع إليها
- ✓ المرحلة الثانية: تقرير Fingleton سبتمبر 2014: تم نشر التقرير من طرف Open Data Institute و Fingleton Association ينصّ على أنه يجب على البنوك إنشاء APIs معيارية تسمح للأطراف الثالثة بالوصول إليها
- ✓ المرحلة الثالثة: جانفي 2016; UK: تم من خلال هذه المرحلة نشر PSD2 النهائية في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي و مطالبة الدول الأعضاء بتطبيق غالبية الأحكام خلال سنتين.
- ✓ المرحلة الرابعة: معايير الصيرفة المفتوحة فيفري 2016 ; UK: نشرت وزارة المالية مجموعة إرشادات الأولية، و حددت كيفية إنشاء الصيرفة المفتوحة و مشاركة البيانات و استخدامها بهدف إنشاء نظام بيانات للصيرفة المفتوحة

- ✓ المرحلة الخامسة: الموعد النهائي (PSD2) جانفي 2018 (الاتحاد الأوروبي): كل مقدمي خدمات الدفع العاملون في المنطقة الاقتصادية الأوروبية مطالبون بالسماح للأطراف الثالثة بالوصول لبيانات الحسابات و خدمات الدفع.
- ✓ المرحلة السادسة: الموعد النهائي جانفي 2018 ; UK : أكبر 9 بنوك مطالبة بإنشاء API للحسابات الجارية للشركات المرخصة فقط حق الوصول ل API المقترح و على الزبائن المشاركة في هذه المنظومة من أجل تشارك البيانات.
- ✓ المرحلة السابعة: الموعد النهائي لتنفيذ الإطار التقني ل PSD2 (سبتمبر 2019 الاتحاد الأوروبي): بحلول هذا الموعد سيتم منع الوصول للبيانات ما لم يتم الحصول على إذن صريح من الزبون، و كذلك تمنع تقنيات كشط الشاشة و المطالبة بإثبات قوي على هوية الزبون لإتمام عملية الدفع الإلكترونية.

المطلب الثالث: إيجابيات و سلبيات التحول نحو الصيرفة المفتوحة

يعتبر التحول نحو اعتماد الخدمات المصرفية المفتوحة بمثابة ثورة في قطاع الخدمات المصرفية و المالية للبنوك و فيما يلي سنتعرض إلى كل من إيجابيات و سلبيات اعتماد الخدمات المصرفية المفتوحة.

الفرع الأول: إيجابيات التحول نحو الصيرفة المفتوحة

إن تبني خدمات الصيرفة المفتوحة في تقديم الخدمة المصرفية يساعد إلى حد كبير في تحسين أداء البنوك الذي يتجسد من خلال خفض التكاليف و زيادة حجم النشاط المصرفي و تعزيز دور المنافسة إضافة إلى تقديم الخدمات بفاعلية و تحقيق رضا العملاء و ولائهم.

فقد لخص (أيمن و وفاء، منصات التكنولوجيا المالية كآية لتعزيز الخدمات المصرفية المفتوحة واجهة برمجة التطبيقات APIs نموذجاً، 2022، الصفحات 156-157) مزايا التحول نحو الخدمات المصرفية المفتوحة فيما يلي:

- 1-1 تعزيز عمليات الابتكار المباشر:** تؤدي الخدمات المصرفية المفتوحة إلى الابتكار المباشر من خلال تحسين الفرص لتطوير منتجات و خدمات جديدة، إما تلقائياً أو بالتعاون مع طرف ثالث لزيادة القيمة التي تقدمها الوكالات المالية، و توفير قيمة دخل إضافية، على سبيل المثال التعاون بين البنوك و شركات التكنولوجيا المالية على تطوير تطبيقات و حلول مبتكرة لتحليل بيانات المعاملات المالية بموافقة العميل.

1-2 زيادة القدرة التنافسية: تؤدي الخدمات المصرفية المفتوحة إلى زيادة القدرة التنافسية و تقلل من دخول فاعلين جدد للسوق، و تزويدهم بفهم أفضل لاحتياجات العملاء، كما تساعد على تصميم و تقديم خيارات مخصصة للعملاء بأفضل أسعار تنافسية.

1-3 تعزيز الشمول المالي: تعمل الخدمات المصرفية المفتوحة على زيادة الشمول المالي من خلال تطوير منتجات و خدمات مالية جديدة لفئات محددة من العملاء، كما يمكن لخدمات المصرفية المفتوحة توسيع وصول الائتمان إلى فئة أكبر من العملاء، و في نفس الوقت يمكن لهذه الخدمات أن تساعد في تحسين الوضع المالي و نشر الوعي المالي، بما في ذلك مساعدة الأفراد ذوي الدخل المنخفض على التقليل من الإنفاق غير الضروري و تحسين سلوكيات الادخار و تشجيع العملاء على إدارة أموالهم بشكل أفضل.

1-4 تحقيق كفاءة القطاع المصرفي: يمكن للخدمات المصرفية المفتوحة من زيادة كفاءة القطاع المصرفي، حيث يمكن للعملاء مشاركة بياناتهم على الفور مع طرف ثالث، مما يشجعهم على اعتماد أساليب فعالة في إدارة بياناتهم المالية و تنفيذ المعاملات، بالإضافة إلى ذلك يمكن للتقنيات الجديدة أن تقلل من تكلفة الابتكار، و بالتالي تسهل المشاركة مع أطراف أخرى من مقدمي الخدمة.

الفرع الثاني: سلبيات التحول نحو الصيرفة المفتوحة

هناك الكثير من السلبيات و المعوقات التي تحول دون التوسع في استخدام الخدمات المصرفية المفتوحة و قد لخصها (وثام و رميساء، 2022-2023، الصفحات 33-34) فيما يلي:

1-2 الجريمة الإلكترونية: لقد أدى تطور نظام المعلوماتية إلى ظهور نوع جديد من الجرائم التي تقع على حقوق الغير و على المجتمع، خاصة في العمليات المصرفية الإلكترونية. و يمكن تلخيص أهم أنواع الجرائم الإلكترونية فيما يلي:

✓ فيروس الكمبيوتر

✓ جرم الاحتيال بالجرائم الإلكترونية

✓ تخريب الأنظمة الإلكترونية

✓ سرقة المعلومات عبر الوسائل الإلكترونية

✓ جرائم بطاقة الائتمان

✓ تبييض الأموال عبر المصارف بالوسائل الإلكترونية

2-2 معيقات استخدام الخدمات المصرفية المفتوحة بالنسبة للعملاء

✓ عدم توفر السرية و الأمان على استخدام القنوات الإلكترونية

✓ قلة الثقة في استخدام قنوات الصيرفة الإلكترونية و التعامل مع فروع البنوك مباشرة

✓ صعوبة الاستخدام مثل صعوبة اللغة و عدم توفر نشرات إرشادية

✓ عدم توفر المهارات اللازمة للاستفادة من الخدمة المصرفية المفتوحة

✓ عدم توفر الأجهزة الإلكترونية اللازمة لاستخدام القنوات الإلكترونية مثل عدم توفر الحاسوب

✓ وجود أعطال فنية تحول دون استخدام الصيرفة الإلكترونية وقت الحاجة

2-3 معيقات استخدام الخدمات المصرفية المفتوحة بالنسبة للبنوك :

2-3-1 معيقات تنظيمية :

✓ عدم قناعة الإدارة بالجدوى الاقتصادية لتطبيق خدمات التكنولوجيا المالية.

✓ عدم التوافق بين الخدمات المصرفية المبتكرة و أنظمة البنك.

✓ عدم توفر سياسة متعلقة بالأمان و السرية.

✓ عدم توفر بنية تكنولوجية تحتية.

2-3-2 معيقات مالية.

✓ ارتفاع تكاليف الاستثمار المالي مثل شراء الأجهزة و التدريب و الصيانة و غيرها.

✓ ارتفاع التكاليف الإدارية مثل إنشاء وحدة إدارية متخصصة.

✓ عدم تخصيص مبلغ دوري من طرف البنوك لتجديد و تطوير الصيرفة الإلكترونية.

كما يمكن الإشارة إلى سلبيات أخرى تتمثل في:

✓ تدني ثقافة التعامل مع الخدمات المصرفية المفتوحة لدى العملاء و قلة الثقة.

✓ عدم وجود تشريعات حكومية لتنظيم هذه الأعمال و حمايتها و ضمان سريتها.

✓ عدم وجود قوانين تشجع تبني الصيرفة المفتوحة.

المبحث الثاني: دوافع التحول نحو الصيرفة المفتوحة.

إن التوجه نحو الصيرفة المفتوحة في الأنظمة المصرفية و المالية العالمية أصبح لا يبد منه من أجل تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة، و يكون ذلك من خلال تبني مبدأ الابتكار المفتوح، فقد ظلت الخدمات المصرفية التقليدية حسب (Wewege & Lee, 2020, p. 19) دون تغيير إلى حد كبير و دون منازع حتى بدأت الخدمات المصرفية الرقمية بالتميز المصرفي القائم على الفروع في أوائل التسعينيات، و كان أول بنك عبر الأنترنت هو اتحاد ستانفورد الإئتماني الفدرالي بالولايات المتحدة الأمريكية Sanford Federal Credit Union سنة 1994 و مع فجر الخدمات المصرفية عبر الأنترنت، انخفض عدد الفروع المحلية للبنوك التقليدية و في الوقت نفسه كانت هناك زيادة معتبرة في عدد البنوك الإلكترونية في جميع أنحاء العالم ، سنعرض فيما يلي أهم العوامل التي أدت للتوجه نحو اعتماد نظام الصيرفة المفتوحة

المطلب الأول: البنوك الإلكترونية.

شهدت الساحة المصرفية خلال العشرية الأخيرة توسعا كبيرا في التكنولوجيا البنكية و مع ظهور التطورات التكنولوجية الحديثة أصبح من الضروري تخلي البنوك على خدماتها المصرفية التقليدية و التوجه نحو استخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة عن طريق شبكة الأنترنت لتقديم خدمات أفضل لزيائنها. و من أبرز مظاهر تطور الساحة المصرفية انتشار البنوك الإلكترونية التي تعد اتجاهها حديثا و مختلفا عن البنوك التقليدية لما تحققه من مزايا عديدة.

الفرع الأول: تعريف و أنواع البنوك الإلكترونية .

تم تقديم العديد من التعاريف للبنوك الإلكترونية كونها تحقق العديد من المزايا لكل من البنك و عملائه على حد سواء، حيث يمكن لهذا النوع من البنوك تقديم خدماته على مدار الساعة دون الارتباط بأوقات العمل، و فيما يلي سنتطرق إلى أهم تعريف البنوك الإلكترونية و أنواعها.

1-1 تعريف البنوك الإلكترونية: للبنوك الإلكترونية العديد من التسميات (Electronique Banking)

تسميات كثيرة وجميعها لها نفس المعنى مثل: البنك المنزلي، البنك على الخط، البنوك الخدمية، بنوك الويب، فيما يلي سنقوم بإدراج التعاريف التالية للبنوك الإلكترونية:

✓ عرف (وئام و رميساء، 2022-2023، صفحة 15) البنك الإلكتروني على أنه بنك له وجود كامل عبر شبكة الأنترنت، و يحتوي موقعه على كافة البرمجيات اللازمة للأعمال البنكية حيث يتيح للعميل القيام بجميع الأعمال الخاصة بالبنك و في أي مكان كان موجودا فيه، و ذلك بتوفير خط من طرف البنك يسمح للعميل بالحصول على خدمات مالية مختلفة دون التنقل إلى مقر البنك.

✓ و يمكن تعريف البنوك الإلكترونية بأنها تتمثل في البنوك و المؤسسات المالية المرتكزة على ركائز إلكترونية من خلال توظيف التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال لتقديم الخدمات المالية للعملاء بأمان، بأقل تكلفة و في أسرع وقت.

✓ حسب (رهان، 2021، صفحة 84) يعد مفهوم البنوك الإلكترونية مفهوما واسعا حيث يمتلك العديد من المصطلحات و كلها تؤدي إلى معنى واحد هو وجود بنك غير ملموس يقدم خدمات بنكية عن طريق شبكة الأنترنت، فالبنوك الإلكترونية هي بنوك افتراضية عبر الأنترنت تتيح إجراء المعاملات المالية إلكترونيا، و هذه النوعية من البنوك تعتبر اتجاهها حديثا للمعاملات البنكية، و تعتبر مهمة جدا و مصدرا يعتمد عليه خاصة لمن عاصروا هذه الثورة الإلكترونية.

✓ البنوك الإلكترونية هي الطريقة التي يستخدمها الزبائن في إجراء المعاملات الإلكترونية عبر الأنترنت حيث تتوفر على مدار 24 ساعة في اليوم، و لكنها تقتصر على الملمين باستخدام الأنترنت من العملاء.

✓ من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف البنوك الإلكترونية هي تلك المصارف و المؤسسات المالية التي أتمت أعمالها و ذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لتقديم كافة الخدمات المصرفية المتنوعة بالسرعة الفائقة و الدقة اللازمة معتمدة على أدوات إلكترونية مختلفة من خلال الموزعات الآلية و الأنترنت و الهاتف النقال و الثابت و الحاسوب الشخصي و غيرها فهي تتيح الخدمة المصرفية عن بعد و خلال 24/24 ساعة و طوال أيام الأسبوع 7/7 أيام و بتكلفة أقل و بدون التقاء مكاني بين الزبون و المصرف، أي دون اتصال مباشر بين أصحاب المصلحة و هذا ما يكسب المصرف مركزا تنافسيا قويا.

1-2 أنواع البنوك الالكترونية:

حسب (محمد الأمين و اسماعيل أسامة، 2017-2018، صفحة 12) يمكن تصنيف نوعين من البنوك الإلكترونية

كلاهما يستخدم الصيرفة الإلكترونية.

1-2-1 البنوك الافتراضية (بنوك الأنترنت) : هي بنوك ليست لها بنايات تأوي هياكلها، وهذا النوع من البنوك

يوفر مصاريف الإطارات و العقارات المصرفية ذات الكفاءة المالية مما ينعكس إيجاباً على تسعيرها.

1-2-2 البنوك الأرضية: و هي بنوك تقدم خدمات الصيرفة الإلكترونية كما تقدم الخدمات المصرفية التقليدية.**1-3 خصائص البنوك الإلكترونية:**

إن التحدي في مجال الصناعة البنكية الإلكترونية يكمن في محتوى الخدمة و القدرة على جذب الزبائن، و هو ما يمنح للبنوك الإلكترونية خصائص و مميزات تمكنها من الوصول إلى قاعدة واسعة من العملاء و توفير خدمات مصرفية جديدة و بتكاليف منخفضة، كما أنها تقدم خدمة البطاقات و حسب (محمد الأمين و اسماعيل أسامة، 2017-2018، الصفحات 20-21-22-23) تتمثل خصائص البنوك الإلكترونية فيما يلي:

1-3-1 إمكانية الوصول إلى قاعدة أوسع من العملاء :

مكنت شبكة الأنترنت بانتشارها المتراخي حول العالم البنوك الإلكترونية من الوصول إلى قاعدة عريضة من طالبي الخدمات المصرفية السريعة، دون أن ينحصر ذلك بالعملاء المقيمين بالقرب من فروع البنوك التقليدية المقامة على الأرض و دون التقييد بإمكان أو زمن معين، فالتجارة الإلكترونية E-commerce ألغت الحدود الجغرافية بين الدول و الشعوب، كما ألغت أيضاً عامل الوقت الذي كان يعيق الكثير من المعاملات التجارية الدولية، فالبنك الإلكتروني يمكن العميل أياً كان محل إقامته و في أي وقت أن يصل إليه دون أن يبذل أي مجهود، كما يمكن للبنك تلبية احتياجات العملاء مهما كان نوع الخدمات المصرفية و في أقل وقت ممكن مما يتوافق و عمليات التجارة الإلكترونية المنتشرة عبر العالم.

1-3-2 تقديم خدمات مصرفية جديدة و كاملة :

لا يمكن لأي بنك تقديم خدمات مصرفية جديدة و مبتكرة إلا إذا كان إلكترونيا، لما يتميز به هذا النوع من الخدمات من سرعة في الأداء و درجة عالية من الكفاءة هو ما لا تستطيع البنوك التقليدية القيام به، و منم بين هذه الخدمات نجد:

- ✓ إصدار نشرات إعلامية إلكترونية خاصة بالخدمات الإلكترونية.
- ✓ إمداد الزبائن بطرق سريعة و بأقل تكلفة للتأكد من حساباتهم لدى المصارف.
- ✓ تقديم طريقة دفع للكمبيالات المسحوبة على الزبائن إلكترونيا.
- ✓ إدارة المحافظ المالية الإلكترونية للزبائن.
- ✓ تحرير العملاء من قيود الزمن و المكان.
- ✓ قدرة الحصول على المعلومات المطلوبة عبر الأنترنت في أقصر وقت ممكن.
- ✓ إمكانية تحويل الأموال بين الحسابات المختلفة للزبائن.
- ✓ الحصول على نصائح مالية من المصرف سواء من خلال البريد الإلكتروني أو بشكل مرئي.
- ✓ تقديم خدمات للشركات الكبرى التي تبيع خدماتها عبر الأنترنت فيم يعرف بالتجارة الإلكترونية، و هو ما أدى إلى تزايد حركة البيع و الشراء عبر الأنترنت.

1-3-3 انخفاض تكاليف الخدمات المصرفية للبنوك الإلكترونية :

من بين أهم مميزات البنوك الإلكترونية انخفاض تكلفة الخدمات التي تقدمها مقارنة مع خدمات البنوك التقليدية، فالبنوك الإلكترونية من وجهة نظر العميل بيئة ملائمة لإنجاز العمليات المصرفية مثل تدقيق و فحص الحسابات الشخصية، دفع الفواتير، كما أنها توفر على العميل جهود الانتقال و تعبئة النماذج و تساهم في التخلص من متطلبات جهود المقابلة الشخصية مع الموظف.

و هذه الميزة تكون أيضا لصالح البنك، لأن عملية فتح أي فرع جديد لأي بنك تقيده بمصاريف تشغيل هذا الفرع، ك شراء الموقع و تأثيثه، فمصاريف التشغيل تكون معدومة نهائيا في البنوك الإلكترونية نظرا لاختلاف طبيعتها عن طبيعة

البنوك التقليدية، فهي وسيلة لتخفيض التكاليف التشغيلية و التأسيسية للفروع، و بالتالي زيادة الأرباح و خفض رسوم خدمة العملاء على العمليات المالية المختلفة، زيادة فوائد الإيداع، خفض فوائد الإقراض، ابتكار برامج جديدة، تحفيز الخدمات و جذب الزبائن و دخول أسواق جديدة.

1-3-4 خدمات البطاقات :

توفر البنوك الإلكترونية خدمات للعملاء و رجال الأعمال، و ذلك من خلال توفير بطاقات إلكترونية مثل:

- ✓ خدمات سامبا الماسية و الذهبية المقدمة لفئة معينة من العملاء على شكل بطاقات ائتمانية و بخصم خاص، و من بين هذه البطاقات نجد بطاقة سوني التي تمكن العميل من استخدامها في أكثر من 18 مليون من أكبر الماكن في العالم و تشمل على خدمات مجانية على مدار الساعة برقم خاص.
- ✓ خدمة مراكز الأعمال.
- ✓ الإعفاء من رسوم و عمولات الخدمات البنكية.

الشكل(01-02) خصائص البنوك الإلكترونية

الفرع الثاني: الخدمات المصرفية للبنوك الإلكترونية

1-2 تعريف الخدمات المصرفية الإلكترونية:

هناك عدة تعاريف للخدمات المصرفية الإلكترونية نذكر منها

✓ يمكن تعريف الخدمات المصرفية الإلكترونية حسب (محمد رضا، حسين، و عقيلة، 2020-2021، صفحة 13) على أنها عبارة عن تقديم البنوك لخدمات مصرفية مبتكرة من خلال وسائط الاتصال الإلكترونية المفتوحة، و تقوم المصارف بتقديم هذا النوع من المصارف لتعزيز حصتها في السوق أو لخفض التكاليف أو كوسيلة لتوسيع نشاطها داخل و خارج الوطن.

✓ كما عرفت الصيرفة الإلكترونية على أنها تمثل تقديم خدمات مصرفية متنوعة، باستعمال تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و ذلك باستخدام أجهزة إلكترونية مختلفة مثل: أجهزة الصراف الآلي، الهواتف الذكية، الحواسيب الشخصية و غيرها من الأجهزة، و التي تمكن العملاء من الاستفادة من هذه الخدمات في أي وقت و مكان و بسرعة فائقة و تكلفة أقل و بأقل عناء.

✓ من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف الصيرفة الإلكترونية على أنها عبارة عن إجراء العمليات المصرفية بطرق إلكترونية، سواء تعلق الأمر بالسحب أو بالدفع أو بالائتمان أو بالتحويل أو بالتعامل في الأوراق المالية أو غير ذلك من أعمال المصارف. و في ظل هذا النمط من الصيرفة لا يكون العميل مضطرا إلى التنقل إلى البنك، إذ يمكنه القيام ببعض العمليات مع بنكه و هو في منزله أو في مكتبه، و هو ما يعني تجاوز بعدي الزمان و المكان.

2-2 خصائص و أهداف الخدمات المصرفية الإلكترونية:

1-2-2 خصائص الخدمات الإلكترونية: تتميز الصيرفة الإلكترونية عن غيرها من الإدارة البنكية بمجموعة من

الخصائص يمكن تلخيصها حسب (محمد رضا، حسين، و عقيلة، 2020-2021، الصفحات 4-5) فيما يلي:

✓ اعتماد الإدارة الإلكترونية: و يتحقق ذلك بأداء كل المعاملات المنجزة من الإدارة البنكية من تخطيط و متابعة و تحليل و تقييم بإحلال المكتب الإلكتروني محل المعاملات الورقية من خلال توظيف تكنولوجيا المعلومات و اعتماد البنية

التحتية للإدارة الإلكترونية التي تتشكل من أجهزة تكنولوجية حديثة، برمجيات، نظم و معلومات و كوادر متخصصة و و عي معلوماتي لدى الموظفين.

✓ **إزالة القيد المكاني للخدمة البنكية:** ظهرت طرق توزيع مصرفي جديدة مع التطبيق المتنامي للتكنولوجيات الحديثة في توزيع الخدمات البنكية، حيث ظهرت قنوات توزيع جديدة للخدمات البنكية مثل الصراف الآلي، نقاط البيع الإلكترونية، الصيرفة المنزلية، الصيرفة المحمولة، الصيرفة الهاتفية و بنوك الأنترنت. إذ توفر هذه القنوات مشقة التنقل إلى مقر إدارة البنك للحصول على الخدمة، باعتبارها تتيح إمكانية الالتقاء إلكترونياً.

✓ **إزالة القيد الزمني للخدمة البنكية:** حيث يسهل على العملاء من خلال الصيرفة الإلكترونية الحصول على الأموال أو تحويلها في أي لحظة زمنية و لا ينحصر في المجال الزمني المخصص لأداء موظفي البنك لمهامهم الإدارية، باعتبار أن اعتماد الإدارة الإلكترونية في البنوك تضمن استمرارية و أداء الخدمة.

✓ **الاستقلال عن الهيكل التنظيمي:** لا تقوم الإدارة الإلكترونية على الهياكل التنظيمية، فهي إدارة لا تعتمد على ممارسات الأفراد من موظفيهم و جهدهم اليدوي في إدارة معاملاتها بقدر ما تقوم على إدارة المعلومات التي تحتفظ بها في دوائرها حسب برامج معينة.

✓ **سهولة التعامل و التواصل:** بمجرد اعتماد البنك على الصيرفة الإلكترونية فإنه سيصبح قادراً على توفير المعلومات اللازمة بسرعة و بدقة متناهية، هذا الأمر سيؤدي إلى تبسيط الإجراءات الإدارية و اختصار وقت و جهد أداء الخدمات البنكية.

✓ **المرونة الإدارية:** بممارسة الصيرفة الإلكترونية يستطيع البنك توسيع الخيارات المتاحة في عرض الخدمة و طلبها من طرف الزبون، و يعود ذلك على أن الإدارة الإلكترونية إدارة مرنة يمكنها بفعل التقنية و بفعل إمكاناتها الاستجابة السريعة للأحداث و التجاوب معها متعددة بذلك حدود الزمان و المكان و صعوبة الاتصال.

2-2-3 أهداف الخدمات المصرفية الإلكترونية :

حسب (محمد رضا، حسين، و عقيلة، 2020-2021، صفحة 6) تتمثل أهداف الصيرفة الإلكترونية فيما يلي:

✓ وسيلة لتعزيز حصة البنوك في السوق.

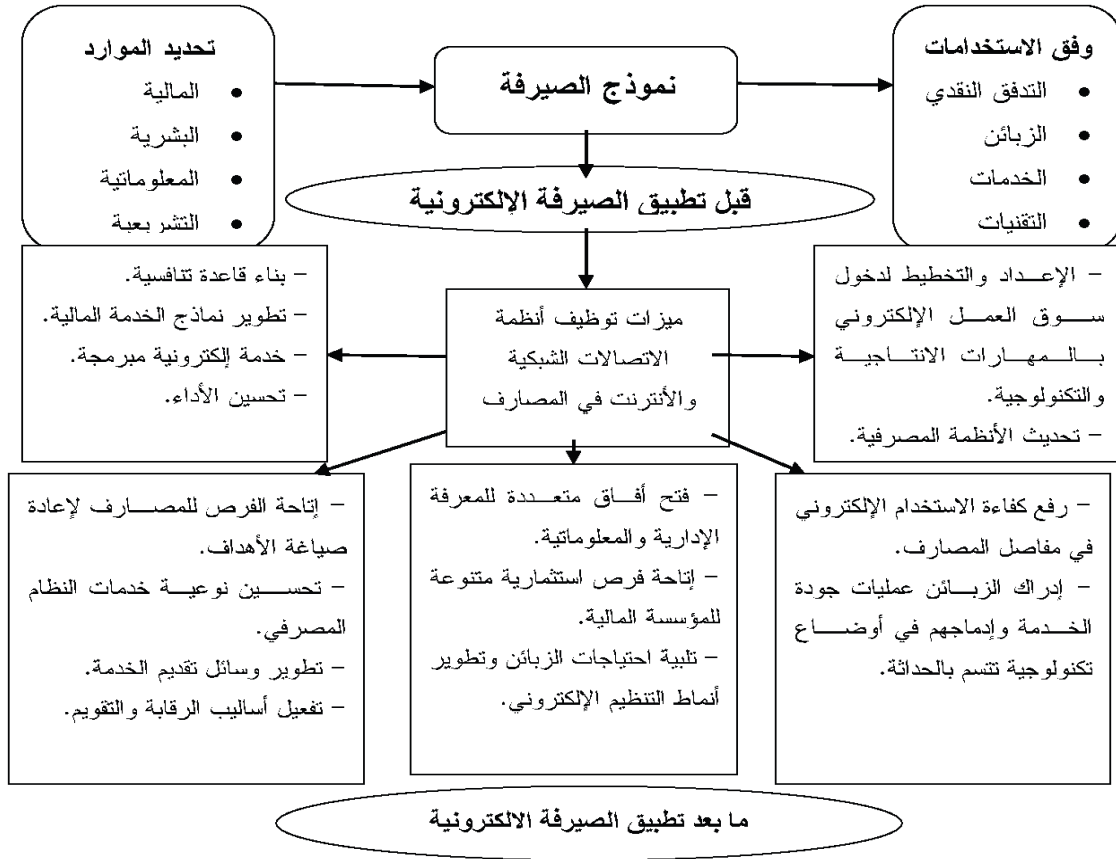
✓ خفض تكاليف الخدمات المالية و المصرفية.

✓ إتاحة معلومات عن الخدمات التي يؤديها البنك.

✓ حصول العملاء على خدمات بنكية و غير بنكية في أي وقت و أي مكان.

من خلال ما سبق يمكن تقديم مخطط عرض نموذج الخدمات المصرفية قبل و بعد تطبيق الصيرفة الإلكترونية.

الشكل (01-03) الصيرفة الإلكترونية و مميزات توظيفها في المصارف



المصدر (عبد الرحمن، 2018، صفحة 273)

المطلب الثاني: الشمول المالي و الاندماج البنكي

أدى تطور التكنولوجيا المالية و الاتصالات و انتشارها عبر كل دول العالم إلى ظهور برمجيات حرة تعمل على إطلاق شركات تكنولوجيا مالية على تبسيط و تسريع الخدمات المالية و دعم الشمول المالي، بالوصول إلى كافة شرائح المجتمع التي تعاني من الإقصاء المالي، و ذلك بإدخال تقنيات مالية عابرة للحدود، من بينها تقنية الهاتف النقال المدعومة عن طريق تقنية البلوكشين و تقنية البيانات الضخمة التي أدت بدورها إلى تدفق المعلومات المالية، خفض التكاليف، زيادة الشفافية، و إنشاء الفرص للتمكين المالي للأفراد و الشركات و دعم الشمول المالي.

الفرع الأول: الشمول المالي

يعد الشمول المالي من المفاهيم الأكثر تداولاً في الفترة الأخيرة، أين فرض نفسه على الساحة الاقتصادية عموماً و على الساحة المالية و المصرفية بصفة خاصة، لما له من أهمية في تحقيق الاستقرار المالي و الاقتصادي للدول، لذلك فقد وضعت الحكومات سياسات و استراتيجيات يتم بواسطتها تعزيز و تسهيل استخدام كافة فئات المجتمع للخدمات المالية و المصرفية و تمكينهم من استخدامها استخداماً صحيحاً.

1-1 تعريف الشمول المالي :

✓ عرفت (سامية، أثر التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية- دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 2016/2020، 2022، صفحة 156) الشمول المالي على أنه مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات المالية الرقمية ذات جودة عالية من (المدفوعات، حسابات التوفير، الحسابات الجارية، التحويلات، المدخرات، الائتمان، الاقتراض، التمويل، التأمين...إلخ)، مدعومة بمجموعة من الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول و استخدام كافة شرائح المجتمع لهذه الخدمات بشكل عادل و شفاف في الوقت المناسب و بتكاليف منخفضة و بجودة مناسبة و بالشكل الكافي بما يتناسب مع احتياجاتهم و إمكانية استخدامها بشكل فعال، مع أهمية تقديم هذه الخدمات من خلال القنوات الرسمية للنظام المالي الرسمي في بيئة قانونية تنظيمية مناسبة و بشكل مستدام.

✓ أما (وحيدة، السنة الجامعية 2022-2023، صفحة 02) فقد عرفت مجموعة العشرين (G20) و التحالف العالمي للشمول المالي (AFI) الشمول المالي بأنه نفاذ كافة فئات منا و الميسورة إلى الخدمات و المنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدم لهم تلك الخدمات بشكل عادل و شفاف و بتكاليف معقولة.

✓ كما عرفته المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (GGAP) على انه الحالة التي يتاح فيها لجميع الأشخاص البالغين الوصول إلى خدمات الإقراض و المدخرات و المدفوعات و التأمين مقدمة من طرف المؤسسات المالية رسمية، و من ثم ينطوي النفاذ المالي الفعال على تقديم الخدمات المالية على نحو مريح و مسؤول بكلفة ميسورة مع استدامة عمل المؤسسات المالية مما يساعد خدمات مالية للمستبعدين و المحرومين من تلك الخدمات بدلاً من الخيارات غير الرسمية المتاحة.

✓ و عرفته منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) المنظمة العالمية للتتقيف المالي (INFE) على أنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات و المنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة و بالوقت و السعر

المناسبين، و توسيع استخدام هذه شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاهية المالية و كل من الاندماج الاجتماعي و الاقتصادي.

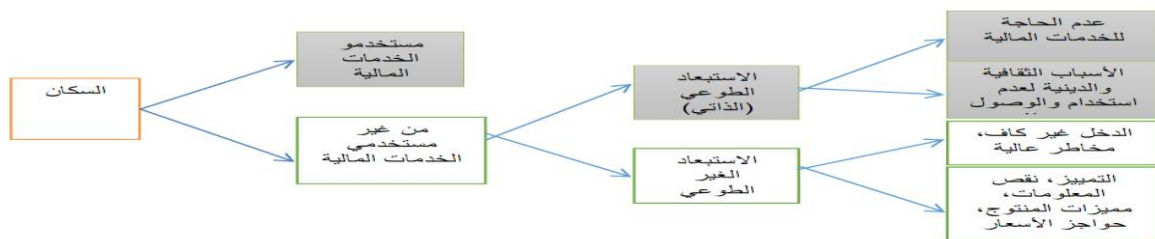
✓ من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الشمول المالي على أنه قدرة الأفراد على الوصول إلى جميع الخدمات و المنتجات المالية التي تلي احتياجاتهم بسهولة و بأسعار معقولة بغض النظر عن خلفيتهم أو دخلهم، من خلال قنوات رسمية تتسم بالاستدامة و المسؤولية، و تشمل هذه المنتجات كل من الخدمات المصرفية، الائتمان، التأمين، المعاشات التقاعدية و المدخرات، فضلا عن المعاملات و أنظمة الدفع، و كذا التكنولوجيا المالية.

1-2 نشأة و تطور الشمول المالي :

حسب (وحيدة، السنة الجامعية 2022-2023، صفحة 04) ظهر مصطلح الشمول المالي مقابل الاستبعاد المالي لأول مرة على مستوى العالم سنة 1993 في دراسة أجراها "Leshon Wetheraft" "حول الخدمات المالية في جنوب إنجلترا، و التي تناول فيها إغلاق أحد فروع البنوك حول الوصول الفعلي لسكان المنطقة إلى الخدمات المصرفية، في أواخر التسعينيات من القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات من قبل المتخصصين في مجال الجغرافيا الاقتصادية تتعلق بالصعوبات التي تواجه في الوصول إلى الخدمات المالية، حيث تم استخدام مصطلح الشمول المالي عام 1999 على نطاق أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتاحة، حيث تم التخلي الطوعي عن السعي لاستخدام المنتجات و الخدمات بسبب عدم الحاجة إليها أو لأسباب ثقافية، و بين عدم الاستخدام للخدمات المالية بسبب عدم الوصول إليها. أو لعدم توافرها أو بسبب عدم القدرة على حيازتها.

ينحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي على استهداف أولئك الذين تم استبعادهم بشكل قصري من الشمول المالي و إيجاد الطرق المناسبة للتغلب على أسباب و عوامل الإقصاء، دون الاهتمام بمن اختاروا استبعاد أنفسهم من استخدام المنتجات و الخدمات المالية فيما يلي سنقوم بعرض شكل يوضح الفرق بين الاستخدام و الوصول إلى الخدمات المالية.

الشكل(01-04) الفرق بين الاستخدام و الوصول إلى الخدمات المالية.



المصدر (وحيدة، السنة الجامعية 2022-2023، صفحة 05)

1-3 أبعاد الشمول المالي :

لخص (كمال و سمير، 2023، صفحة 107) أبعاد الشمول المالي كما يلي:

✓ **الوصول إلى الخدمات المالية:** يشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من مؤسسات رسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول للخدمة إلى تحليل العوائق المحتملة لفتح و استخدام حساب مصرفي مثل التكلفة و القرب من الخدمات المصرفية.

✓ **استخدام الخدمات المالية:** يشير هذا البعد إلى مدى استخدام الخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي،

و الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام و تواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

✓ **جودة الخدمات المالية:** و يعتبر مقياسا يعكس مدى أهمية الخدمة المالية للعملاء، و تشمل الجودة آراء و مواقف العملاء اتجاه طلب الخدمة المالية، و تعتبر جودة الخدمة المالية تحديا يتطلب من المهتمين و ذوي العلاقة لدراسة و قياس و مقارنة و اتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة.

✓ **القدرة على تحمل التكاليف:** مدى تحمل تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي خاصة لذوي الدخل المنخفض.

✓ **الشفافية:** يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على المعلومات ذات صلة بالخدمات المالية المقدمة، لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية.

✓ **الراحة و السهولة:** يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول و الراحة في استخدام الخدمات المالية.

✓ **الثقيف المالي:** و يقيس هذا المؤشر المعارف الأساسية المالية و قدرة المستخدمين على التخطيط و موازنة دخلهم.

✓ **المدىونية أو السلوك المالي:** و هي سمة عامة للعميل في النظام المالي، و من الضروري معرفة كيف يتمكن المقترضين من التأخر عن السداد ضمن فترة زمنية محددة.

✓ **العوائق الائتمانية:** الشمول المالي لا يقتصر فقط على استخدام الخدمات المالية فقط، و لكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات و المنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.

4-1 أهمية الشمول المالي

حسب (وحيدة، السنة الجامعية 2022-2023، الصفحات 06-07) أدرك قادة المجموعة العشرين أهمية الشمول المالي خلال سنة 2020، حيث تم إنشاء الشراكة العالمية من أجل الشمول المالي (GPII) لتطوير خطة عمل متعددة السنوات لتنفيذ الشمول المالي، من خلال دعوة متخصصين في الشمول المالي و خمس هيئات دولية من أجل لتكثيف العمل على تطبيق الشمول المالي، و قد تم تحديد أهمية الشمول المالي فيما يلي:

✓ **تعزيز استقرار النظام المالي:** بعد الأزمة العالمية لسنة 2008، بدأ التركيز على العلاقة بين الشمول المالي و الاستقرار المالي، حيث تم إثبات العلاقة التكميلية بينهما، فلا يمكن تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار النظام المالي و من الصعب تحقيق الاستقرار المالي لنظام يتضمن شرائح مستبعدة ماليا، اجتماعيا و اقتصاديا، فكلما تعززت مؤشرات الشمول المالي تحسنت مستويات الاستقرار المالي. و يرجع ذلك إلى توسيع نطاق استخدام الخدمات و المنتجات المالية عبر القنوات الرسمية الخاضعة للرقابة و الإشراف، و احتواء البنوك الظل يساهم في تعزيز الاستقرار المالي و المصرفي.

✓ **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية و الاجتماعية:** أثبتت مجموعة من الدراسات التي قامت بها مجموعة البنك الدولي إلى وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي و مستويات التنمية الاقتصادية، فمع ظهور العديد من الخدمات المالية المبتكرة التي ساهمت في تطوير إدارة القطاعات المالية، حيث لا تقتصر على خدمات البنوك بل تشمل مؤسسات التمويل الأصغر، شركات التأمين و شركات التأمين التي تتيح للفقراء إمكانية الحصول على خدمات جديدة و بأقل تكلفة و ستلعب دورا مهما في تسريع عجلة الشمول المالي و التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

✓ **مكافحة غسيل الأموال:** إن غسيل الأموال هو عملية يتم من خلالها نقل الأموال التي تم الحصول عليها من عمل غير قانوني (بطريقة غير مشروعة) إلى طرق مشروعة لإخفاء مصدرها غير القانونية، و يعتبر من الجرائم التي يعاقب عليه القانون، و تعتبر مجموعة العمل المالي (FATA) أن الاستبعاد المالي يمثل خطرا حقيقيا على التنفيذ الفعال لتوصيات مكافحة غسيل الأموال، و هذا يؤكد رسميا أن الشمول المالي و مكافحة غسيل الأموال يحققان أهدافا متكاملة و متبادلة التي تمكن المزيد من المواطنين من استخدام الخدمات المالية الرسمية مما يزيد من فعالية مكافحة غسيل الأموال.

5-1 أهداف الشمول المالي :

يمكن تلخيص أهم الأهداف المرجوة من الشمول المالي حسب (وحيدة، السنة الجامعية 2022-2023، صفحة 11) فيما يلي

✓ تسهيل و تسيير وصول و استخدام فئات المجتمع المستهدفة إلى الخدمات و المنتجات المالية المختلفة، و ذلك من خلال توحيد جهود كافة الأطراف لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية و كيفية الحصول عليها لتحسين ظروفهم المعيشية

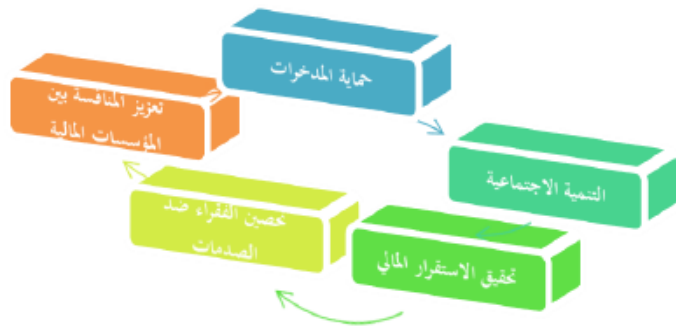
✓ إعداد برامج موجهة لمختلف فئات المجتمع لتعزيز ثقافة الادخار و الاستثمار لديهم و كذلك تحفيز التنافس بين مقدمي الخدمات المالية لتقديم منتجات ادخارية و استثمارية تتناسب مع فئات المجتمع

✓ تقليص فجوة في الوعي و التثقيف المالي لدى مختلف فئات المجتمع من خلال تعزيز المناهج التعليمية بمواد أو مواضيع توعية مالية.

✓ إعداد سياسات و تعليمات خاصة بحماية مستهلكي الخدمات المالية و تعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحالية و المحتملة بحقوقهم و واجباتهم.

✓ تعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات و التعليمات بالخصوص، و تعريف المتعاملين الحاليين و المحتملين مع المؤسسات المالية بحقوقهم و واجباتهم، مثل حقهم في الحصول على نسخة من تقاريرهم المالية و الائتمانية المتعلقة بهم، و منحهم الحق في الاعتراض على بياناتها.

الشكل (01-05) أهمية الشمول المالي



المصدر (شيماء و جبار، 2023، صفحة 305)

الفرع الثاني: الاندماج البنكي.

يعد الاندماج المصرفي (الاندماج البنكي) أحد التغييرات المصرفية العالمية التي زاد تأثيرها خلال الفترة الأخيرة، فقد امتدت حالات الاندماج المصرفي للعديد من البنوك و المؤسسات المصرفية في أغلبية دول العالم و خاصة المتطورة منها، لإدراكها مدى أهميته في القطاع المصرفي، خاصة بوصفه خطا دفاعيا لتعزيز قدرتها التنافسية في مواجهة التكتلات المصرفية الخارجية.

1-2 مفهوم الاندماج البنكي :

✓ عرف (لخضر و عامر، صفحة 86) الاندماج المصرفي، و هو عبارة عن اتفاق يؤدي إلى اتحاد بنكين أو أكثر و ذواتهما إداريا في كيان مصرفي جديد ذو قدرة أعلى و فاعلية أكبر على تحقيق أهداف كان لا يمكن أن تتحقق قبل إتمام عملية تحقيق مصرف جديد.

✓ كما عرفت (فوزية، 2020-2021، صفحة 06) الاندماج البنكي بأنه اتحاد بين مؤسستين مصرفيتين أو أكثر تحت إدارة واحدة، و قد يؤدي الدمج إلى زوال كل المؤسسات المشاركة في تلك العملية و ظهور مصرف جديد له صفة قانونية مستقلة، أو زوال أحد المصارف من الناحية القانونية و ضمه إلى المصرف الدامج الذي يملك كافة حقوق المصرف المدموج و يلتزم بكافة التزاماته قبل الغير .

✓ من خلال التعريفية السابقين يمكن تعريف الاندماج المصرفي أنه عملية مصرفية إدارية تكاملية بهدف زيادة القدرة التنافسية للكيان المصرفي الجديد الناتج عن اندماج مصرفين أو أكثر و ظهور كيان مصرفي جديد له صفة قانونية و يكون ذو فعالية و قدرة أكبر على تحقيق المنفعة و الأهداف التي لم يكن بالإمكان تحقيقها قبل عملية تكوين الكيان المصرفي الجديد.

2-2 أنواع الاندماج المصرفي:

يتم الاستناد في تقسيم الاندماج المصرفي إلى معايير معينة ذكر (علي، تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية و انعكاساتها على الأنظمة المصرفية العربية حالة الجزائر، 2012-2013، صفحة 127) أهمها فيما يلي:

1-2-2 الدمج حسب طبيعة النشاط: و يتم تقسيم الاندماج حسب هذا المعيار إلى ثلاثة أقسام:

✓ **الدمج الأفقي:** و يتم بين مصرفين أو أكثر لديهما نفس النشاط او أنشطة مرتبطة كالبنوك التجارية أو بنوك الاستثمار و الأعمال أو البنوك المتخصصة.

✓ **الاندماج الرأسى:** يتم بين المصارف الصغيرة في المناطق المختلفة و بين المصارف الكبيرة في المدن الرئيسية، بحيث تصبح المصارف الصغيرة و فروعها امتداد للمصارف الكبيرة.

✓ **الاندماج المختلط:** يتم بين مصرفين أو أكثر يعملان في أنشطة غير مترابطة بما يحقق التكامل في الأنشطة بين المصرفين المندمجين.

2-2-2 الاندماج حسب طبيعة العلاقة بين أطراف العملية: و يمكن تقسيم هذا النوع كما يلي:

✓ **الاندماج الطوعي أو الإرادي:** و يتم بموافقة مجلسي الإدارة للدمج و المندمج لتحقيق مصلحة مشتركة للمصرفين.

✓ **الدمج القسري أو الإجبارى:** تلجأ إليه السلطة النقدية كأحد الحلول لتقنية الجهاز المصرفي من البنوك المتعثرة أو على وشك الإفلاس.

✓ **الدمج العدائى:** و يتم ضد رغبة مجلس إدارة المصرف المندمج نظرا للسعر الذي يقدمه المصرف الدامج أو لرغبته في الاحتفاظ باستقلاليتته.

2-3 **دوافع الاندماج المصرفى:** هناك دوافع كثيرة وراء اتخاذ قرار الدمج أو الاستحواذ و التي قد يتبناها أحد الطرفين أو كلاهما بصورة كلية أو جزئية و تتمثل أهم هذه الدوافع حسب (علي، تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية و انعكاساتها على الأنظمة المصرفية العربية حالة الجزائر، 2012-2013، صفحة 128) فيما يلي:

✓ **تحقيق اقتصاديات الحجم الكبير(وفورات الحجم):** يعتبر تحقيق وفورات الحجم أحد الدوافع الأساسية لعملية لاندماج البنكي، و يعني ذلك أنه كلما توسعت المؤسسات في حجم الإنتاج فسيؤدي ذلك إلى زيادة التكاليف و لكن بمعدل أقل من زيادة و نمو الإنتاج و بالتالي تتجه التكلفة المتوسطة للانخفاض في الأجل الطويل.

✓ **دوافع اقتصادية:** إن دافع الربح هو القاعدة التي تركز عليها المصارف، فحصول الأرباح المدموجة ناجمة عن تحقيق وفورات الحجم التي كثيرا ما يتم توسيع عمليات الاندماج من خلالها و كذلك الحجم الأمثل للمصارف، إذ أن الاندماج يؤدي غالبا إلى تمكين الوحدة الناتجة عن الاندماج من تخفيض تكاليفها عن طريق غلق بعض الوحدات المتشابهة.

✓ **مواجهة سياسة التحرر العالمية:** يعد الاندماج من بين الأساليب التي يمكن للمؤسسات المصرفية انتهاجها من أجل مواجهة ما فرضته سياسة التحرر العالمية، حيث أن وجود كيانات مصرفية عملاقة يساعد على مواجهة الأزمات المالية، نظرا لقدرة البنك الجديد الناشئ عن عملية الدمج على تنويع قائمة الخدمات المالية التي يقدمها و عدم التركيز على نشاط واحد.

✓ **الدوافع المالية و الضريبية:** تحصل الدوافع الضريبية في حالة الاندماج عندما يكون هناك مصرف معين لا يستطيع دفع ضرائب متراكمة، في هذه الحالة يكون هدفا لمصرف آخر من خلال الاستحواذ عليه.

✓ **الرغبة في النمو و التوسع:** يعد شراء البنوك القائمة بالفعل، أو الاتجاه نحو زيادة عدد الفروع و انتشارها عن طريق الاندماج المصرفي من أفضل الوسائل للنمو و التوسع خاصة في حالة وجود قيود مفروضة على عملية فتح الفروع الجديدة من قبل السلطات النقدية، حيث تتيح عملية الاندماج إمكانية التوسع بسرعة سواء على المستوى الجغرافي أو من ناحية الخدمات المقدمة.

✓ **حماية الجهاز المصرفي و تأمين سلامته (الدافع التنظيمي):** يعد الدافع التنظيمي أحد الدوافع الأساسية للسلطة من أجل القيام بالاندماج المصرفي، فقد تقرر السلطات النقدية دمج بعض المؤسسات المصرفية بهدف تنظيم الجهاز المصرفي أو تأمين سلامته أو تفادي حدوث هزات مصرفية، خاصة في حالة ما إذا تركت بعض المؤسسات المصرفية المتعثرة تواجه الإفلاس أو التصفية.

2-4 شروط نجاح الاندماج المصرفي :

هناك مجموعة من الشروط و المحددات لعملية الاندماج المصرفي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ قرار الاندماج

المصرفي و حسب (كريمة، 2012-2013، صفحة 53) يمكن تلخيصها تتمثل فيما يلي:

✓ أن تتوفر رغبة حقيقية لدى القائمين بعملية الاندماج، و بالتالي يتولد لديهم الدافع الذاتي و الحافز من أجل القيام بعملية الاندماج، و في الوقت ذاته توفير إطار من الصلاحيات و الإجراءات الكفيلة بنجاح العملية.

✓ أن يخضع قرار الاندماج إلى دراسات اقتصادية، تسويقية، قانونية و اجتماعية لمعالجة أوجه الاختلال القائمة داخل البنوك الراغبة في الاندماج.

✓ أن يتم تصور واقعي لمراحل عملية الاندماج، يتطلب حسن الإعداد له و تهيئة البيئة الداخلية لتقبله، و تهيئة البيئة الخارجية للترحيب به.

✓ يجب تحديد اسم الكيان المندمج، دلالاته اللغوية و علامته التجارية و دلالاته لدى الجماهير، وكذلك تحديد الخدمات المصرفية التي سيتم التوجه بها مع استمرار الخدمات القائمة لفترة انتقالية بذات النظام القديم.

✓ أن يتم التنفيذ بدقة و حرص شديد و تفادي ما من شأنه أن يحدث متاعب للكيان المندمج حاليا أو مستقبلا.

المطلب الثالث: التكنولوجيا المالية و المنصات الرقمية.

يشكل موضوع التكنولوجيا المالية و استعمال المنصات الرقمية أحد أهم التحديات الاقتصادية الكبرى، حيث تمكنت كبريات الدول من اقتحام هذا المجال عبر شركات و مؤسسات ناشئة استخدمت التكنولوجيا الحديثة.

الفرع الأول: التكنولوجيا المالية.

1-1 مفهوم التكنولوجيا المالية :

✓ حسب (سالم محمد، 2023، صفحة 779) يقصد بالتكنولوجيا المالية Fintech على أنها تلك المنتجات و الخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، حيث تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع، أرخص و أسهل و يمكن لعدد أكبر من أفراد الوصول إليها، و في معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات و المنتجات بواسطة شركات ناشئة.

✓ كما عرف مجلس الاستقرار المالي حسب (FSB) حسب (أحمد خروبي، مفيدة، و رفيق، 2023، صفحة 333) التكنولوجيا المالية على أنها ابتكار مالي يمكن أن ينشئ تقنيا نماذج أعمال أو تطبيقات أو عمليات أو منتجا جديدا، له تأثيرا ماديا مرتبط بالسوق و بالمؤسسات و بتقديم الخدمات المالية.

✓ و توصف التكنولوجيا المالية وفق معهد البحوث الرقمية العلمية في العصمة البولندية (دبلن) حسب (أحمد خروبي، مفيدة، و رفيق، 2023، صفحة 333) على أنها الاختراعات و الابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال قطاع المالية، و التي تشمل البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك مثل عمليات تحويل الأموال، تبديل العملات، حساب نسب الفائدة و الأرباح و غير ذلك من العمليات المصرفية.

✓ من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التكنولوجيا المالية بأنها عبارة عن مصطلح جمع بين المالية و التكنولوجيا و الابتكار في تقديم الخدمات المالية بتقديم حلول جديدة أو تحسينها أو حتى ابتكار نماذج جديدة مستخدمة التقنيات و المنصات و الأنظمة، ويكون ذلك بإدراج آلات و معدات و برمجيات و تطبيقات معلوماتية حديثة من أجل تطوير جودة الخدمات المالية المقدمة للزبون.

2-1 مراحل تطور التكنولوجيا المالية :

تم تحديد أهم مراحل تطور التكنولوجيا المالية حسب (Riad, 2023, p. 510) كما يلي:

✓ **المرحلة الأولى (1866-1967):** نشأت التكنولوجيا المالية سنة 1866 و كان ذلك بوضع أسلاك التليغراف

في المحيط الأطلسي الذي سمح بالاتصالات التلغرافية بين القارات و بالتالي تسهيل التحويلات المالية و المساهمة في عولمة التمويل.

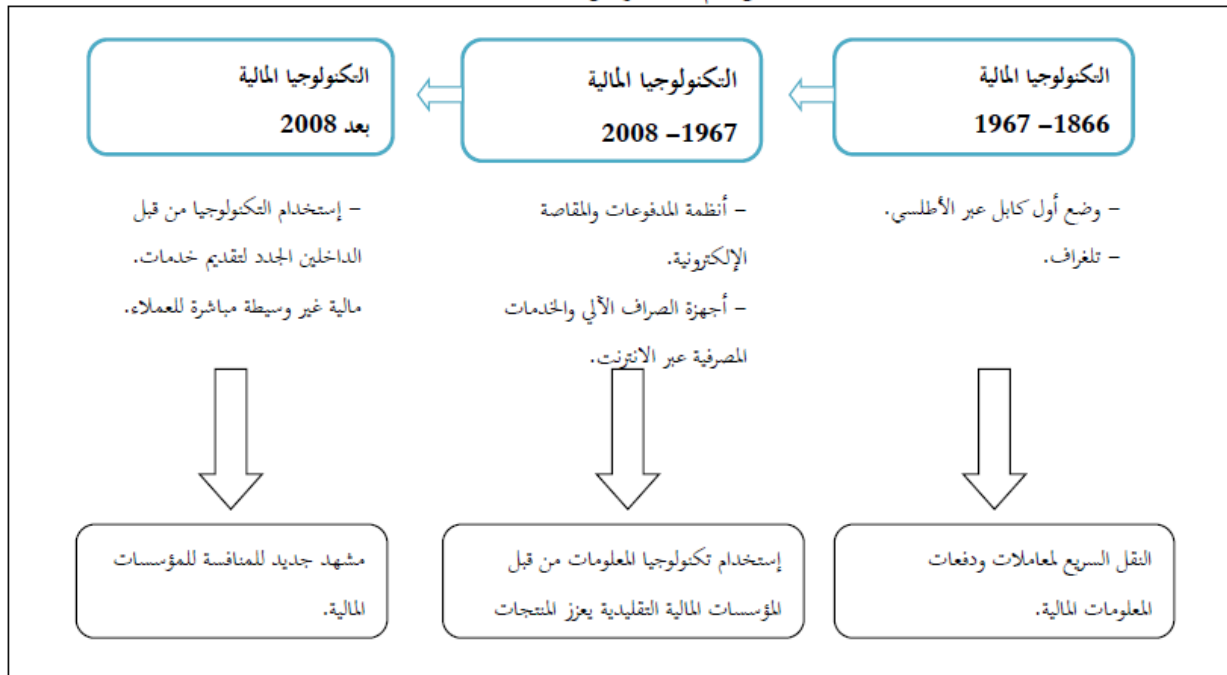
✓ **المرحلة الثانية (1967-2008):** ظهرت التكنولوجيا المالية المتعلقة برقمنة الخدمات المالية سنة 1967، و قد

تجلى ذلك في ظهور خدمات الدفع الإلكترونية و استخدام المعلومات التكنولوجية في تقديم الخدمات المالية التقليدية.

✓ **المرحلة الثالثة من 2008 إلى يومنا هذا:** بعد الأزمة المالية لسنة 2008، زاد انتشار مصطلح التكنولوجيا المالية

خارج المجالات المالية، فأصبح متعلقا بوصف شركات ناشئة (start up) التي تستخدم التكنولوجيا الرقمية، الهواتف المحمولة و الذكاء الاصطناعي، من أجل تقديم خدمات مالية ذات جودة عالية و بأقل تكلفة.

الشكل (01-06) مراحل تطور التكنولوجيا المالية



المصدر (أحمد خروبي، مفيدة، و رفيق، 2023، صفحة 332)

3-1 أنواع التكنولوجيا المالية :

تختلف أنواع التكنولوجيا المالية حسب (Riad, 2023, p. 510) باختلاف أنواع الخدمات التي تقدمها حسب ما يظهر في الجدول التالي:

جدول(01-01) أنواع التكنولوجيا المالية

تعريفه	نوع التكنولوجيا المالية
وسيلة لتحسين و تطوير جميع أنواع خدمات الدفع	Paytech
ابتكار يقدم نصائح من أجل تسيير الاستثمار في المحفظة المالية الرقمية	Roboadvisor
ابتكار يقدم خدمات رقمية متطورة في مجال التأمينات	Insurtech
ابتكار موجه لتسهيل متابعة القيود التنظيمية المالية	Regtech
بنك غير مادي يقدم خدمات بنكية مبتكرة و بأقل تكلفة	Neobank
وسيلة رقمية لتسيير نفقات شخصية أو التدفقات المالية لمؤسسة	Cash Management
منصة رقمية للتمويل تشاركي تعمل استحابة لنداء عدد كبير من الأشخاص من أجل تمويل مشروع	Crowdfunding/Crowdlending

المصدر (Riad, 2023, p. 511)

4-1 مجالات استخدام التكنولوجيا المالية : حسب (خالد و رمضان براغنة، أثر التكنولوجيا المالية على أداء

البنوك، 2021-2022، صفحة 11) تقدم التكنولوجيا المالية عدة خدمات للمتعاملين يمكن إبرازها فيما يلي:

1-4-1 خدمات الدفع: و هي الخدمات المصرفية الأكثر نشاطا التي تقدمها التكنولوجيا للعميل بحيث يكون لديه

العديد من حلول الدفع أهمها:

✓ الدفع باستعمال الهاتف النقال مما يجعل من السهل عملية الانتقال.

✓ التحويلات المالية الدولية تكون ذات تكلفة أقل: تحويلات مجانية للخارج.

✓ تبادل العملات دون تكاليف.

✓ إدارة تدفقات الدفع للتجار عبر الأنترنت (التجارة الإلكترونية) حيث تعمل على تسهيل الدفع عبر الأنترنت.

2-4-1 الخدمات المصرفية الموجهة للأفراد: و تتمثل في الخدمات المالية الموجهة للأفراد عبر الأنترنت دون أي

وجود مادي للوكالة.

3-4-1 خدمات التمويل و الاستثمار: تقوم التكنولوجيا المالية باستقطاب مدخرات الأفراد عن طريق تقديم

البساطة في العروض الممنوحة، توفير منصات تمويل الجماعي للشركات و الهيئات المالية سواء على شكل عروض أو استثمار

في رأس المال و كذا تقديم استشارات مالية للأفراد عبر الأنترنت.

4-4-1 خدمات للبنوك على أساس قاعدة كبيرة للمعطيات: و هي تقديم حلول موجهة للقطاع البنكي عن

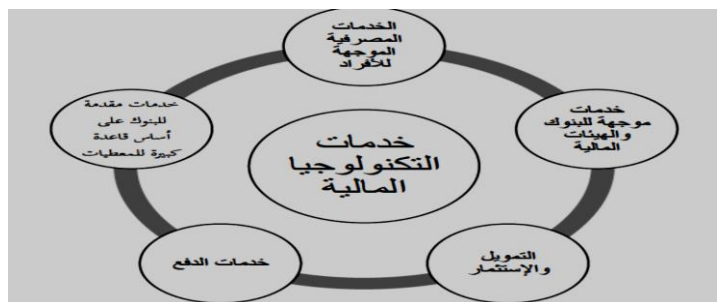
طريق جمع و تحليل قاعدة كبيرة من البيانات التي من شأنها تحسين العلاقة مع الزبون.

5-4-1 خدمات لفائدة البنوك و الهيئات المالية: تقدم التكنولوجيا المالية العديد من الحلول من أجل تحسين إدارة

الشركات، فنجد منها الموجهة للبنوك مثل تقنية البلوكتشين التي تطور حلول معتمدة على التكنولوجيا المالية فيما يخص

تسجيل الملوامات، معالجة المعلومات، إدارة المخاطر، إدارة الضرائب.

الشكل(01-07) خدمات التكنولوجيا المالية



المصدر (خالد و رمضان براغنة، أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك، 2021-2022، صفحة 12)

1-5 شركات التكنولوجيا المالية: عرفت (حسيني، 2022، صفحة 119) التكنولوجيا المالية بأنها شركات حديثة النشأة تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو عن طريق الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة، و تعمل هذه الشركات على تقديم عروض ذات قيمة لتحسين الخدمات المالية التقليدية أو ابتكار الخدمات الإلكترونية سواء للأفراد أو للشركات بالتعاون مع مقدمي الخدمات المالية التقليدية وهم البنوك. و قد لخصت (عبد الغني و نور الهدى، 2023، الصفحات 13-14) أهم خصائصها فيما يلي:

✓ الموارد: لا يكلف تأسيس هذا النوع من الشركات موارد كبيرة فأغلبها بدأت برأس مال بسيط

✓ نماذج الأعمال: تتبنى نماذج أعمال تتماشى و الوضع الراهن أهمها التركيز على العملاء

✓ الشراكات الاستراتيجية: أهمها الشراكات جمعتها مع مشغلي شبكات المحمول

الفرع الثاني: المنصات الرقمية

في ظل التغيرات الجديدة و الحاجة إلى إعادة تشكيل الخدمات المالية و المصرفية التقليدية و تعزيز الشمول المالي، ظهرت شركات تكنولوجيا مالية ناشئة تعتمد بدرجة كبيرة على تقديم خدمات مالية رقمية باستعمال منصات رقمية الهدف من إنشائها تقديم خدمات مالية و مصرفية رقمية.

1-1- تعريف المنصات الرقمية :

✓ عرف (Frost، Croxon، و Leonardo Gambacorta، platform-based buisness، model and financial inclusion، 2021، صفحة 04) المنصات الرقمية على أنها مجموعة من البرامج تخص

مجموعة من قطاعات الاقتصاد الرقمي بما في ذلك الاتصالات السلكية و لا سلكية و التجارة الإلكترونية عبر الأنترنت و هي تجمع بين نوعين مختلفين أو أكثر من الوكلاء الاقتصاديين و تسهل التجارة بينهم.

✓ أما (أيمن و وفاء، منصات التكنولوجيا المالية كأداة لتعزيز الخدمات المصرفية المفتوحة واجهة برمجية التطبيقات APIs نموذجاً، 2022، صفحة 150) فقد عرفا المنصة الرقمية على أنها عبارة عن نظام لعملية التواصل بين مجموعة من المتعاملين

لتحقيق أهداف معينة، قد تكون خدمات أو منتجات أو فعاليات أو غير ذلك، و تؤدي أشكالاً مختلفة المنصات

الإلكترونية دوراً محورياً في المشهد المتغير للصناعة المالية المصرفية و الاقتصاد الرقمي.

✓ كما عرف (محمد و ليلية، 2022، صفحة 14) المنصات الرقمية بأنها أرضيات عن بعد، قائمة على تكنولوجيا الويب تتكون من عرض تقني و تجاري متماسك من أجل النفاذ إلى عالم من الخدمات التفاعلية أو غير التفاعلية التي يمكن بثها و توفيرها على الخط، و التي يمكن أن تكون مجانية أو تخضع للدفع و يعتمد هذا العرض على تطوير مجتمع من المستخدمين مع كل من مشغل منصة ما.

✓ من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المنصات الرقمية بأنها برامج تستخدم تطبيق أو خدمة ما تعمل وفق نظام التشغيل و تنسيق البرامج التي تستخدم مجموعة من التعليمات الهدف منها تحقيق التواصل بين مجموعة من المتعاملين لتحقيق أهداف معينة، و قد تكون هذه الخدمات مجانية أو خاضعة للدفع.

2-1 أنواع المنصات الرقمية :

تنقسم منصات التكنولوجيا المالية حسب (حنان ا.، 2019، الصفحات 346-347) إلى نوعين، منصات الإقراض المباشر و منصات التمويل الجماعي، و الاختلاف الجوهرى بينهما يكمن في كون العائد المتوقع في منصات التمويل المباشر أكثر قابلية للتنبؤ، و المخاطر و العائدات أقل نسبياً، في حين أن منصات التمويل الجماعي للأسهم أكثر خطورة.

✓ **منصات الإقراض المباشر (تمويل) بين النظراء (P2P) Peer to Peer Lending**: يصف مصطلح نظير إلى نظير التفاعل بين طرفين دون الحاجة إلى وسيط مركزي، نشأ المصطلح في مجال الشبكات الحاسوبية، لوصف شبكة حيث يمكن لأي كمبيوتر واحد أن يعمل إما عميل أو خادم لأجهزة كمبيوتر أخرى على الشبكة دون الحاجة إلى الاتصال بخادم مركزي، كما تسمح عملية إقراض أو تمويل (P2P) للأطراف المهتمة بإقراض بعضها البعض بشروط متفق عليها بشكل متبادل عبر منصة باستخدام الأنترنت، كما توفر منصة (P2P) للمقرض لمحة عامة عن الخصائص الائتمانية للمقترض كمؤشر رئيسي للجدارة الائتمانية، و معلومات مفصلة عن الدخل و النفقات الشهرية، ملكية المنازل و نسبة الدخل إلى الدين.

✓ **منصات التمويل الجماعي Crowdfunding**: التمويل الجماعي هو عبارة عن آلية تمويل مشروع ما عن طريق رفع المساهمات النقدية من عدد كبير من الأفراد و تكون عادة عن طريق الأنترنت، و يوجد أربع أنواع من التمويل الجماعي، تمويل جماعي للحصول على التبرعات Donation، تمويل جماعي للحصول على المكافأة REWARD، تمويل جماعي للحصول على القروض Landing، و تمويل جماعي قام على حقوق الملكية Equity.

المبحث الثالث: الخدمات المصرفية المفتوحة.

تتعرض البنوك لضغوط خارجية متزايدة بالإضافة إلى القيود الداخلية التي أحدثت بها تغييرات هيكلية و عرضتها لتحديات كثيرة، و من أجل النجاح في بيئة عمل جديدة و لضمان استدامة الربحية في الأجل الطويل كان من الضروري اعتماد البنوك للخدمات المصرفية المفتوحة. و ذلك كون ذلك النوع من الخدمات يوفر المزيد من الخيارات و المعلومات للمستهلكين و يسمح بالتفاعل الأسهل مع حركة الأموال بين المؤسسات المالية و أي كيان آخر يختار المعاملة مع النظام البيئي. و فيما يلي سنتطرق إلى مفهوم الخدمات المصرفية المفتوحة، أنواعها و مميزاتا.

المطلب الأول: مفهوم الخدمات المصرفية المفتوحة.

يعتبر مفهوم الخدمات المصرفية المفتوحة حديث الولادة في مجال الخدمات المالية و المصرفية و قد تعددت التعاريف الخاصة بهذا النوع من الخدمات، و سنقوم فيما يلي بعرض البعض منها.

الفرع الأول: تعريف الخدمات المصرفية المفتوحة.

✓ عرف (Rim و Fatima، 2023، صفحة 98) الخدمات المصرفية المفتوحة بأنها مشتقة من التطور المفتوح و هي عبارة عن نموذج يسمح للمؤسسات باستعمال أفكار داخلية و أخرى خارجية، بالإضافة إلى أصوات داخلية و كذلك خارجية اتجه السوق تمكنها من تحسين تكنولوجيا الخدمات المستعملة و بالتالي تحسين جودة الخدمات المقدمة للزبون. و يتم توجيه العمل المصرفي المفتوح كجزء من عملية التمويل في التغيير من خلال التكامل و التماسك بين التنظيمات المفضلة و قوى السوق و التطور التكنولوجي، مما يسمح بظهور عمليات و ترتيبات جديدة.

✓ أما (Phile & Nir، 2021، p. 124) فقد عرف الخدمات المصرفية المفتوحة على أنها تتوافق مع الاقتصاد غير النقدي و الاقتصاد الرقمي و لكنها تتطلب من البنوك هدم جدرانها و مشاركة بياناتها مع أطراف ثالثة، و ذلك بتمكين أي شخص لديه تصريح من المالك بالوصول إلى البيانات من خلال استعمال منصات رقمية آمنة.

✓ من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الخدمات المصرفية المفتوحة تمثل كل أنواع الخدمات المصرفية المبتكرة المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة و التي تمكن المؤسسات المصرفية من تقديم خدمات ذات جودة عالية و في أسرع وقت ممكن، و يكون

ذلك بالبحث عن مصادر و أفكار جديدة قد تكون عن طريق شراكة بين المؤسسات المصرفية و شركات التكنولوجيا المالية من خلال إنشاء منصات رقمية تسمح بالتواصل بين كل مستخدمي الخدمات المصرفية المفتوحة.

الفرع الثاني: أنواع الخدمات المصرفية المفتوحة

ظهرت الخدمات المصرفية المفتوحة بقوة في السنوات القليلة الماضية كنظام لمنح العملاء القدرة على مشاركة البيانات التي تمتلكها البنوك عنهم مع أطرف ثالثة يتقون بها، و أيضا كوسيلة لفتح الحسابات و الحصول على خدمات مختلفة من البنوك و فيما يلي سنقوم بعرض أهم الخدمات المصرفية المفتوحة من خلال الجدول التالي:

الجدول(01-02) أنواع الخدمات المصرفية المفتوحة

المطابقة/ المقدمة	تحت التجربة	في مرحلة التطوير
خدمات تجميع الحسابات: تسمح هذه الخدمة بتجميع ودمج كل البيانات المالية لحسابات الزبون (جاري، توفير، بطاقات الائتمان وغيرها) لدى مختلف البنوك والمؤسسات المالية، ليتمكن من الاطلاع عليها من خلال واجهة واحدة بدلا من الدخول بشكل منفصل لكل حساب	إقراض الزبون، تحسين ملف الائتمان: - إن إعطاء المقرض التصريح بالوصول إلى بيانات المقرض المصرفية من شأنه تسريع عملية الحصول على قروض - تمكن ملفات الائتمان المقرضين من تقييم قدرة المقرض على السداد لأنما تظهر كل الائتمان التي حصل عليه الزبون وسدده	تحويل الحسابات وحسابات التوفير الصغيرة: يمكن للصيرفة المفتوحة أن تساعد ربان البنك على تحديد الاموال للممكن تحويلها وأداء للخدمات من خلال تطبيقات حسابات التوفير الصغيرة
مدراء ماليين شخصيين: يتمكن المدراء الماليين من الاطلاع على البورصة المالية للزبون ثم يساندونهم ويقدم مقترحات عن كيفية وضع ميزانية أو تحطيط إنفاقه وادخاره وكذلك توفير عروض ليتمكن الزبون من اختيار أفضلها	الاقراض الآلي للسحب على المكشوف: يوجد الصيرفة المفتوحة فإن الزبون يمنح المقرض (طرف ثالث) إذن الوصول إلى بيانات حسابه الجاري وتحويله بإضافة قرض قصير الأجل (تكلفة أقل من البنك) إلى حسابه عند الحاجة (معتاداً يقل رصيده أو سيداً في السحب) لكيلا يضطر للسحب على المكشوف	خدمات مقارنة المنتجات: تسمح هذه الخدمة للزبان بالمقارنة بين المنتجات الأفضل لهم في مجالات القروض، رسوم السحب على المكشوف، ورسوم الخدمات المصرفية الأخرى
الإدارة المالية للمشروع الصغيرة والمتوسطة: تساعد برمجيات الإدارة المالية المشاريع في أتمتة العديد من مهامها المالية التقليدية كإعداد التدفق النقدي المتوقع وإدارة كشوفات الدفع والقوائم	مدفوعات التجارة الالكترونية، التحقق من الهوية، نصائح عن الميون: - ميزت الدفع في الصيرفة المفتوحة تسمح بأن يدفع الزبون (أو يسمح لطرف ثالث بالقيام بالمعاملة نيابة عنه) بسرعة وسهولة وكلفة أقل من حسابه المصرفي مباشرة للتجار دون الحاجة لاستخدام البطاقات ذات التكلفة المالية نسبياً والاحتفاظ بسرية بطاقته - من خلال الصيرفة المفتوحة بإمكان الزبان الوصول لبياناتهم واستخدامها لتسهيل التحقق من الهوية وشريعتها بشكل أسهل	حماية أموال الناس: في الصيرفة المفتوحة يتم تحويل أطراف ثلاثة عبر التطبيقات التي تطورها لكي ترسل تنبيهات لشخص موثوق بأن هناك أنشطة غير اعتيادية في الحساب
الصيرفة المفتوحة كخدمة: الشركات التي تقدم هذه الخدمة تقوم بتوفير الدعم والأدوات اللازمة لشركات الفنتك والتكنولوجيا الصغيرة وغيرها التي ترغب بتبني الصيرفة المفتوحة ولكن ليس لديها في الدخل خبرة في هذه المسائل	إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة: تسمح الصيرفة المفتوحة بتوفير المقرضين الخارجيين بيانات المشاريع المصرفية وبالتالي تسريع القرار بشأن القرض، أو السماح للمعاملة بالبحث لهم عن قرض	ابتكارات غير متوقعة: - الشمول المالي - المساعدة القانونية وتضام الدعم الاجتماعي - المطالبة بالبالغ المترتبة عن الحصول على مساعدات وترغبات

المصدر (رشيدة، الصيرفة المفتوحة ثورة في القطاع المالي:التحديات و الفرص، 2023، صفحة 348)

المطلب الثاني: استراتيجيات الخدمات المصرفية المفتوحة و الابتكار فيها .

تختلف استراتيجيات الخدمات المصرفية المفتوحة و مجال الابتكار فيها باختلاف ميادين و مستويات تطبيقها و يمكن

تلخيصها فيما يلي:

الفرع الأول: استراتيجيات الخدمات المصرفية المفتوحة.

حسب (رشيدة، الصيرفة المفتوحة ثورة في القطاع المالي:التحديات و الفرص، 2023، صفحة 349) توجد ثلاث استراتيجيات للخدمات المصرفية المفتوحة:

1-1 الاستراتيجية الأولى- تعزيز الجوهر: إن العمل مع الطرف الثالث قد يساعد البنك على الحصول على حصة تنافسية في السوق، فالحلول المشتركة للبنوك و الأطراف الثالثة تحتاج إلى القليل من الاستثمار التقني، إلا أنها تسمح للبنوك بتقديم حلول بشكل أسرع و أكثر تطوراً.

2-1 الاستراتيجية الثانية- فتح قنوات توزيع جديدة: تستفيد شركات التكنولوجيا المالية من التقنيات الجديدة لفتح قنوات توزيع جديدة عبر أجهزة مختلفة.

3-1 الاستراتيجية الثالثة- إطلاق المشاريع المبتكرة: تساعد واجهات برمجة التطبيقات (API) و التعاون مع أطراف ثالثة البنوك على بناء نماذج أعمال جديدة خارج نطاق الأعمال الأساسية للبنك، مما يساعد في تقديم خدمات جديدة مبتكرة.

الفرع الثاني: مجالات الابتكار في الخدمات المصرفية المفتوحة.

حسب (رشيدة، الصيرفة المفتوحة ثورة في القطاع المالي:التحديات و الفرص، 2023، صفحة 349) يوجد محالان للابتكار في مجال الخدمات المصرفية المفتوحة

1-2 مجال الابتكار الأول: الابتكار في مجال واجهات برمجة التطبيقات (API): إن أهم تقنية للبنوك المفتوحة تتمثل في تقنية واجهات برمجة التطبيقات (API). و تعتمد هذه التقنية على بروتوكول قياسي لبرامج الكمبيوتر للتحدث مع بعضها البعض، مما يساعد في تطوير البرامج الحديثة. و تستند واجهات برمجة التطبيقات (API) على الويب،

و أنظمة التشغيل و قواعد البيانات و الأجهزة، كما تحدد واجهات برمجة التطبيقات آلية الاتصال و البيانات و الوظائف التي يتم توفيرها و القواعد التي يجب على أجزاء البرامج الأخرى اتباعها للتفاعل مع البيانات و الوظائف.

و بذلك هناك مجالات عدة للابتكار في تقنيات واجهات برمجة التطبيقات (API) منها:

✓ طريقة نقل البيانات بأمان.

✓ تبادل البيانات و تنسيقها.

✓ كيفية الحصول على البيانات وفق الحقوق المتاحة.

✓ تصميم واجهة برمجة التطبيقات.

✓ تحديد مستوى انفتاح واجهات برمجة التطبيقات على الأطراف الثالثة.

و هناك أنواع مختلفة من واجهات برمجة التطبيقات (API) و حسب (رشيدة، الصيرفة المفتوحة ثورة في القطاع المالي: التحديات و الفرص، 2023، الصفحات 349-350) تتمثل في:

✓ **واجهات برمجة التطبيقات الخاصة:** هي واجهات برمجة تطبيقات خاصة يمكن الوصول إليها حصريا من قبل الأطراف داخل حدود المؤسسة.

✓ **واجهات برمجة التطبيقات المشتركة:** هي واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة لشركاء محددين بناء على الاتفاقيات الثنائية.

✓ **واجهات برمجة التطبيقات للأعضاء:** هي مفتوحة لكل عضو رسمي في مجموعة محددة و ذلك وفق قواعد العضوية.

✓ **واجهات برمجة التطبيقات للفئات المعترف بها:** هي مفتوحة لجميع الفئات الممثلة لمجموعة محددة مسبقا وفق شروط معينة.

✓ **واجهات برمجة التطبيقات العامة:** يمكن الوصول إليها من قبل أي شخص أو فئة بعد إتمام عملية تسجيل الدخول لأغراض التعريف و المصادقة.

2-2 مجال الابتكار الثاني: الابتكار في حقل البيانات : حسب (رشيدة، الصيرفة المفتوحة ثورة في القطاع

المالي: التحديات و الفرص، 2023، صفحة 350) يتضمن الابتكار في حقل البيانات الاستخدام المبتكر للبيانات المالية

للعلماء من قبل البنوك و شركات التكنولوجيا المالية، و عمالقة وسائل التواصل الاجتماعي. و يعد تجميع و توحيد البيانات المصرفية من أهم الابتكارات المصرفية.

المطلب الثالث: مميزات الخدمات المصرفية المفتوحة و تحدياتها.

مهد التوجه نحو اعتماد الخدمات المصرفية المفتوحة كخدمة مبتكرة تعمل من خلال إطار يتكون من مجموع إجراءات و معايير تعتمد في تطبيقها على التكنولوجيا، و تخضع لمعايير و مميزات يمكن تلخيصها فيما يلي:

الفرع الأول: مميزات الخدمات المصرفية المفتوحة.

تتميز أهم فوائد الخدمات المصرفية المفتوحة والاعتماد عليها في المعاملات المالية حسب (أيمن و وفاء، منصات التكنولوجيا المالية كآية لتعزيز الخدمات المصرفية المفتوحة واجهة برمجة التطبيقات APIs نموذجاً، 2022، الصفحات 156-157) فيما يلي:

1-1 تعزيز عمليات الابتكار المباشر: تؤدي الخدمات المصرفية المفتوحة إلى الابتكار المباشر من خلال تحسين الفرص لتطوير خدمات و منتجات جديدة إما تلقائياً أو بالتعاون مع طرف ثالث، لزيادة القيمة التي تقدمها وكالات المالية و إنشاء مصادر دخل إضافية، على سبيل المثال التعاون بين البنوك و شركات التكنولوجيا المالية على تطوير تطبيقات و حلول مبتكرة تحل بيانات المعاملات المالية بموافقة العميل.

2-1 زيادة القدرة التنافسية: يؤدي تبني الخدمات المصرفية المفتوحة إلى زيادة القدرة التنافسية و تقليل الحواجز أمام دخول فاعلين جدد في السوق، بالإضافة إلى مساعدتهم على تصميم و تقديم خيارات مخصصة للعملاء بأفضل الأسعار التنافسية.

3-1 تعزيز الشمول المالي: تعمل الخدمات المصرفية المفتوحة على زيادة الشمول المالي من خلال تطوير منتجات و خدمات مالية جديدة لفئات محددة من العملاء، و يمكن أن توسع الوصول إلى الائتمان لجزء أكبر من الأفراد، و في الوقت نفسه يمكن أن تساعد على تحسين الوضع المالي.

4-1 تحقيق الكفاءة للقطاع المالي: يمكن للخدمات المصرفية المفتوحة أن تزيد من كفاءة القطاع المصرفي، حيث يمكن للعملاء مشاركة بياناتهم مع أطراف ثالثة، مما يشجع على اعتماد أساليب فعالة في إدارة معلوماتهم المالية و تنفيذ المعاملات، بالإضافة إلى ذلك يمكن للتقنيات الجديدة أن تقلل من تكلفة الابتكار و بالتالي تسهل الشراكة مع أجزاء أخرى من مقدمي الخدمة.

الفرع الثاني: تحديات الخدمات المصرفية المفتوحة

حسب (رشيدة، الصيرفة المفتوحة ثورة في القطاع المالي:التحديات و الفرص، 2023، الصفحات 350-351) يرافق تطبيق الخدمات المصرفية المفتوحة عدة تحديات تمثلت أهمها فيما يلي:

1-2 الخطر الأمني و الخصوصية: مشاركة البيانات تسمح بتوفير خدمات أكثر ملاءمة و أكثر شخصية للزبون أي تناسب حاجاته الفردية، و لكن على حساب خصوصية البيانات و إمكانية انتهاكها و الاستخدام غير مشروع لها، كما يمكن للأطراف الثالثة التفاهم مع أطراف رابعة و مشاركتها لبيانات الزبون دون علمه.

2-2 الرقابة: تتعدد الجهات التي تشرف على موضوع مشاركة البيانات و أمنه مثل الجهات الرقابية المصرفية، سلطات المنافسة و حماية المستهلك و غيرها. و لكن يمكن أن تكون الرقابة على الأطراف الثالثة محدودة و صعبة و خاصة في الحالات التي لا يكون فيها للبنوك حالة تعاقدية معها أو تكون غير مرخصة أو لا تتبع جهة نظامية، فالابتكار عالمي و سريع و لكن التنظيم محلي و بطيء، فمعظم التشريعات و اللجان التنظيمية في العالم لا تطالب الأطراف الثالثة بالترخيص أو التفويض بل تتوقع وجود اتفاقيات تعاونية بينها و بين البنوك.

3-2 المسؤولية و مخاطر السمعة: إن تحديد المسؤولية في حالة فقدان بيانات حساسة أو خسائر مالية هو أمر معقد بسبب تعدد الأطراف المسؤولة عنها، و يصعب تحديد المسؤول عن الأضرار التي لحقت بالزبون، و عادة ما يتهم البنك أولاً حتى لو كانت الأطراف الثالثة هي المسؤولة، و يمكن أن تواجه البنوك مخاطر السمعة حتى بوجود قوانين تحدد المسؤولية لأنها تعتبر وصية على بيانات الزبون الذي يضع في البنك ثقة كبيرة.

2-4 عوائق الاعتماد: أحد عيوب الدفع التي لاحظتها الأطراف الثالثة، هي أنها تفتقد لبعض الوظائف و منها استرداد المبالغ Refund، و التي تعد ميزة مهمة للتعاملات عبر الأنترنت. كذلك ضعف التغطية العالمية للصيرفة المفتوحة.

2-5 وعي الزبون: من أكبر التحديات التي تواجه الصيرفة المفتوحة هي توعية و تثقيف الزبون ليفهم تماما لأي الأغراض ستستخدم بياناته قبل منح الإذن أو التصريح، لأنه قد لا يدرك مدى أهمية و حساسية بعض البيانات كما تدركها الجهات التنظيمية و البنوك.

خلاصة الفصل الأول

خلاصة : الفصل الأول.

من خلال معالجتنا لمصطلح الصيرفة المفتوحة، تبين أن خدمات الصيرفة المفتوحة أصبحت ظاهرة مشتركة بين الصناعات بما يتوافق مع نموذج الخدمات المصرفية في كل مكان، و ذلك من خلال مشاركة البنوك لبيانات العملاء مع أطراف ثالثة متمثلة في شركات التكنولوجيا المالية تعمل على أساس ابتكارات تكنولوجية و منصات رقمية يتم من خلالها معالجة البيانات التي تجمعها بهدف توفير خدمات مالية و مصرفية مبتكرة بأقل تكلفة و في أسرع وقت ممكن، كما أثر استخدام التكنولوجيا المالية إيجابا على توسيع الشمول المالي بفضل انتشار استخدام الأنترنت، و ذلك بتطور الابتكار في مجال واجهات برمجة التطبيقات (API) بجميع أنواعها و في جميع المعاملات المالية و المصرفية و التخلي عن الخدمات التقليدية للمؤسسات المالية. كل ذلك أدى إلى زيادة القدرة التنافسية في القطاع المصرفي و المالي بين المؤسسات المالية و بالتالي كفاءة القطاع المصرفي.

رغم التطور السريع للصيرفة المفتوحة إلا أنها تواجه العديد من التحديات خاصة الأمنية منها في حالة ما إذا كانت الأطراف الثالثة غير مرخصة من طرف الدولة، فتصبح بيانات العملاء في خطر، و قد يتم أحيانا انتهاك بيانات العميل دون علمه و يعود ذلك أساسا لغياب التشريعات التنظيمية المراقبة للأطراف الثالثة.

الفصل الثاني
تأثير الصيرفة المفتوحة على الخدمات
المصرفية للبنوك

تمهيد : الفصل الثاني .

عرفت الساحة المصرفية العالمية في نهاية القرن العشرين مجموعة من التحولات بفعل التطورات الاقتصادية و الاجتماعية الناجمة عن العولمة التي زادت من تبادل التعاملات بين مختلف الأنظمة الاقتصادية . هدفت هذه التطورات إلى جعل البنوك تؤدي في آن واحد الوظائف التقليدية لها بالإضافة إلى الوظائف غير التقليدية كالمعلقة بالاستثمار، خاصة مع ظهور تقنيات مبتكرة تستخدم في تقديم الخدمات المالية بكفاءة مع تقليل التكاليف و تحسين خدمة العملاء، و قد أدى استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية بما فيها المنصات الرقمية لتوفير مصادر تمويل جديدة للأفراد و المؤسسات ، اعتمادا على وجود بيئة جاذبة لرؤوس الأموال، متميزة بسرعة و سهولة إتمام العمليات المالية الإلكترونية على نطاق عالمي و بأقل تكاليف. في هذا الفصل سنقوم بالتعرف على أهم المفاهيم المتعلقة بتأثير الخدمات المصرفية المفتوحة على الخدمات المالية و المصرفية للبنوك، و لهذا الغرض قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، سنتطرق في المبحث الأول إلى الخدمات المالية و المصرفية للبنوك، و في المبحث الثاني سنعرض علاقة الصيرفة المفتوحة بتطور الخدمات المالية و المصرفية للبنوك، كما سنقوم بعرض الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع في المبحث الثالث.

المبحث الأول : الخدمات المالية و المصرفية للبنوك .

تعمل المصارف على تطوير خدماتها المصرفية من خلال تقديم خدمات متميزة لزيائنها لتبلي احتياجاتهم و تقابل توقعاتهم و بالتالي تضمن لنفسها البقاء و الاستمرار في تآدية نشاطها في ظل المحيط الذي تنشط فيه، و سنحاول فيما يلي التطرق إلى المفاهيم الأساسية للخدمات المالية و المصرفية، أنواعها و أشكال تطورها.

المطلب الأول : الخدمات المالية للبنوك .

لقد أصبح قطاع الخدمات المالية في العالم من أهم القطاعات على الإطلاق، لما يضيفه من حركية على الاقتصاد العالمي، من خلال ملايين مناصب الشغل التي يوفرها بالإضافة إلى مساهمته في الناتج المحلي الخام للدول .

و نظرا للأهمية القصوى التي أصبح يشكلها قطاع الخدمات المالية، سعت مجموعة البنك الدولي إلى تعميم إتاحة الخدمات المالية لكل سكان العالم وفق مشروع الشمول المالي اعتمادا على المؤشر العالمي لتعميم الخدمات المالية، و الذي أعطى نتائج متباينة من قارة إلى أخرى، و يعود ذلك لوجود بعض العراقيل التي جعلت أرقى الخدمات المالية تنحصر في الدول المتقدمة للقارات الثلاث، أوروبا، آسيا، و أمريكا الشمالية.

الفرع الأول : مفهوم الخدمات المالية للبنوك

نظرا للمكانة المهمة التي تشغلها الخدمات المالية في الاقتصاد العالمي، فقد تعددت الاتجاهات و الآراء التي تناولت تعريف الخدمات المالية و هذا ما سنتعرض إليها فيما يلي:

✓ عرف (شراف، 2019، صفحة 12) الخدمات المالية على أنها تشير إلى مجموعة الأنشطة و العمليات ذات المضمون المنفعي الكامن في العناصر الملموسة و غير الملموسة المقدمة من طرف المؤسسات المالية، و التي يدركها المستفيدون من خلال ملاحظها و قيمها المنفعية و التي تشكل مصدرا لإشباع حاجاتهم و رغباتهم المالية الحالية و المستقبلية، و في نفس الوقت تشكل مصدرا لأرباح المؤسسة المالية من خلال العلاقة التبادلية بين الطرفين.

✓ حسب (سعدون، 2020/2019، صفحة 3) فقد عرف Meidan سنة 1996 الخدمات المالية على أنها عبارة عن الأنشطة، المنافع و الرضا المرتبطة جميعها ببيع الأموال و التي تقدم للمستخدمين و العملاء قيمة متعلقة بالأموال.

✓ كما عرفت الخدمات المالية على أنها أي مساعدة أو استشارة تسهل من عمل المستفيد، لتحقيق أهدافه سواء كانت تلك المساعدة نشاطات أو نتائج لتفاعلات مالية مختلفة.

✓ يمكن اعتبار الخدمات المالية على أنها أي نشاط أو منفعة أو أداء له طبيعة مالية، يقدمه طرف إلى طرف آخر و محكوم بتشريعات أو أنظمة أو تعليمات أو سياسات صادرة من قبل جهة، أو من قبل مؤسسة عامة تمارس سلطة تنظيمية أو رقابية منحت لها بموجب القوانين المعمول بها في دولة معينة.

✓ من خلال التعريف السابقة يمكن تعريف الخدمات المالية على أنها جميع الأنشطة و العمليات المالية ، و التي تقدم للعملاء و المستخدمين من أجل إشباع حاجاتهم و رغباتهم المالية الحالية و المستقبلية في إطار من التشريعات و القوانين التي تضبط العلاقة بين مقدم الخدمة و طلبها.

الفرع الثاني : أنواع الخدمات المالية للبنوك.

حسب (سعدون، 2020/2019، الصفحات 04-05) تعتبر الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GATS من أهم ما توصلت إليه الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة لما لها من أدوار مهمة في تنظيم و هيكله تجارة الخدمات، حيث ضمت الاتفاقية 155 قطاعا فرعيا ضمن 12 قطاعا رئيسيا نجد من بينها الخدمات المالية و التي تصنف وفق ملحق الخدمات المالية إلى:

1-2 التأمين و الخدمات المتعلقة بالتأمين:

✓ التأمين المباشر، إعادة التأمين و إعادة الشراء.

✓ وساطة التأمين و الوكالة.

✓ الخدمات المساعدة كالخدمات الاستشارية و تقييم المخاطر.

2-2 الخدمات المصرفية و غيرها من الخدمات المالية (باستثناء التأمين):

✓ قبول الودائع و غيرها من الأموال مستحقة السداد من العملاء.

✓ التأجير التمويلي.

✓ خدمات المدفوعات و تحويلات الأموال.

✓ الضمانات و الالتزامات.

- ✓ التداول المالي في البورصة أو خارجها، كأعمال السمسرة في النقود.
- ✓ المنتجات المشتقة، كال عقود العاجلة و الآجلة.
- ✓ المسائل المتعلقة بالأوراق المالية، كالاكتتاب و الإيداع.
- ✓ الوساطة المالية.
- ✓ إدارة الأموال كمحافظ الأوراق المالية و حفظ الأمانات.
- ✓ خدمات المقاصة و التسوية للأصول المالية.
- ✓ توفير و نقل المعلومات المالية.
- ✓ تقديم الاستشارة و الوساطة المالية.

المطلب الثاني: الخدمات المصرفية للبنوك .

يحتل القطاع المصرفي مركزا هاما في النظم الاقتصادية و المالية، لما له من تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية من خلال ما يقدمه من خدمات متنوعة من شأنها تعبئة المدخرات و توزيعها بشكل كفؤ، حيث أصبحت البنوك في مجملها تكون حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، و كلما نما و اتسع النشاط زادت حسابات البنوك، لذلك فإن الخدمة المصرفية تمثل نقطة الارتكاز الأساسية التي تضيئ لمسة التفرد على المؤسسة المصرفية و يتجلى ذلك في دورها الاقتصادي و الاجتماعي.

الفرع الأول: مفهوم الخدمات المصرفية .

✓ حسب (عبد الحلیم و رشيد، 2022، صفحة 164) فإن الخدمة المصرفية هي عبارة عن منتجات غير مادية تقدم للزبون، فيعتبر الزبون أن الخدمة المصرفية هي مصدر لإشباع جزء من حاجاته و رغباته، أما في نظر المصرف فهي مصدر للربح و تحقيق أهدافه الاستراتيجية، إلا أن المفهوم الحديث للتسويق أضفى شيئا من الشمول من خلال نظريته الخدمة المصرفية التي تكمن قيمتها أو جوهر المنفعة المترتبة عنها في التجربة التي يعيشها الزبون.

✓ أما (سليمان، 2013/2012، صفحة 4) فقد عرفها بأنها مجموعة من الأنشطة و العمليات ذات المضمون النفعي المتمثل في العناصر الملموسة و غير الملموسة المقدمة من قبل المصرف و التي يدركها المستفيدون من خلال ملاحظها و قيمتها النفعية التي تشكل مصدرا

لإشباع حاجاتهم و رغباتهم المالية و الائتمانية الحالية و المستقبلية و في الوقت ذاته مصدرا لأرباح المصرف من خلال العلاقة التبادلية بين الطرفين.

من خلال التعريفين السابقين يتبين لنا أن الخدمات المصرفية تمثل جزء من الخدمات المالية، و هي عبارة عن نشاط أو منفعة غير مادية، و قد تكون متعلقة بمنتوج مادي يقدمها المصرف لزبائنه من أجل تحقيق أهدافه كما تعد مصدرا لأرباحه ، أما بالنسبة للزبائن فهي تشكل مصدرا لإشباع رغباتهم المالية و الائتمانية.

الفرع الثاني: أنواع الخدمات المصرفية .

أصبح من الصعب حصر جميع الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك، نظرا لتعددتها و خضوعها لتطورات مستمرة نتيجة استخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة.

قسم (نسيمة و سامية، 2013/2014، صفحة 14) الخدمات المصرفية إلى ما يلي:

أولاً: الخدمات المصرفية التي تمارسها المصارف لصالح العملاء و تتقاضى عليها عمولة .

و تندرج تحت هذا الصنف العديد من الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه كتحصيل الشيكات، الحوالات و الكمبيالات

إضافة إلى تقديم خدمات يحصل منها البنك على ربح عن طريق بيع و شراء الأوراق المالية و غيرها من الخدمات التي سنقوم بذكرها فيما يلي:

1- خدمات قبول الودائع المصرفية :

يقبل المصرف الودائع من عملائه ثم يقوم بتصنيفها حسب مدى قدرته من حيث مدى قدرة المودع على سحبها إلى ودايع تحت الطلب و هي ما يطلق عليها اسم الحساب الجاري، الودائع لأجل التي تتميز بطابع الادخار و ودايع التوفير.

1-1 خدمات الودائع تحت الطلب و الحساب الجاري : الحساب الجاري هو عقد اتفاق بين المصرف و صاحب الحساب

(العميل) على ما سلّم كل منهما للآخر بدفعات مختلفة من أموال أو سندات تجارية قابلة للتملك فتسجل في حساب واحد لمصلحة الدافع، بينما تسجل ديناً على القابض.

2-1 خدمات فتح الحساب الجاري : لفتح الحساب الجاري تتخذ بعض الإجراءات الشكلية قبل الحصول على توقيع العميل،

و يتم ذلك على بطاقات التوقيعات و يحتفظ بها لمطابقة توقيعات العميل في كل مرة.

3-1 خدمات الحوالات المصرفية : تعرف الحوالة بأنها أمر دفع يصدره البنك (المحول) بناء على طلب أجد العملاء إلى فرع

أو بنك آخر (البنك الدافع) بدفع مبلغ معين إلى شخص معين (المستفيد)

ثانيا : خدمات منح القروض :

يعتبر الإقراض أو منح الائتمان الوظيفة الأساسية للبنوك و النشاط الأكثر ربحية لكونه يحقق أكبر إيرادات ممكنة ، وحسب (محبوب،

2014/2013، الصفحات 73-74) تتمثل أهم خدمات منح القروض فيما يلي:

1-قروض الاستغلال : و هي قروض تمنحها البنوك لتمويل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في فترة قصيرة و يمكن تصنيفها إلى:

1-1 قروض عامة : سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية، و ليست موجهة لتمويل أصل معين،

و تسمى كذلك بالقروض عن طريق الصندوق أو قروض الخزينة هدفها توفير السيولة للمؤسسات و مساعدتها على مواجهة الصعوبات

المالية المؤقتة و من أمثلتها:

1-1-1 تسهيلات الصندوق : هي عبارة عن قرض مصرفي قصير جدا موجه لمواجهة التذبذبات الحاصلة في خزينة المؤسسة

و مواجهة و تغطية الفوارق الناتجة بين نفقاتها و إيراداتها، و تظهر حاجة الزبون إلى مثل هذه القروض في فترات محدودة كنهاية الشهر من

أجل تسديد رواتب العمال أو مستحقات الضرائب.

1-1-2 السحب على المكشوف : و هو يشبه تسهيل الصندوق لكنه يمتد لفترة أطول قد تصل إلى سنة، و يمكن أن يفرض عليه

البنك فائدة و من بين أسباب لجوء المؤسسات إلى هذا النوع من التمويل هو حاجتها لزيادة طاقتها الإنتاجية أو انخفاض رقم أعمالها أو

رغبتها في اقتناص فرص متاحة في السوق بأسعار تنافسية.

1-1-3 القرض الموسمي : هو قرض يمنحه البنك لعملائه بهدف تمويل أنشطتهم غير المنتظمة و غير الممتدة على فترة الاستغلال بسبب

وجود فارق زمني بين فترة الإنفاق و فترة التحصيل كبيع المحاصيل الزراعية أو صناعة الأدوات المدرسية.

1-2-1 القروض الخاصة: القروض الخاصة غير موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة عامة و إنما توجه لتمويل أصل معين و يمكن تصنيفها إلى:

1-2-1-1 تسبيقات على البضائع: و هي عبارة عن قرض يقدم إلى الزبون لتمويل مخزون من السلع و البضائع مقابل رهن محتوى المخزون كضمان للمقرض، و في هذه الحالة يجب على البنك أن يتأكد من وجود البضاعة و يعرف طبيعتها و مواصفاتها و قيمتها.

1-2-2-1 تسبيقات على الصفقات العمومية: الصفقات العمومية هي عبارة عن اتفاقيات للشراء أو تنفيذ أشغال لصالح السلطات العمومية يقوم بها المقاولون أو الموردون، و نظرا لارتفاع تكاليفها يلجأ هؤلاء إلى البنك لتمويل عمليات الإنجاز ثم يسددون قروضهم عندما يحصلون على مستحقاتهم من الهيئات المعنية.

1-2-3-1 خصم الأوراق التجارية: و يتمثل في شراء البنك للأوراق التجارية من حاملها قبل حلول موعد استحقاقها بمبلغ أقل من المبلغ الثابت فيها بعد أن يظهرها لمصلحته، و بهذه الطريقة تعتبر عملية الخصم قرضا لأن البنك يعطي مالا لحاملها و ينتظر تاريخ الاستحقاق لتحقيق الدين.

1-3-1 القرض بالالتزام أو بالتوقيع: وهو عبارة عن تعهد أو التزام من طرف البنك عن طريق الإمضاء بتسديد قرض العميل إذا عجز عن الوفاء به لصالح جهات أخرى، و بالتالي لا يتجسد هذا القرض بمنح أموال للعميل و إنما يتمثل في منحه الضمان و الثقة التي تعزز موقفه المالي أمام المتعاملين الاقتصاديين.

2- قروض الاستثمار: وتزيد مدة قروض الاستثمار عن سنتين، و تستخدم المؤسسة هذه القروض في شراء الآلات و المعدات و العقارات اللازمة لإيواء النشاطات الإنتاجية كالورشات و المخازن و المستودعات.

3- الائتمان الإيجاري: و هي عملية يقوم البنك بموجبها بوضع آلات و معدات أو أي أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة، على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها و يتم التسديد على أقساط متفق عليها تسمى ثمن الإيجار.

4- الاعتماد المستندي: و هو التزام البنك بتسديد واردات عميله لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله، مقابل استلام الوثائق و المستندات التي تثبت أن المصدر قد قام بإرسال البضاعة المتعاقد عليها.

المطلب الثالث: أشكال تطوير الخدمات المالية و المصرفية للبنوك.

استجابة للتطورات العالمية و تماشياً مع التحولات المصرفية العالمية، أصبح لزاماً على البنوك التوجه نحو خدمة العملاء من خلال توسيع المنتجات و الخدمات المالية و المصرفية المعروضة، و يتجلى ذلك من خلال تغيير هيكل الخدمات المقدمة من طرف البنوك عن طريق استخدام المبتكرات المالية، التغيير في هيكل الودائع، إلى جانب التوسع في الإقراض قصير الأجل و الاتجاه إلى تقديم خدمات مصرفية جديدة تتماشى مع تطورات التكنولوجيا المالية.

الفرع الأول : خطوات التوصل إلى خدمات جديدة.

هناك عدة خطوات للتوصل إلى الخدمات صرفية جديدة، و تختلف الفترة الزمنية لكل واحدة منها حسب نوعها و احتياجاتها و تتمثل هذه الخطوات حسب (براهمية و مومن، 2022/2021، الصفحات 47-48) فيما يلي:

1-1 مرحلة التوصل إلى أفكار جديدة: بزيادة عدد الأفكار الجديدة يزيد احتمال التوصل إلى منتجات جديدة قادرة على جذب

عدد أكبر من العملاء ، و سنذكر فيما يلي أهم طرق الحصول على الأفكار الجديدة نجد:

✓ **الزبائن:** حيث تعتبر مشاكلهم و حاجاتهم مصدراً للتطوير و التوصل إلى خدمات مصرفية جديدة، و يمكن التعرف على هذه المشكلات و الحاجات عن طريق وسائل عديدة أهمها: الاستقصاء و المقابلات، تلقي و فحص الشكاوي.

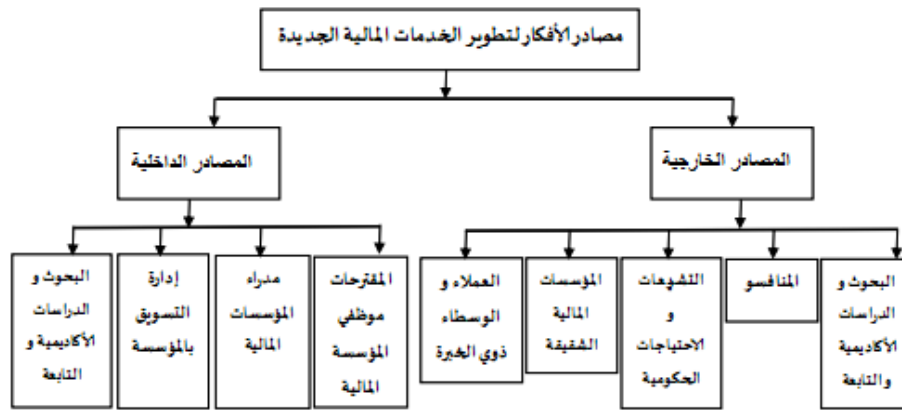
✓ **الخبراء:** وهم مصدراً مهماً للأفكار، فالبحوث التي يجرئها في مجال التسويق المصرفي تعتبر مصدراً رئيسياً للإبداع.

✓ **المنافسون:** من خلال المتابعة المستمرة لمنتجاتهم و إعلاناتهم و المشاكل التي يتعرضون لها يمكن أن تكتسب إدارة البنك أفكاراً متميزة تساعد على تطوير منتجات جديدة.

✓ **مندوبو البيع:** يمكن الاستعانة بأفكارهم من خلال واقع تعاملهم مع الزبائن، فهم على علم بأسباب عدم الرضا و التعديلات التي بإمكانها أن تشجع على زيادة الطلب، كما يعتبرون مصدراً من مصادر المعلومات عن أنشطة المنافسين.

✓ **موظفو البنك:** و يمكنهم المساهمة بأفكار إبداعية في أي مجال من مجالات النشاط المصرفي انطلاقاً من تخصصاتهم المختلفة.

الشكل (02- 01) طرق و مصادر الحصول على أفكار جديدة للمنتجات المالية



المصدر: (براهيمية و مومن، 2022/2021، صفحة 48)

2-1 مرحلة غربلة الأفكار: يقصد بهذه المرحلة استبعاد الأفكار التي لا يمكن تطويرها لتكون منتجا جديدا، ويعني ذلك وضع

الأوزان النسبية لكل فكرة و ترتيبها بشكل تصاعدي وفق المحددات في تنفيذها و نقلها إلى حيز الواقع، و ترتبط هذه الواقعية في غربلة

الأفكار بعاملين أساسيين:

✓ ارتباط الفكرة بشكل متناسق مع استراتيجية المنظمة و توجيهها و كذلك محافظتها على صورتها الإيجابية في السوق.

✓ أن تتضمن الفكرة مقومات النجاح و المتمثلة في توافقها مع أهداف المنظمة.

3-1 تحديد البدائل لكل فكرة: ي إن الأفكار التي تم التوصل إليها في المرحلة السابقة تحتاج إلى تطوير آخر، لأن الفكرة ليست

خدمة و الزبون لا يشتري الفكرة بل يشتري الخدمة و منافعها، لذلك لابد من القيام بدراسة للتأكد من قابلية تحول الأفكار إلى خدمات

تحقق رغبات الزبون.

4-1 مرحلة تحليل الأعمال: ترتبط هذه المرحلة بشكل أساسي مع التخطيط الاستراتيجي التسويقي و المنصب نحو تحديد مدى الحاجة

إلى تقديم منتج جديد إلى السوق، و ذلك من خلال التحليل الآتي:

✓ توصيف للسوق المستهدف من حيث الحجم، هيكله السلوك و التعامل، التخطيط لمكانة المنظمة في السوق، المبيعات، الحصة السوقية

و الأرباح خلال السنوات الأولى لتقديم المنتج.

✓ التخطيط للأسعار و التوزيع و موازنة الترويج.

✓ تقدير التكاليف المتوقعة لإنتاج و تقديم المنتج إلى السوق المستهدف و التقدير التقريبي لطول فترة حياة المنتج.

1-5 مرحلة التطوير الفني للخدمة الجديدة: تعتبر هذه المرحلة أهم و أخطر المراحل، حيث تبدأ عملية ترجمة الفكرة بكامل ما تحمله من خصائص و سمات منتج جديد.

1-6 مرحلة الاختبارات التسويقية (اختبار السوق): في هذه المرحلة يتم قياس رد فعل الزبون اتجاه الخدمة الجديدة عن طريق تجربتها مع عينة من الزبائن، و بالطبع تكلف هذه المرحلة تكاليف كبيرة، لذلك يجب مقارنة تكلفة الاختبارات و الفائدة منها، لذلك فبعض المصارف تكون واثقة بدرجة كبيرة من نجاح الخدمة لذلك لا تمر بمرحلة اختبار السوق.

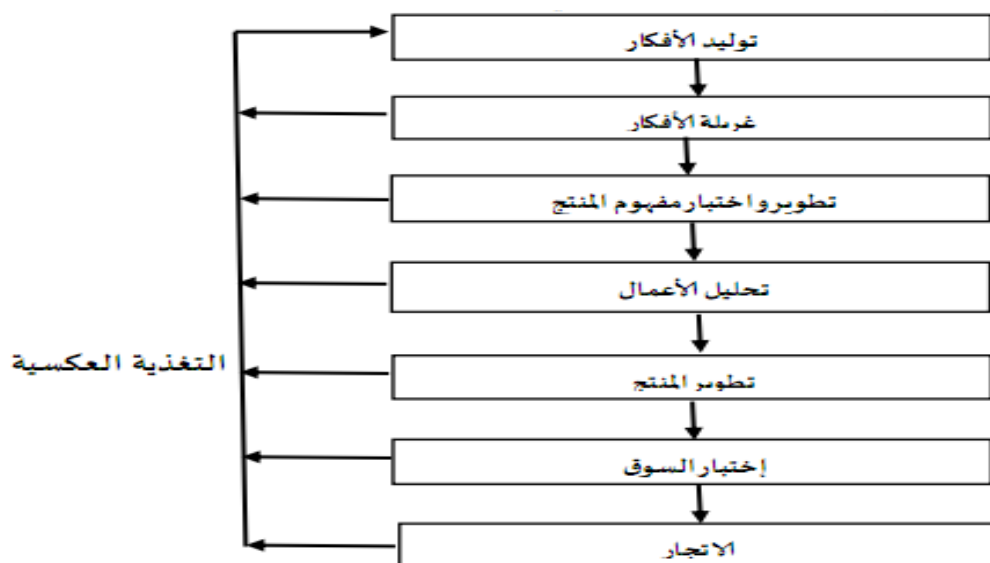
1-7 مرحلة التقديم للسوق (الاتجار): أصبح من الواضح أن مرحلة اختبار السوق قد أحاطت الشركة بكافة المعلومات الضرورية لنقل المنتج إلى مرحلة الاتجار و إدخاله إلى السوق كمنتج جديد و لكن هذه المرحلة تتطلب الاستعداد المبكر لاتخاذ عدد من القرارات و تتمثل فيما يلي:

✓ اختيار التوقيت المناسب لإدخال المنتج للسوق و مفاجأة المنافسين.

✓ اختيار الاسم و العلامة المناسبة لذلك المنتج (الخدمة) و إقرار حملة ترويجية مناسبة لإدخال المنتج إلى السوق.

✓ إمكانية تحديد إدارة المنتج بأحد أفراد إدارة التسويق و خاصة في المرحلة الأولى من إدخاله إلى السوق.

الشكل رقم 02- 02 أشكال تطوير الخدمة المالية و المصرفية



المصدر: (براهيمية و مومن، 2022/2021، صفحة 49)

الفرع الثاني : أشكال تطوير المنتجات المالية و المصرفية .

يفتح استخدام الهندسة المالية و الابتكارات للمصارف آفاقا جديدة في سبيل ترقية خدماتها و تلاؤمها مع احتياجات السوق التي تتطلع نحو مزايا أوسع و أسرع في طرق الدفع و التمويل، و حسب (براهمية و مومن، 2022/2021، صفحة 50) يمكن إيجاز أشكال تطوير الخدمات المصرفية و المالية فيما يلي:

2-1 إضافة خدمات جديدة إلى القطاع المصرفي: إن توسيع نطاق الخدمات المعروضة هي استراتيجية موجهة نحو العملاء الذين يملكون حسابات لدة المصرف، أما الذين لا يحتفظون بحسابات لدى المصرف لا بد من بذل جهود ترويجية لإبلاغهم بتشكيلة الخدمات، و ذلك في ظل تميز الخدمة الجديدة، حيث أنها تجلب انتباههم و تنشئ لديهم الرغبة في الشراء.

2-2 إعادة دمج الخدمات المصرفية للحصول على خدمات جديدة: يعد نطاق الخدمات المقدمة من طرف المصرف واسعا حيث يصعب الترويج له بكفاءة، و بسبب استحالة الترويج لخدمات المصرف فإن العميل قد لا يكون مدركا لأهمية هذه الخدمات، و عليه فإن الحاجة تقتضي أن يتولى المصرف مهمة دمج تلك المنتجات بشكل متميز و توجيهها نحو قطاعات سوقية محددة.

2-3 توسيع خطوط المنتجات المالية الحالية: هي عبارة عن طرق جديدة متميزة لتقديم الخدمات قائمة، و يعني ذلك تعزيز المنتج المالي، دون الحاجة إلى إحداث تغييرات جوهرية على الخدمات القائمة مثل: زيادة المبلغ المضمون ببطاقة الشيك المضمون، أو زيادة عدد أو نوع تجار التجزئة المساهمين في نظام بطاقة الائتمان.

2-4 تحسين و مراجعة المنتجات الحالية: قد تقوم المؤسسة المالية بتقديم منتجات جديدة عن طريق إجراء تعديلات أو تحسينات على المنتجات الحالية، و ذلك بهدف تقليل التكلفة أو زيادة القيمة المضافة للعملاء أو مواكبة ظروف المنافسة في السوق، يحدث هذا عادة على أسس مستمرة مع معظم المنتجات المالية و نذكر على سبيل المثال تحسينات على إجراءات السلامة و الأمان لإصدار بطاقات الائتمان أو الإصدار الآلي لدفتر الشيكات الجديدة، أو تمديد ساعات تقديم الخدمة، أو توفير كشف بحسابات العملاء آليا و غيرها.

2-5 إعادة تحديد مكانة الخدمة في السوق: و يتم من خلالها قيام المؤسسة بإعادة تحديد مكانة منتجاتها في قطاعات سوقية معينة نظرا لاكتشاف استخدامات جديدة لمنتجاتها أو تغير انطباعات العملاء في السوق حول مواصفات المنتجات، و نذكر مثلا على ذلك، إذا

كان العملاء المستهدفون بأحد المنتجات المالية ينتمون إلى أصحاب الثروات الخاصة فإنه يمكن إعادة تحديد مكانة هذا المنتج و عرضه ليناسب إمكانيات أفراد الطبقة الوسطى.

2-6 تخفيض التكاليف: يؤدي تخفيض تكاليف إنتاج خدمة مالية أو تكاليف تسويقها إلى تحقيق أو زيادة القيمة المضافة للعملاء، كما يمكن اعتباره منتجا جديدا بالنسبة للمؤسسة المالية و لكن ليس بالنسبة للسوق أو العملاء، و نذكر على سبيل المثال بعض المؤسسات المالية التي تصدر بطاقات ائتمان ذات تكلفة متدنية غالبا ما تكون أقل سعرا من بطاقة الائتمان العادية التي تصدرها هذه المؤسسات، و ذلك بهدف تشجيع العملاء الذين لا يستخدمون بطاقة الائتمان العادية و جذبهم من المنافسين.

المبحث الثاني: علاقة الصيرفة المفتوحة بتطور الخدمات المالية و المصرفية للبنوك.

تعتبر الصيرفة المفتوحة نموذجا جديدا لتوفير الخدمات المالية و المصرفية يسمح بالوصول إلى بيانات المالية للعملاء من خلال بوابات موحدة و استخدامها لتوفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية و المصرفية، كما يتيح استخدام منظومة الصيرفة المفتوحة مشاركة بيانات عملاء البنوك و المصارف مع أطراف ثالثة بموافقة العميل بهدف تسهيل تبادل البيانات من خلال توفير الشمول المالي، استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية بما فيها استخدام المنصات الرقمية و واجهات برمجة التطبيقات التي تسهل على البنوك عملية التواصل مع العملاء بالإضافة إلى تقديم خدمات مالية و مصرفية أكثر تطورا.

المطلب الأول: علاقة الشمول المالي بتطوير الخدمات المالية و المالية للبنوك

حظى الشمول المالي و الوصول للخدمات المالية و المصرفية بأهمية متزايدة في السنوات الأخيرة لدى مختلف دول العالم إذ تبنت العديد من الدول استراتيجيات خاصة و اتخذت خطوات فعالة نحو تحسين فرص الوصول للتمويل و الحصول على الخدمات المالية بهدف الوصول إلى النمو و الاستقرار الاقتصادي و كذلك المساهمة في تحقيق العدالة الاجتماعية و مكافحة الفقر. و يركز توسيع قاعدة الشمول المالي في الدول على ركيزتين أساسيتين أولاها: توسيع وصول الأفراد للخدمات المالية، و ثانيهما تعزيز و زيادة استخدام الأفراد لحساباتهم المالية بالإضافة إلى الخدمات و المنتجات المرتبطة بها.

الفرع الأول: أبعاد الشمول المالي بالمصارف.

للشمول المالي أبعاد مختلفة، و كل واحد من هذه الأبعاد له آثار على العلاقة بين مزودي الخدمات المالية و زبائنهم، و لكل منها

دور مهم في تحقيق الشمول المالي، سنقوم بعرض أهم مؤشرات الشمول المالي فيما يلي:

1-1 الوصول للخدمات المصرفية : حسب (ادريس رمضان، حارث غازي، و أمير حازم، 2023، صفحة 159) عادة ما

يكون من مسؤولية جانب العرض و ينطوي على البنية التحتية المصرفية المادية و توفر فروع البنوك و أجهزة الصراف الآلي و نقاط البيع، أو الحصول على البنية التحتية الرقمية، إذ يساعد هذا المؤشر في قياس حجم السكان المصرفيين أو القدرة على استخدام المنتجات و الخدمات المالية في إطار نظام مالي شامل، ينبغي أن تكون الخدمات المالية مثل الفروع، المنافذ و آلات الصرف الآلي (ATMs) أو وكلاء البنوك (BAS) أو المعروفة في بعض البلدان باسم المراسلات المصرفية (BCS) لتوفير الخدمات المصرفية للسكان، و يعتمد مستوى قياس هذا البعد على عدد من المؤشرات نذكرها فيما يلي:

1-1-1 الكثافة المصرفية: يعد مؤشر الكثافة المصرفية أو الانتشار المصرفي أهم مؤشرات قياس الشمول المالي بعدد المصارف، من خلال

رصده التوسع في الانتشار المصرفي نسبة إلى عدد السكان في الدولة، على النحو الذي يضمن وصولهم إلى الخدمات المصرفية دون تحمل تكاليف النقل، كما يدل على قدرة البنوك على امتصاص الادخار، و يتم احتسابه من خلال الصيغة الآتية:

$$\text{الكثافة المصرفية} = \text{عدد السكان (ألف نسمة)} / \text{عدد الفروع المصرفية}$$

1-1-2 انتشار خدمات الدفع الإلكتروني: تعد مؤشرات انتشار خدمات الدفع الإلكتروني من أهم المؤشرات المستخدمة للتعبير عن

مدى الوصول إلى خدمات البنية التحتية إلى خدمات البنية التحتية للقطاع المصرفي عبر توفر و انتشار حزمة متنوعة من الخدمات المالية و سهولة الوصول إليها و استخدامها من قبل الأفراد و المؤسسات في الاقتصاد.

2- مؤشر استخدام الخدمات المالية الرقمية: يعتمد هذا المؤشر على مدى استخدام عاملي التكنولوجيا المالية و التنمية الرقمية اللذان

يساعدان على انتشار و تعميم الخدمات المالية في إطار الشمول المالي الرقمي و يمكن قياس هذا المؤشر حسب مدى توفر العناصر التالية:

1-2 مؤشر استخدام الانترنت : حسب (بلاغ، 2022، صفحة 158) فإن يستلزم التطور المستمر للاقتصاد الرقمي تمكين كافة فئات

السكان من النفاذ إلى خدمات الاتصال و تقنية المعلومات من خلال الانترنت سواء على مستوى الأسر أو الشركات أو المؤسسات الحكومية مما يساعد على انخراط هذه الفئات في منظومة بناء و تطوير الاقتصاد الرقمي.

1-2-1 استخدام ماكينات الصرف الآلي : يعتبر مؤشر استخدام ماكينات الصرف الآلي في وجهة نظر (بلاغ، 2022، صفحة 160) مؤشرا يوضح مدى توفير الخدمات المالية التي تعتمد على التكنولوجيا و التقنية الحديثة في تسهيل المعاملات المالية.

1-2-2 مؤشر الخدمة الإلكترونية و الحسابات المصرفية: حسب (ادريس رمضان، حارث غازي، و أمير حازم، 2023، صفحة 163) فإن الخطوة الأولى هو فتح حساب مصرفي، و بالتالي فإن الزيادة في عدد الحسابات المصرفية يعبر عن شمول عدد أكبر من الأفراد بالخدمات المصرفية، و الاستخدام الموسع للخدمات التي تقدمها المصارف من قبل الأفراد، يعتبران تشجيعا لأصحاب الحسابات المصرفية في استخدام بطاقتهم الإلكترونية في تسوية معاملاتهم المالية، عوضا عن الدفع النقدي، مما يؤدي إلى الرفع من مستوى تعاملاتهم المصرفية بشكل أكبر، و هو ما يتوافق مع التوجه نحو دعم انتشار الخدمات المصرفية و تحقيق مقتضيات الشمول المالي.

الفرع الثاني: دور الشمول المالي في تطوير الخدمات المصرفية و المالية للبنوك.

إن تعزيز الشمول المالي و تيسير الوصول للخدمات المالية و المصرفية يساهم في تخفيف مستويات مخاطر المؤسسات المالية و النظام المالي بشكل عام، كما تسعى المصارف حسب (ادريس رمضان، حارث غازي، و أمير حازم، 2023، صفحة 156) إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال اتباع مفهوم الشمول المالي، فالزبون الواعي يعد أكثر إدراكا للمخاطر و المكاسب المرتبطة بالمنتجات و الخدمات المالية، يمكن تلخيص أهم هذه الأهداف فيما يلي:

- ✓ دعم التحول من الاعتماد على المدفوعات النقدية كوسيلة لتسوية المعاملات المالية و التجارية إلى نظام حديث يعتمد على التسوية المصرفية الإلكترونية، و ذلك للحد من الأنشطة غير المشروعة و مكافحة ظاهرة غسيل الأموال.
- ✓ تحسين الظروف المعيشية للأفراد و خاصة الفقراء و العمل على تقليل مستويات الفقر و تحقيق الرخاء و الرفاهية من خلال بعث روح النشاط و الحصول على فرص تنمية اقتصادية، و العمل على تحسين ظروفهم الاجتماعية و الاقتصادية
- ✓ تعزيز وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية و معرفة الأفراد بأهمية هذه الخدمات و كيفية الحصول عليها و مدى الاستفادة منها.
- ✓ تعزيز النمو الاقتصادي من خلال القيام بمشاريع حرة.
- ✓ سهولة الوصول إلى مصادر التمويل، و دعم الشركات الصغيرة و جعلها تتوسع في عملها و تحقق الاستثمار المقبول.
- ✓ تشجيع الأفراد على الادخار و استثمار الأموال بطرق استعمال مثالية كإعداد برامج و تعزيز ثقافة التنافس.

المطلب الثاني : علاقة التكنولوجيا المالية بتطوير الخدمات المصرفية و المالية للبنوك

تلعب صناعة التكنولوجيا المالية دورا هاما في الاقتصاد العالمي، باعتبارها من القطاعات الاقتصادية الهامة التي برزت أهميته عقب الأزمة العالمية لسنة 2008، كما أحدث ظهور التكنولوجيا المالية في الأسواق المالية ثورة كبيرة من خلال تقديم مزايا كثيرة لمستخدمي الخدمات المالية و المصرفية، كحلول الدفع و تحويل الأموال و غيرها من الخدمات المصرفية، لذلك أصبحت المؤسسات المصرفية تسعى لتطوير خدماتها و تقديم منتجات مالية و مصرفية بطريقة سهلة و بأقل تكلفة باستخدام التقنيات المبتكرة في مجال التكنولوجيا بشكل يتماشى مع رضا عملائها. سنتطرق فيما يلي إلى تأثير التكنولوجيا المالية على الخدمات المالية و المصرفية للبنوك بالإضافة إلى أهداف استخدام التكنولوجيا المالية في البنوك.

الفرع الأول : تأثير التكنولوجيا المالية على الخدمات المالية و المصرفية للبنوك .

قدمت دراسة (خالد و رمضان، أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك، 2022/2021، صفحة 57) تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية على كل من: تنوع المنتجات و الخدمات البنكية، كفاءة العمليات التشغيلية و تحقيق الاستقرار المالي للبنك، و آلية حماية العملاء، بصفة عامة الأداء الكلي للبنوك و التي يمكن تناولها كآلاتي:

1-1 تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية على تنوع المنتجات و الخدمات المصرفية: ساهمت التقنيات التكنولوجية الحديثة في تنوع

الخدمات المالية و المصرفية المقدمة للعملاء من حيث دعم المدفوعات عبر الهاتف، تقديم خدمات الائتمان الرقمي، استحداث منصات الاقتراض الإلكترونية، و كذلك قبول الودائع الإلكترونية، فضلا عن دعم العمليات الاستثمارية من خلال عمليات التجارة الإلكترونية.

1-2 تأثير التكنولوجيا المالية على كفاءة العمليات التشغيلية: قد كان للابتكارات التكنولوجية دورا كبيرا في تعزيز كفاءة العمليات

التشغيلية، خاصة فيما يتعلق بتخفيض تكاليف الصفقة الواحدة و تكاليف الإدارة النقدية و المعاملات الائتمانية و الاستثمارية، و كذلك تعزيز عملية المنافسة و إدارة الموارد.

1-3 تأثير التكنولوجيا المالية على استقرار البنوك: قدمت الابتكارات التكنولوجية الحديثة عدة مساهمات فيما يخص تعزيز الاستقرار المالي من خلال تخفيض التأثيرات السلبية للعديد من المخاطر على رأسها مخاطر الائتمان، السيولة و التشغيل، وكذلك تقليل التحديات التشغيلية التي ترتبط بالبنى التحتية للنظام المصرفي فضلا عن دورها في تحقيق مزيد من معدلات الربحية.

1-4 تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية على حماية العملاء: تمكنت ابتكارات التكنولوجيا المالية من حماية العملاء من خلال تدعيم أنظمة الأعمال، الوقاية من مخاطر الغش، حماية سرية و خصوصية العملاء وكذلك تجنب مخاطر التمييز بين العملاء.

1-5 تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية على كفاءة العمليات المصرفية: تسمح الابتكارات التكنولوجية بإجراء العمليات المصرفية في بيئة أكثر أمانا بفضل استخدام تقنيات التشفير أو القياسات الحيوية و أنظمة أكثر قابلية للتشغيل البيئي مما يقلل من فرص الفشل.

1-6 تأثير ابتكارات التكنولوجيا المالية على التكنولوجيا التنظيمية: يمكن استخدام التكنولوجيا المالية لتحسين عمليات الامتثال التنظيمي في المؤسسات المالية، فتتزايد بذلك اللوائح التنظيمية على الصعيد العالمي، كما يتزايد التطوير و التطبيق الفاعلين للتكنولوجيا التنظيمية، مما يؤدي إلى إنشاء فرص للتنمية إعداد التقارير التنظيمية و متطلبات الامتثال لها.

الفرع الثاني: هدف استخدام التكنولوجيا المالية في البنوك .

في الواقع إن استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمة المصرفية و تعريف العملاء بها، يساهم إلى حد كبير في تحسين أداء البنوك، الذي يتجسد حسب (مروان، 2018، صفحة 73) من خلال خفض التكاليف، زيادة حجم النشاط المصرفي، تعزيز دور المنافسة إضافة إلى تقديم الخدمات بفاعلية و تحقيق رضا العملاء و ولائهم.

2-1-1 استخدام التكنولوجيا الحديثة و الفاعلية : تتجسد فاعلية الخدمات المالية و المصرفية من خلال تقديم خدمات مميزة و ذات جودة عالية و بأقل تكلفة ممكنة، فكلتا الطرفين متلقي الخدمة و مقدم الخدمة يطمحان إلى توفير الوقت. فالعميل يعتبر عنصر الوقت ذو قيمة عالية، و يبحث عن المصدر الذي يحقق رغباته في إتمام معاملاته و توفير المعلومات دون جهد أو عناء أو انتظار، كما يسعى دائما للحصول على خدمة دقيقة و ذات جودة عالية. أما المصرف فيطمح إلى تحقيق رغبات العملاء للحفاظ عليهم و استقطاب غيرهم من خلال تقديم خدمات عالية الكفاءة و ذات جودة عالية، و هذا الأمر لا يتحقق إلا من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة و المتطورة.

2-2 استخدام التكنولوجيا الحديثة و التوسع الجغرافي: تتيح استخدامات التكنولوجيا الحديثة زيادة حجم التعاملات مع قطاعات عريضة من العملاء، حيث تمتد على مساحات جغرافية واسعة تتخطى حدود الإقليم، حيث تمكنت إدارات المصارف من الاتصال و التواصل مع العملاء في مختلف أماكن تواجدهم دون الحاجة لحضورهم إلى فرع البنك. فبات بالإمكان إتمام مختلف الخدمات من سحب و إيداع، دفع الفواتير، تغطية الشيكات و إتمام التعاملات التجارية عبر استخدام الوسائل الإلكترونية التي يوفرها البنك. و هذا ما عزز من قدرة البنوك على الوصول إلى مختلف مناطق نشاطها المصرفي دون الحاجة إلى فتح فروع كثيرة و مكلفة.

2-3 استخدام التكنولوجيا الحديثة و خفض التكاليف: لقد شكل استخدام التكنولوجيا في إتمام العمليات المصرفية و نقل و تبادل المعلومات بين العملاء و المصارف أحد أهم الركائز التي يستند عليها المصرف للتقليل من النفقات الإدارية، و يتضح ذلك من خلال الاعتماد المتزايد على الركائز الإلكترونية في إنجاز العمل المصرفي، إذ توضح التقارير و الإحصاءات العالمية أن كلفة الخدمة المصرفية في فرع البنك تكلف (107) سنتا، في حين تكلف (55) سنتا باستخدام الهاتف الخليوي، و (25) سنتا باستخدام الصراف الآلي و (02) سنت فقط باستخدام شبكة الأنترنت.

2-4 استخدام التكنولوجيا الحديثة و تعزيز القدرة التنافسية: تمثل المنافسة أحد أهم مبررات استخدام التكنولوجيا المالية في العمل المصرفي، حيث تتوقع العديد من الدراسات أن البنوك التي تتخلف عن مواكبة و تطوير و تعزيز قدراتها المصرفية لن تستطيع الصمود في السوق المصرفي. و يمكن القول أن المنافسة لم تعد محصورة داخل الإقليم الواحد، حيث أتاحت التكنولوجيا المالية التعامل المصرفي عن بعد باستخدام المواقع الإلكترونية للبنوك و شبكة الأنترنت التي سمحت بإجراء مختلف الأعمال المصرفية و التجارية خارج حدود الإقليم.

المطلب الثالث: علاقة المنصات الرقمية بتعزيز الخدمات المصرفية للبنوك.

سنسلط الضوء فيما يلي على المنصات الرقمية كآلية لتعزيز الخدمات المصرفية للبنوك، من خلال التعرف على أنواعها و استخداماتها على مستوى الخدمات المصرفية.

الفرع الأول: المنصات الرقمية لدعم نماذج الأعمال ما بعد الخدمات المالية و المصرفية التقليدية

حسب (أيمن و وفاء، منصات التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الخدمات المصرفية المفتوحة -واجهة برمجة التطبيقات APIS نموذجاً- ، 2022، الصفحات 50-51) فإن تطور تكنولوجيا المعلومات و الاتصال جعل، جعل من بناء المنصات الرقمية و توسعها أمراً سهلاً و بأقل تكاليف ممكنة، الأمر الذي عجل العمل بالمنصات الرقمية في السنوات الأخيرة.

1-1 مفهوم المنصة الرقمية: هي عبارة عن نظام عملية التواصل لمجموعة من المتعاملين لتحقيق أهداف معينة، قد تكون منتجات أو فعاليات أو غير ذلك، و تؤدي الأشكال المختلفة للمنصات الرقمية دورا محوريا في المشهد المتغير للصناعة المالية المصرفية و الاقتصاد الرقمي. هناك أنواع مختلفة للمنصات الرقمية، لكنه لا يوجد توافق آراء عالمي بشأن أفضل كيفية لتصنيفها، و تستعمل المفاهيم التالية لنماذج الأعمال التي تسيروها المنصات الرقمية مثل: اقتصاد المنصات، الاقتصاد التشاركي، الاقتصاد التعاوني، الاقتصاد حسب الطلب، اقتصاد الأقران، الاقتصاد العرضي، الرأس مالية الجماهيرية.

2-1 استخدام المنصات الرقمية لدعم تطوير نماذج الأعمال للخدمات المالية و المصرفية التقليدية: ساهمت ابتكارات التكنولوجيا الجديدة المبنية على تقنيات المعلومات و الاتصال بشكل إيجابي في إنشاء و ابتكار شكلا جديدا للتمويل و هو التمويل التشاركي أو ما يعرف بالتمويل الجماعي و الذي يشير إلى التمويل من قبل الجمهور و الذي يمكن له أن يوفر للأفراد و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة طريقة للحصول على التمويل من خلال منشدة مباشرة لدعم الجمهور الذي يؤمن بهذه المشاريع عن طريق منصات التمويل الجماعي التي توفرها شركات التكنولوجيا المالية لتعزيز التمويل الرقمي، بالإضافة إلى منصات أخرى مثل: منصات التجارة الإلكترونية، منصات التبادل، منصات الدفع الإلكتروني، منصات الخدمات المجانية التي تعتبر نقطة التقاء إلكترونية بين أصحاب رؤوس الأموال و أصحاب المشاريع و الأفكار الريادية للأعمال في مجال المقاوله، لتحقيق الدعم المالي بإنشاء المشاريع المعروضة باتفاق الطرفين إلكترونيا، و بالتالي فإن التمويل الجماعي يمثل فرصة لإنشاء المشاريع التي لا يمكن تحقيقها على مستوى البنوك التقليدية.

الشكل (02-03) أنواع المنصات الرقمية المصرفية

المصدر: (أيمن و وفاء، منصات التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الخدمات المصرفية المفتوحة -واجهة برمجة التطبيقات APIS

نموذجاً-، 2022، صفحة 151)

بالإضافة إلى هذه المنصات هناك مجموعة من التقنيات الرقمية التي تعزز من عملية التمويل الرقمي سواء عبر منصات التمويل الجماعي

أو أي نموذج آخر للتمويل الرقمي عبر تطبيقات الهاتف المحمول، و بالتالي يمكن حصر بعض تقنيات الحلول الرقمية لإدارة العمليات المالية كالذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، التقنية الرقمية، تقنية البلوكشين و البيانات الضخمة.

1-3 مخاطر المنصات الرقمية: بالرغم من تعدد مزايا المنصات الرقمية إلا أن استعمالها يواجه مجموعة من العوائق العامة يمكن تحديدها

في : العوائق الأمنية، الأنظمة القديمة، إيجاد شركاء المناسبين، الرؤية، الثقافة، و لكل منها درجة من الخطورة .

الجدول (01-02) مخاطر المنصات الرقمية

البعء	العوائق	درجة الخطورة
الأمان (Security)	الأمن السيبراني	80
	تلبية احتياجات الامتثال	79
الثقافة (culture)	تحديد المتعاملين الفعليين	73
	التوعية و التغيير	68
الأنظمة (systems)	النظام المصرفي الأساسي	77
	إدارة البيانات القديمة	68
الرؤية (vision)	القيود المفروضة على المعاملات	59
	لا يوجد استراتيجية واضحة	52

المصدر (أمن و وفاء، منصات التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الخدمات المصرفية المفتوحة -واجهة برمجة التطبيقات APIS نموذجاً-،

2022، صفحة 152)

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نلاحظ أن المنصات الرقمية تواجه الكثير من العوائق، و أبرزها تحقيق الأمن السيبراني، تلبية

احتياجات الامتثال، تحديد الشركاء المناسبين، و نشر التوعية لمواجهة أبرز القيود سواء النظامية منها أو المتعلقة بالمعاملات التقليدية القديمة

في إدارة بيانات العملاء.

الفرع الثاني: مميزات الانتقال من نماذج الأعمال التقليدية الى نموذج المنصات الرقمية:

حسب دراسة (أيمن و وفاء، منصات التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الخدمات المصرفية المفتوحة -واجهة برمجة التطبيقات APIS نموذجاً-، 2022، صفحة 153) يشير Frabreg و Larsson إلى أن الصيرفة المفتوحة تعمل على إنشاء فرص للبنوك لتطوير عروض جديدة من أجل تحقيق عوائد إيجابية، و عليه فمن الضروري اتباعها كنموذج أعمال جديد بدلا من النموذج المعروف ب Pileline Business Model، كما توفر لها إمكانية التحول إلى أعمال المنصات، فبمجرد دخول شركات التكنولوجيا المالية إلى السوق شهد القطاع المالي و المصرفي نموذج تفكيك لخدمات الصناعات المصرفية، ما نتج عنه دخول لاعبين جدد إلى السوق مما أدى إلى تغيير أسلوب المنافسة و كسر سلسلة القيمة لنموذج الأعمال التقليدي للبنوك.

1-1 الفرق بين نموذج الأعمال التقليدي Pileline و نموذج الأعمال عبر المنصات الرقمية: سنعرض من خلال الجدول التالي الفرق بين نموذج الأعمال التقليدي Pileline و نموذج الأعمال عبر المنصات الرقمية.

الجدول (02-02) الفرق بين نموذج الأعمال التقليدي Pileline و نموذج الأعمال عبر المنصات الرقمية.

نموذج الأعمال التقليدي Pileline	نموذج الأعمال عبر المنصات الرقمية.
الابتكار و التكنولوجيا	غالبا ما يكون الابتكار داخليا و خاضعا للرقابة، و ينبع عادة من داخل البنوك أو تتحكم فيه. تعد التكنولوجيا عنصرا مهما بشكل متزايد للمساعدة في تحسين قنوات التوزيع و تحسين نقاط الاتصال بالعملاء.
خلق القيمة	يكون الابتكار داخليا أو خارجيا مفتوحا للمشاركة في إنشاء القيمة مع الجهات الفاعلة في النظام الإيكولوجي الابتكار سريع و مدعوم من قبل الفاعلين في السوق. مشاركة جميع الفاعلين في نظام المنصة في تعزيز الابتكارات سواء بالنسبة لمالك المنصة أو المنتجين أو مزود المنصة.
التعاملات خطية عكسية	يعمل مقدمو الخدمات المالية التقليدية على تنظيم و تنسيق العمل و الموارد الداخلية لخلق القيمة من خلال تحسين كافة المنتجات و الخدمات المالية و المصرفية.
	المنصات تُخلق القيمة من خلال تسهيل التفاعل بين المنتجين الخارجيين و العملاء من أجل تخفيض تكاليف الإنتاج بإدخال مشاركين في المنصة، كما أن حوكمة النظام في هذه الحالة أمر أساسي لنجاح المنصة.
	تتركز المنصات الرقمية على تعظيم القيمة الإجمالية من خلال نظام بيئي موسع باستمرار فهو بمثابة عملية عكسية مدفوعة بعملية عكسية.

المصدر (أيمن و وفاء، منصات التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الخدمات المصرفية المفتوحة -واجهة برمجة التطبيقات APIS نموذجاً-،

2022، الصفحات 153-154)

1-2 تأثير المنصات الرقمية على الخدمات المالية : حسب (Leonardo، John، Croxon، Tommaso، 2021،

صفحة 03) يمكن للمنصات الرقمية تعزيز كفاءة الخدمات المالية في الجوانب الرئيسية و ذلك وفق ما يلي:

- ✓ يؤدي الانتقال إلى نماذج الأعمال القائمة على المنصة إلى تغيير هيكل السوق في الخدمات المالية.
- ✓ يعد استخدام البيانات الضخمة و التقنيات الرقمية الجديدة عاملا مهما لخفض تكلفة الخدمات المالية الموجهة للزبون
- ✓ اتساع نطاق الخدمات المالية و بسرعة كبيرة
- ✓ تسخير القوى الاقتصادية لتحقيق مكاسب الكفاءة و الشمول المالي لمن لا يتعاملون مع البنوك
- ✓ تساعد المنصات الرقمية في تقديم الخدمات المالية عن بعد و بالتالي تلبية الطلبات المتزايدة على المدفوعات و الائتمان و المدخرات و التأمين، و قد ساعد ذلك على تعزيز الشمول المالي في عالم ينتقل فيه المزيد من الأنشطة عبر الأنترنت.
- ✓ تقديم الخدمات المالية للفئة الفقيرة من المجتمع و بأقل تكلفة ممكنة مثل نموذج philppon 2020 لمنصات التكنولوجيا المالية لتقديم المشورة الآلية

المبحث الثالث: عرض و تحليل الدراسات السابقة.

سيتم خلال هذا المبحث عرض و تحليل بعض الدراسات السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة و عرض أهم النتائج التي توصلت إليها مع التعليق عليها و تسليط الضوء على أبرز أوجه التشابه و الاختلاف فيما بينها، بالإضافة إلى مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة.

المطلب الأول : عرض الدراسات المتعلقة بالخدمات المصرفية المفتوحة الخاصة بالنظام البيئي

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى التعرف على بعض الدراسات ذات صلة بموضوع دراستنا سنقوم بعرضها فيما يلي:

- ✓ دراسة (Michel, 2023) هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على كيفية تأثير الخدمات المصرفية المفتوحة Open Banking (OB) و توجيه خدمات الدفع directive payment Services (PSD2) على التمويل الشامل في الاتحاد الأوروبي استنادا إلى وجهات نظر النظام البيئي في هولندا. و هو أحد رواد مجال التكنولوجيا المالية (FinTech) في الاتحاد الأوروبي. و قد حاولت معالجة الإشكالية التالية: ما هي تأثيرات PSD2 على التمويل الشامل في هولندا ؟ و للإجابة على إشكالية البحث اعتبرت الدراسة الشمول المالي كمتغير مستقل، أما المتغيرات التابعة فتمثلت في OB – PSD2 تم أخذ عينة الدراسة المتمثلة في عشرين شخصا

من مدراء و مسيري مؤسسات شركات منصات رقمية و كذلك منظمات ذات خدمات مالية متنوعة الذين يمثلون التمويل الشامل للنظام البيئي الهولندي ، كما تم جمع البيانات عن طريق الاستبيان و المقابلات كما استعملت منهج التحليل الموضوعي لتنظيم و تقييم نتائج المقابلات.

و قد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1-** يتطلب PSD2 تعديلات لتلبية احتياجات السكان المحرومين، لأن تصميمه لم يأخذ بعين الاعتبار احتياجات الأسواق والعملاء .
- 2-** توفر PSD2 Te بشكل أساسي بنية أساسية للمنتجات المالية الجديدة المصممة والواجهات المستخدمة للعملاء الرئيسيين.
- 3-** لزيادة اعتماد العملاء على الخدمات البنكية المبتكرة يجب على الحكومات تصميم برامج اتصال لإعلام مواطنيها و بناء الثقة في هذه التقنيات المبتكرة.
- 4-** لا يمكن لقطاع OB الأوروبي الشامل أن ينشأ إلا من خلال المنظمات العامة و الخاصة التي تدعم و تنسق أنشطة النظم البيئية الوطنية و المتخصصة .

✓ دراسة (Sople, 2022) تهدف هذه دراسة إلى :

- 1-** النظام البيئي المصرفي المفتوح في الهند: الوضع في التبنى والتطوير.
- 2-** التحديات والمخاطر في التنفيذ.
- 3-** عوامل النجاح لتنفيذ الخدمات المصرفية المفتوحة OB تمثلت عينة الدراسة في المديرين التنفيذيين 25 (بنكا) من البنوك الهندية الرائدة وقد تم جمع البيانات من خلال استبيان منظم تمت إدارته خلال المقابلات الشخصية و قد تم تحليل البيانات باستخدام إجراء المسح الاستطلاعي لعينة و تحليل البيانات من خلال الاستبيانات باستخدام برمجية الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss، و تمثلت أبرز نتائج الدراسة فيما يلي:

- يتطلب OB تصميمًا مرنا و قويا مع توفير البيانات على مدار الساعة.
- البنية التحتية التكنولوجية الموجودة مناسبة للتعامل مع أحجام البيانات المتوقعة
- يجب على البنوك اختيار منصة إدارة API آلية لبناء الكفاءة وضمان التوافق الاستراتيجي بين مختلف أصحاب المصلحة.

- يمكن لبرنامج الخدمات المصرفية المفتوحة زيادة النشاط المصرفي من خلال توفير الوصول إلى بيانات العملاء وتمكين المدفوعات بتكاليف منخفضة.

✓ دراسة (Rutto, 2022) banking adoption intention among Kenyan Determinants of open commercial banks

تمحورت أهداف هذه الدراسة حول معرفة المحددات التي من شأنها التأثير على نية تبني الخدمات المصرفية المفتوحة داخل البنوك التجارية المرخصة في كينيا وقد اتبعت الدراسة منهجية المسح الوصفي المقطعي كما استخدمت البيانات التجريبية من الاستجابات المكتملة ونمذجة المعادلات الهيكلية للمربعات الصغرى معتبرة الميزة النسبية المدركة، المخاطر المدركة، القيمة الملموسة، تكلفة التكنولوجيا كمتغيرات مستقلة، أما المتغيرات التابعة فتمثلت في نية التبني للخدمات المصرفية المفتوحة، أما الدعم الحكومي فقد اعتبرته متغيراً معتدلاً.

تمثلت عينة الدراسة في 215 موظفاً من 43 بنكاً تجارياً في كينيا خلصت الدراسة إلى نتائج تمثلت أهمها في:

- وجود أثر إيجابي لكل من تكلفة التكنولوجيا (cot)، القيمة المدركة (pcv) الميزة النسبية المدركة (pra) على نية اعتماد الخدمات المصرفية المفتوحة لدى البنوك التجارية، أما المخاطر المتوقعة (prsk) فكان لها تأثيراً سلبياً لكن مع وجود تأثير ذو دلالة إحصائية على نية التبني.
- انخفاض تكلفة التكنولوجيا المالية تعمل على خفض تكلفة عروض المنتجات الجديدة.
- منح الخدمات المصرفية المفتوحة ميزة تنافسية بين البنوك خاصة بمشاركة بيانات العملاء مع شركات التكنولوجيا المالية.
- من شأن الخدمات المصرفية المفتوحة تحسين جودة العمليات البنكية و المالية مما يؤدي إلى تحسين أداء البنوك.
- توفر الخدمات المصرفية المفتوحة للمستهلكين عروض منتجات أكثر تخصيصاً و ملائمة من الخدمات المالية التقليدية.
- تقلل الخدمات المصرفية المفتوحة من مخاطر الاحتيال، كما أن الخسارة الناجمة عن استخدامها لا تكاد تذكر.

✓ دراسة (Ni, 2020) ركز هذا المقال على دراسة العلاقة والتوافق بين البنية الأساسية مثل قابلية التجربة وقابلية الملاحظة، والفائدة

الملموسة، وسهولة الاستخدام الملموسة مع نية المستهلك في اعتماد الخدمات المصرفية المفتوحة، فقد تمثلت إشكالية الدراسة في تحديد العوامل السلوكية المؤثرة في نية تبني الخدمات المصرفية المفتوحة. معتبرة نية تبني الخدمات المصرفية المفتوحة كمتغير مستقل أما المتغيرات التابعة فتمثلت في المنفعة المدركة-سهولة الاستخدام-التأثير الاجتماعي-التوافق-قابلية التجربة-إمكانية الملاحظة وقد استخدمت الدراسة استبيانات منظمة

لأخذ العينات و جمع البيانات للدراسة كما قامت الدراسة بأخذ العينات و جمع البيانات من خلال أخذ استبيانات واستخدام المقياس الاسمي أو الترتيبي لتقييم الصورة الديموغرافية للمستجيبين بالإضافة إلى استخدام مقياس ليكرت المكون من 5 نقط لقياس التركيبات الأساسية. و قد تمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- سهولة الاستخدام و التوافق و قابلية الملاحظة هي متغيرات تفسيرية للتأثير على النية السلوكية لتبني الخدمات المصرفية المفتوحة.
- سهولة الاستخدام الملموسة هي أهم مؤشر على النية السلوكية المالية للخدمات المصرفية المفتوحة.
- يجب أن يأخذ الفاعلين في مجال الخدمات المصرفية المفتوحة كلا من بنية التوافق و قابلية الملاحظة بعين الاعتبار كونهما من العوامل التي تؤثر على النية السلوكية للمستهلكين الماليين لتبني الخدمات المصرفية المفتوحة.
- أظهرت الدراسة بعض الآثار العملية لأهمية بيانات TAM/IDT كعوامل تؤثر على نية تبني الخدمات المصرفية الرقمية التي قد تكون مفيدة لواضعي السياسات.

✓ دراسة (صلاح علي، 2020) هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع تطبيق مفهوم المصارف الشاملة في تعزيز أبعاد الأداء المالي

لدى المصارف العاملة في المملكة العربية السعودية معالجة الإشكالية المتمثلة في الأسئلة التالية:

- هل تختلف المصارف السعودية فيما بينها في درجة تطبيق المصارف الشاملة؟
- هل تمتلك المصارف السعودية تصورا عن أبعاد الأداء المالي الاستراتيجي و مكوناته الأساسية؟
- هل يمكن التحقق من أثر تطبيق المصارف السعودية لمفهوم المصارف الشاملة في تعزيز أبعاد الأداء المالي؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تبنت الدراسة منهج الدراسة الوصفية المعتمدة على تحليل البيانات و منهج الدراسة المقارنة حيث

تم إجراء المسح المكتبي و الاطلاع على الدراسات النظرية و الميدانية في مجال المصارف الشاملة و مفهوم الأداء المالي معتبرة مفهوم تطبيق المصارف الشاملة كمتغير مستقل و تعزيز مكونات الأداء المالي الاستراتيجي كمتغير تابع.

تألف مجتمع الدراسة من فروع المصارف السعودية المحلية و الأجنبية لـ 12 بنكا يعتمد مفهوم المصارف الشاملة، أما عينة الدراسة

تمثلت في استبيانات تم توزيعها على مدراء الفروع للبنوك التي تمثل مجتمع الدراسة و قد تمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي:

- المصارف التي تعتمد مبدأ المصرفية الشاملة تتمتع بمستوى أداء مالي استراتيجي متوسط.
- هناك علاقة تناسب طردية بين تطبيق المصرف لوظائف المصارف الشاملة و تقدير أبعاد الأداء المالي الاستراتيجي في المصارف السعودية.

- تفوقت المصارف الإسلامية على المصارف السعودية في تحقيق مفهوم المصرف الشامل.
- كما أظهرت الدراسة أن المصارف المحلية تفوقت على المصارف الأجنبية في تحقيق مفهوم المصرف الشامل.
- ✓ **دراسة (رشيدة، الصيرفة المفتوحة ثورة في القطاع المالي: التحديات و الفرص، 2023)** قامت هذه الدراسة بتسليط الضوء على المفاهيم الأساسية للصيرفة المفتوحة، بالإضافة إلى التعرف على أهم التحديات التي تواجه الصيرفة المفتوحة و الفرص التي تتيحها، و تم ذلك من خلال طرح الإشكالية التالية: ما المقصود بالصيرفة المفتوحة وماهي الفرص التي تتيحها و التحديات التي تواجهها؟ و قد اتخذت بنوك المملكة العربية السعودية التي تبنت المصرفية المفتوحة كعينة للدراسة متبينة المنهج الوصفي من أجل تغطية موضوع البحث من خلال وصف طبيعة الصيرفة المفتوحة، استراتيجياتها و ابتكاراتها، تحدياتها و فرصها.
- و قد تمثلت نتائج الدراسة فيما يلي:
- أصبحت الصيرفة المفتوحة توجهها عاما لدى أغلب الدول المتطورة و العديد من الدول الناشئة.
- ضرورة اعتماد البنوك المحلية طريقة العمل المبتكرة للأطراف الثالثة في تقديم الخدمات المصرفية.
- كان لتزايد دور شركات التكنولوجيا المالية في تقديم الخدمات المالية و المصرفية بأسلوب مبتكر وكلفة أقل دورا كبيرا في الضغط باتجاه تبني الصيرفة المفتوحة أو مشاركة البيانات و تحفيز المنافسة.
- على الجهات الرقابية تنظيم عمل الأطراف الثالثة و السماح للمرخصة منها فقط بالوصول لبيانات العملاء.
- ✓ **دراسة (سامية، أثر التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية (دراسة قياسية باستعمال بيانات بانل للفترة 2020/2016)، 2022)** هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر استخدام التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية خلال الفترة (2016-2020) و كان ذلك من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية: ما هو أثر تطبيق التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية؟ و قد اعتمدت الدراسة على أسلوب السلاسل الزمنية المقطعية **panel data** استنادا على معطيات موقع البنك الدولي للدول عينة الدراسة كما تم استخدام الطرق القياسية بهدف الوصول إلى النتائج تمكن من اختبار فرضيات الدراسة و تحقيق هدفها معتبرة الشمول المالي كمتغير مستقل و كل من نسبة استخدام الانترنت، بطاقات الائتمان و الديون الالكترونية، ماكينات الصراف الآلي كمتغيرات مستقلة، أما عينة الدراسة فتمثلت في 20 دولة عربية.
- أما نتائج الدراسة فتمثلت فيما يلي:
- استخدام الانترنت في المعاملات المالية له أثر معنوي موجب على الشمول المالي في الدول العربية.

- هناك أثر معنوي موجب لاستخدام ماكينات الصراف الآلي في المعاملات المالية على الشمول المالي في الدول العربية.
- لا يوجد أثر معنوي لاستخدام بطاقات الائتمان على الشمول المالي في الدول العربية.
- ✓ **دراسة (أمينة، 2024)** تهدف الدراسة لتحديد مفهوم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، وعرض فرص النجاح والتفوق المالي لهذه الشركات في الدول العربية و الأجنبية المتقدمة في هذا النشاط، وكذا معرفة التحديات التي تواجهها لاسيما في الجزائر من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن أن تنافس الشركات الناشئة التي تقدم خدمات مالية للأفراد الخدمات التي تقدمها البنوك المصارف التقليدية؟ والتي من شأنها تحقيق تنمية فعلية في القطاع المصرفي و المالي و الاقتصادي بشكل عام.
- اتبعت الدراسة المنهج التحليلي والمنهج الوصفي من خلال دراسة هذا الشكل من الشركات الذي يقدم هذه الخدمات النوعية المستجدة أيضا، وذلك بالتعريف إلى تجارب دول متقدمة عربية أو أجنبية في هذا المجال وقد خلصت الدراسة للنتائج التالية:
- انتشار واسع للشركات الناشئة في دول العالم العاملة في مجال التكنولوجيا المالية، بسبب المزايا و التحفيزات التي تعمل بها هذه الشركات، وفق قاعدة كلفة أقل زبائن أكثر.
- نشاط المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لا يقتصر فقط على القطاع المصرفي بل يتعداه إلى قطاعات أخرى مثل الاتصالات التجارية الالكترونية - تجارة التجزئة- الترفيه و الإعلام - التأمين - الطيران.
- تركز خدمات الشركات الناشئة الناشطة في مجال التكنولوجيا المالية على عنصر الثقة واكتساب الزبائن باستخدام كافة الوسائل الترويجية ودراسة سلوك المستهلك.
- إصدار القانون النقدي و المصرفي الجزائري 23-09 الذي فتح المجال نسبيا للتعامل بأدوات التكنولوجيا المالية، لاسيما العملة الرقمية وفتح المبادرة لتأسيس بنوك رقمية، من شأنها استقطاب أصحاب المشاريع المبتكرة في هذا المجال من دخول سوق المنافسة.

المطلب الثاني: أوجه التشابه و الاختلاف بين الدراسات السابقة.

الفرع الأول: أوجه التشابه بين الدراسات السابقة.

- 1- **من حيث المتغيرات:** تم اتخاذ خدمات الصيرفة المفتوحة أو أحد ركائزها الأساسية مثل الشمول المالي و التكنولوجيا المالية كأحد المتغيرات في الدراسات السابقة.
- 2- **من حيث الأهداف:** هدفت كل من دراسة (سامية)، أثر التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية (دراسة قياسية باستعمال بيانات بانل للفترة 2016/2020)، (2022) و دراسة (أمينة، 2024) إلى تحديد مفهوم شركات التكنولوجيا

المالية و أثر استخدامها، فرص نجاحها و تحدياتها في الدول العربية، و قد تمحورت كل من دراسة ، (Ni, 2020) ، (Rutto) ، banking adoption intention among Kenyan commercial banks Determinants of open (2022) حول معرفة أهم المحددات التي تؤثر على نية تبني الأفراد للخدمات المصرفية المفتوحة.

3- من حيث النتائج: اتضح من الدراسات السابقة اتفاق كل من (Sople, 2022) و (Rutto) ، banking adoption intention among Kenyan commercial banks of open (2022) و (رشيدة، الصيرفة المفتوحة ثورة في القطاع المالي: التحديات و الفرص، 2023) على أن انخفاض تكلفة التكنولوجيا المالية تعمل على خفض تكلفة عروض المنتجات الجديدة، و بالتالي يمكن لبرنامج الخدمات المصرفية المفتوحة زيادة النشاط المصرفي من خلال توفير الوصول إلى بيانات العملاء وتمكين المدفوعات بتكاليف منخفضة.

الفرع الثاني: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة.

1- من حيث فترة الدراسة: اختلفت فترة الدراسة بين الدراسات السابقة، حيث كانت محصورة بين سنتي: 2020-2024

و يعود ذلك أساسا إلى أن استخدام تقنيات الصيرفة المفتوحة تم اعتمادها في العشرة الأخيرة في العديد من الدول.

2- من حيث عينات الدراسة: اتخذ كل من (Michel, 2023)، (Sople, 2022)، (Rutto) ، banking adoption intention among Kenyan commercial banks Determinants of open (2022) و (صلاح علي، 2020) موظفي البنوك كعينة للدراسة، أما (أمينة، 2024) و (سامية، أثر التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية (دراسة قياسية باستعمال بيانات بانل للفترة 2020/2016)، 2022) فقد اتخذت مجموعة من الدول العربية كعينة للدراسة حيث اعتمدت على جمع معلومات إحصائية حول استخدام قائمة معينة من الدول للتكنولوجيا المالية و تأثيرها على الخدمات المالية.

3- من حيث منهجية الدراسة: اختلفت دراسة (سامية، أثر التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية (دراسة قياسية باستعمال بيانات بانل للفترة 2020/2016)، 2022) عن بقية الدراسات حيث قامت بالاعتماد على أسلوب السلاسل الزمنية المقطعية panel data استنادا على معطيات موقع البنك الدولي للدول عينة الدراسة كما تم استخدام الطرق القياسية بهدف الوصول إلى النتائج، أما بقية الدراسات فقد استخدمت النهج الوصفي التحليلي من خلال استبيانات و مقابلات قامت بها على مستوى عينة الدراسة.

4- من حيث فترة الدراسة: اختلفت فترة الدراسة بين الدراسات السابقة، حيث كانت محصورة بين سنتي: 2020-2024

و يعود ذلك أساسا إلى أن استخدام تقنيات الصيرفة المفتوحة تم اعتمادها في العشرية الأخيرة في العديد من الدول.

المطلب الثالث: علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة .

بناء على ما طرحته الدراسات السابقة حول الصيرفة المفتوحة، العوامل المؤثرة في تطويرها و علاقتها بالخدمات المصرفية للبنوك و ما توصلت

إليه من نتائج و ما أفرزته من توصيات فقد استفادت الدراسة الحالية من سابقاتها في العديد من الجوانب أهمها:

- التركيز على العنصر المشترك في الدراسات السابقة و المتمثل في الخدمات المصرفية المفتوحة و اعتباره كمتغير مستقل، أما الخدمات المالية و المصرفية للبنوك تعتبر متغيرا تابعا.

- تحديد منهج الدراسة المناسب للموضوع (المنهج الوصفي) و اختيار المتغيرات المناسبة في تصميم الدراسة.

- تكوين تصور للإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة و التعرف على أهم مصادر البحث المتعلقة بالموضوع خاصة النظرية منها.

خلاصة الفصل الثاني

خلاصة

خلصنا مما سبق أن للخدمات المصرفية المفتوحة تأثيرا واضحا على الخدمات المالية و المصرفية للبنوك، و يظهر ذلك جليا من خلال التغييرات الجذرية الحاصلة في طرق و كيفية تقديم الخدمات المالية و المصرفية من جهة، و سرعة الحصول عليها بسهولة، بجودة عالية و بتكاليف أقل من جهة أخرى، و قد حدثت تلك التغييرات بفضل ابتكارات التكنولوجيا المالية، التي أدت إلى تحقيق الشمول المالي بجميع أبعاده، بالإضافة إل تحقيق التمويل الجماعي من خلال إنشاء المنصات الرقمية لشركات التكنولوجيا المالية التي أصبحت بمثابة وسيط بين البنوك و العملاء، مما يؤدي إلى ابتكار خدمات مالية و مصرفية جديدة و في مجالات مختلفة كم يمكن لجميع فئات المجتمع الاستفادة من هذه الخدمات المبتكرة.

الفصل الثالث

تجربة الصيرفة المفتوحة في دول العالم

تمهيد :

يظهر مدى انتشار الخدمات المالية المفتوحة من خلال استراتيجية الشمول المالي، و قدرة شركات التكنولوجيا المالية على توفير الخدمات المالية في أمور الحياة اليومية في أقصر وقت ممكن و بأقل تكلفة، حيث تساعد العائلات و الشركات على التخطيط للأهداف طويلة الأجل و حالات الطوارئ غير المتوقعة.

بعد الأزمة المالية لسنة 2008 ظهر نقص ملحوظ في ثقة العملاء بالبنوك التجارية، و تجلّى ذلك واضحا خلال فترة جائحة كوفيد 19، مما أدى إلى الاتجاه نحو المعاملات المالية المبتكرة التي تعرضها شركات التكنولوجيا المالية، حيث تتميز بجودتها العالية، قلة تكلفتها و سرعة إنجازها، فمن المرجح أن يستخدم الناس خدمات مالية مبتكرة في مجالات شتى مثل الائتمان و التأمين لبدء الحياة التجارية و توسيعها و الاستثمار في التعليم أو الصحة و إدارة المخاطر و مواجهة الصدمات المالية و هو ما يمكن أن يحسن حياتهم بشكل عام.

قد وفرت البلدان التي حققت أكبر قدر من التقدم نحو الشمول المالي بية تنظيمية و سياسة مواتية، و شجعت المنافسة التي تسمح للبنوك و المؤسسات غير مصرفية بالابتكار و توسيع الوصول إلى الخدمات المالية و المصرفية، و مع ذلك يجب أن يكون هذا الفضاء المبتكر الذي يشجع على المنافسة مصحوبا بإجراءات و لوائح تنظيمية مناسبة لحماية المستهلك لضمان توفير الخدمات المالية بشكل يتسم بالمسؤولية. و سنقوم نم خلال هذا الفصل بعرض تجارب تبني الخدمات المصرفية في مجموعة من الدول في مناطق مختلفة من العالم.

المبحث الأول: نظرة شاملة حول تجربة الصيرفة المفتوحة في دول العالم

بشكل عام يؤدي إدخال سياسات الخدمات المصرفية المفتوحة (OB) إلى زيادة دخول التكنولوجيا المالية عبر مجموعة واسعة من الخدمات المالية، في حين أن هذا النوع من الخدمات يؤدي بشكل لا لبس فيه إلى زيادة المنافسة في القطاع المالي و المصرفي، و يعود ذلك أساسا إلى ظهور شركات التكنولوجيا المالية التي تعتبر وساطة مالية تعمل على تغذية النمو الاقتصادي من خلال وظيفتين أساسيتين، تتمثل الأولى في تحويل طبيعة المتطلبات المالية على سبيل المثال تحويل الودائع إلى قروض عقارية، أما الوظيفة الثانية فتمثل في توفيق خدمات الوساطة المالية أو التوفيق بين المعاملات المالية عن طريق الجمع بين الوكلاء الاقتصاديين ذوي الاحتياجات التكميلية مثل الأشخاص و الشركات الذين يبحثون عن رأس المال مع أولئك الذين لديهم فائض في رأس المال. فيما يلي سنقوم بعرض أهم التطورات التي شهدتها انتشار شركات التكنولوجيا المالية عبر دول العالم.

المطلب الأول: شركات التكنولوجيا المالية في دول العالم

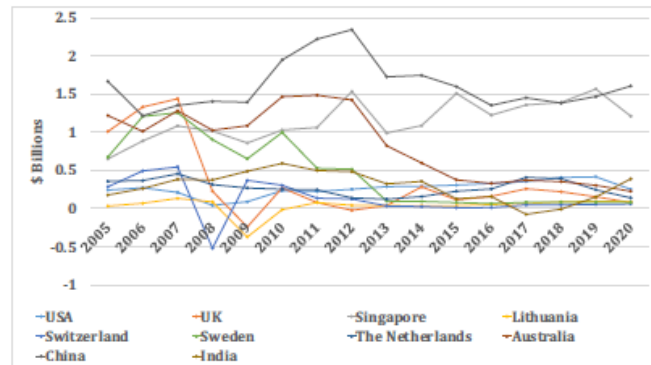
من أجل إلقاء الضوء على الوساطة المالية و القطاع المصرفي سنعرض البيانات السنوية على مستوى البنوك التجارية م مصارف الادخار في عشر دول مختلفة تتمثل في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، سنغافورة، لتوانيا، سويسرا، السويد، هولندا، أستراليا، الصين و الهند، و لقد اخترنا هذه الدول بناء على معيارين من معايير التكنولوجيا المالية، الأول يكمن في كونها من الدول التي تتصدر مؤشر التكنولوجيا المالية العالمية، حسب (Victor, Efthimios, & Marcos, 2022, p. 04) يتمثل مؤشر التكنولوجيا المالية العالمية في قاعدة بيانات عملية أنشأتها شركات التكنولوجيا المالية Findexable و التي تؤكد قوة النظم الإيكولوجية لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة في كل بلد، أما المعيار الثاني فيتمثل في كون معظم هذه البلدان تتمتع بمعدل اعتماد مرتفع وفقا لمؤشر اعتماد التكنولوجيا المالية العالمي.

الفرع الأول: مؤشر الربحية في بنوك دول العينة قيد الدراسة

يعتبر مؤشر الربحية من أهم مؤشرات التي تبين صولة القطاع المصرفي، و سنعرض في الشكل التالي المتوسطات المرجحة لربح أو خسارة البنوك في الدول العشرة خلال الفترة الزمنية الممتدة من 2005 إلى 2020.

الشكل (03-01) متوسط ربح/خسارة البنوك في المناطق التي تتمتع بأنظمة بيئية قوية للتكنولوجيا المالية.

مؤشر الربحية في بنوك دول العينة قيود الدراسة



المصدر (Victor, Efthimios, & Marcos, 2022, p. 06)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدل الربحية في القطاع المصرفي للولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في دول الاتحاد الأوروبي لأن القطاع المصرفي للولايات المتحدة الأمريكية يعد أكثر تركيزاً حيث تملك 6 بنوك 60% من إجمالي الأصول.

في المناطق الرئيسية للعالم كان الانخفاض الكبير في ربحية البنوك مدفوعاً بعدد حالات التخلف عن السداد و استنزاف سيولة السوق و زيادة المخاطر لمعظم الأصول، و مع ذلك فبالنسبة لمنطقة اليورو حدث الانخفاض الأكثر اهتماماً سنة 2009 بسبب أزمة الديون السيادية، و في جميع المناطق باستثناء آسيا و المحيط الهادي نشهد انخفاضاً أيضاً بين سنتي 2019 و 2020 و أكثر حدة في أمريكا الشمالية نتيجة الأرباح المحتجزة لتغطية خسائر محتملة عن جائحة كوفيد 19.

في الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، السويد، لتوانيا، سويسرا و هولندا انخفضت أرباح البنوك في الفترة الممتدة ما بين 2007 و 2009 و من ناحية أخرى لم تؤثر الأزمة العالمية بشكل كبير على البنوك في الصين، الهند، سنغافورة، أستراليا، لكن هناك اتجاه نحو الانخفاض بعد سنة 2012 بالنسبة لمعظمها.

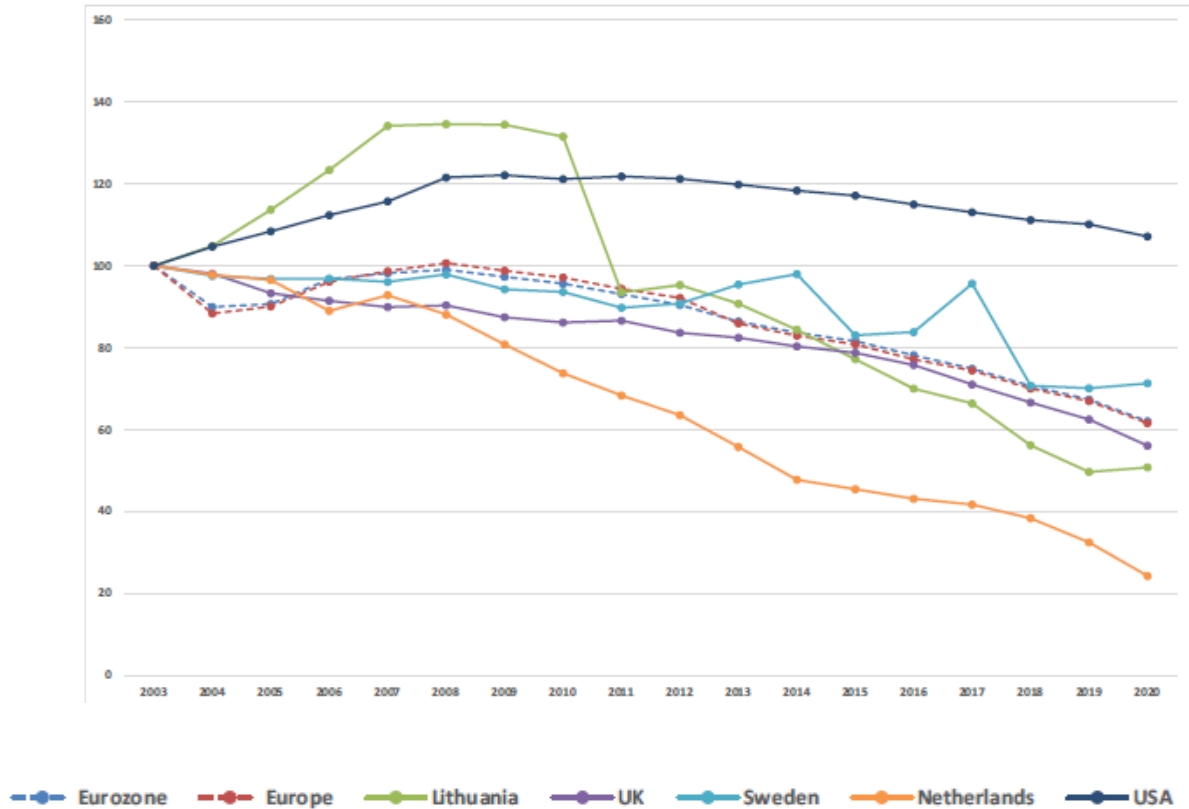
الفرع الثاني: تأثير انتشار شركات التكنولوجيا المالية على البنوك

حسب (Victor, Efthimios, & Marcos, 2022, p. 08) فقد أظهرت الدراسات التي تبحث

في النطاق المؤسسي للشركات القابضة للبنوك كيف حدثت على مدار ثلاثين سنة الماضية زيادة كبيرة في الأصول المصرفية

المخصصة للشركات غير مصرفية، و يعود السبب في ذلك إلى تحول السوق المصرفي من النموذج التقليدي إلى النموذج الرقمي، و سنعرض من خلال الشكل الموالي تغير عدد فروع البنوك في كل من منطقة اليورو، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، لتوانيا، السويد، و هولندا.

الشكل (03-02) عدد فروع البنوك في بعض المناطق التي تتمتع بأنظمة بيئية قوية للتكنولوجيا المالية.



المصدر (Victor, Efthimiyos, & Marcos, 2022, p. 09)

يبين الشكل أعلاه اتجاهها تنازليا واضحا في عدد فروع البنوك و يعود ذلك إلى تعدد المجالات التي تواجه فيها البنوك المنافسة و يسלט الضوء أساسا على الجهود المبذولة لزيادة القدرات الرقمية للبنوك في مجالات محددة من خلال الاستحواذ على التكنولوجيا المالية الرقمية و الاستثمار فيها، كما يمكن للمؤسسات المصرفية التقليدية أن تتمتع بالميزة التنافسية في مجالات محددة بسبب قدرتها على التحول في مرحلة النضج، أو كونها تفضل تطور الداخلي للحلول التقنية التي قد تعزز عملية التحول الرقمي الخاصة بها.

لم يكن المشهد التنافسي المتغير و التقدم في مجال الإبداع المالي هو وحده المسؤول عن التغيير الجذري الذي شهدته الصناعة المصرفية في العقود القليلة الماضية، بل ساهمت الضغوطات التنظيمية المتزايدة، التقدم التكنولوجي، تغيير تفضيلات العملاء و الاحتكاكات الجيوسياسية في تحول القطاع المصرفي.

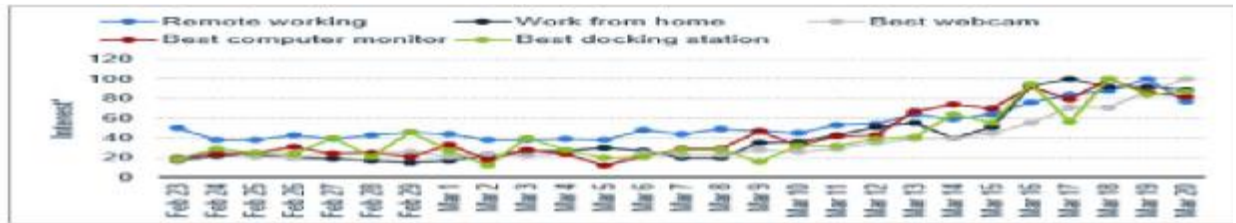
المطلب الثاني: الاستثمار في التكنولوجيا الناشئة في دول العالم (الدكاء الاصطناعي-البيانات الضخمة)

يعد الاستثمار في التكنولوجيا الناشئة بمثابة أحد أهم الموارد الاقتصادية، و قد ساهم و بشكل جذري في تغيير المفاهيم الاقتصادية التقليدية العالمية حول تعريف الموارد الاقتصادية و كيفية استخدامها.

الفرع الأول: التحول في أدوات الدفع غير النقدية و تطور الاستثمار في تكنولوجيا الاعلام و الاتصال

ساد التخوف على مستوى دول العالم، الأمر الذي أدى إلى التفكير في التباعد الاجتماعي مما أدى إلى التوقف التام للحياة في جائحة كورونا خاصة من مارس 2020 إلى جويلية 2020، و في ظل تلك الظروف و تداعياتها أصبحت تطبيقات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال هي السائدة في معظم معاملات النشاط الاقتصادي. حيث أن أغلب الشركات أغلقت و تحول العمل من خلال الأنترنت. سنعرض فيما يلي نسب تحول الأعمال إلى المنزل باستعمال الأنترنت

الشكل (03-03) نسب تحول الأعمال إلى المنزل



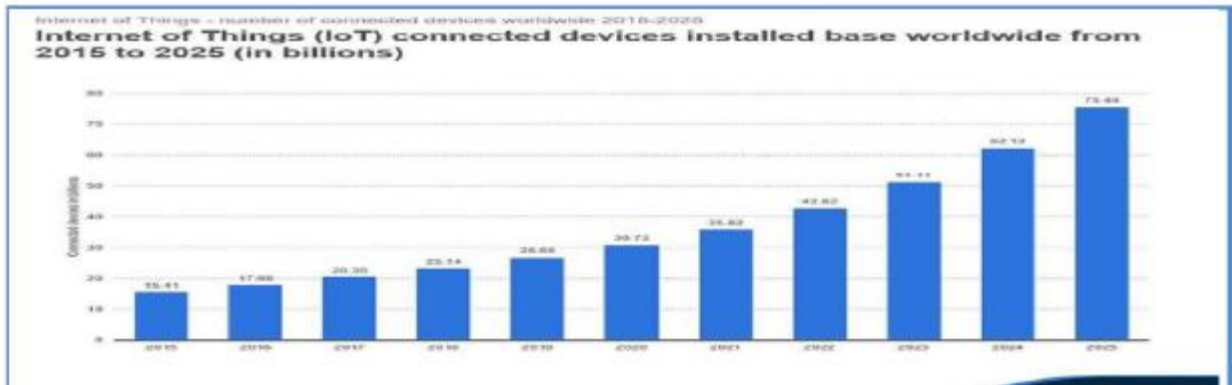
المصدر (هشام و حمزة جيلالي، تجارب دولية في تطبيقات التكنولوجيا الناشئة و الاقتصاد الرقمي - الإمارات - الصين -

قطر و مدى استفادة الجزائر منها، 2023، صفحة 04)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ الارتفاع في نسب المعاملات بالإنترنت بشتى أنواعها و ذلك باستعمال كل أنواع الأجهزة الإلكترونية، حيث أصبحت كل الطرق التقليدية للمعاملات مرفوضة في ظل الحظر الإجباري الذي فرضته الحكومات و الاكتفاء بالتواصل عن طريق الإنترنت.

فيما يلي سنعرض تطور قاعدة أنترنت الأشياء عبر العالم من خلال الشكل الموالي.

الشكل(03-04) قاعدة أجهزة أنترنت الأشياء عبر العالم (2015-2025)



المصدر (هشام و حمزة جيلالي، تجارب دولية في تطبيقات التكنولوجيا الناشئة و الاقتصاد الرقمي - الإمارات - الصين - قطر و مدى استفادة الجزائر منها، 2023، صفحة 04)

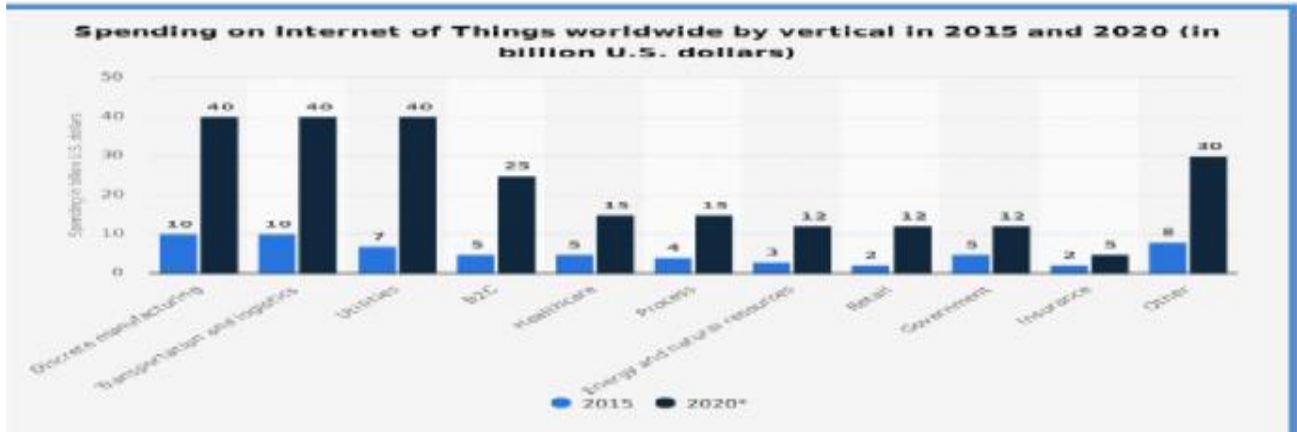
من خلال الشكل أعلاه يمكن ملاحظة توسع قاعدة أجهزة الأنترنت عبر العالم بوتيرة تصاعدية خاصة ابتداء من سنة 2019 حيث أدى الحظر المفروض خلال جائحة كوفيد 19 للجوء إلى المعاملات المالية عن بعد مما أدى إل تزايد استعمال كل وسائل الأنترنت التي تمكن من التواصل عن بعد، و بالتالي أصبحت كل المعاملات المالية تتم عن بعد عن طريق الأنترنت.

تظهر إحصائيات الإنفاق على أنترنت الأشياء IOT في المقارن بين سنتي 2015 و 2020 ارتفاعا مذهلا، في

سنة 2015

كان إنفاق أنترنت الأشياء في التصنيع المنفصل 10 مليارات دولار أمريكي و نفس القيمة بالنسبة للنقل، بينما وصلت قيمة الإنفاق على أنترنت الأشياء سنة 2020 إلى 40 دولار في المجالين. و يمكن أن يظهر ذلك من خلال الشكل الموالي.

الشكل (03-05) الإنفاق على أنترنت الأشياء عبر العالم بين 2015-2020 مليار دولار



المصدر (هشام و حمزة جيلالي، تجارب دولية في تطبيقات التكنولوجيا الناشئة و الاقتصاد الرقمي - الإمارات - الصين - قطر و مدى استفادة الجزائر منها، 2023، صفحة 05)

الفرع الثاني: التكنولوجيا الناشئة (الذكاء الاصطناعي - البيانات الضخمة)

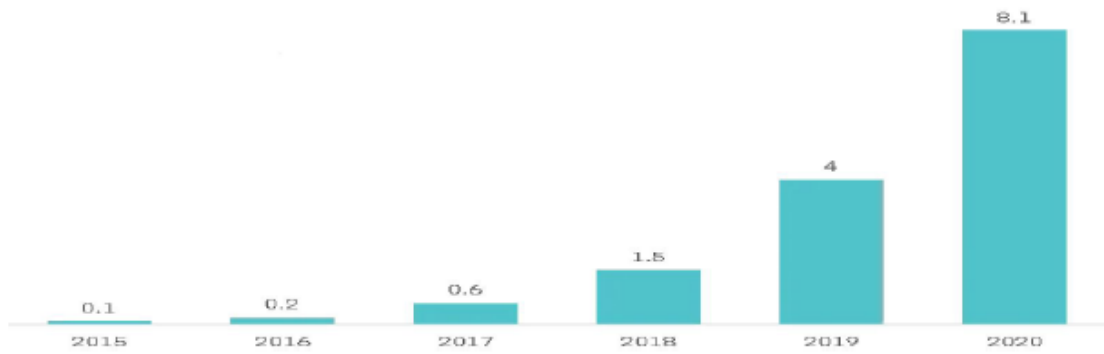
1-2 الذكاء الاصطناعي :

تشير التقارير المتخصصة حسب (هشام و حمزة جيلالي، تجارب دولية في تطبيقات التكنولوجيا الناشئة و الاقتصاد الرقمي - الإمارات - الصين - قطر و مدى استفادة الجزائر منها، 2023، صفحة 04) إلى الدور المتوقع لتقنيات الذكاء الاصطناعي على صعيد تمكين المجتمع المصري من تحقيق وفورات بقيمة تتجاوز 1 تريليون دولار بحلول عام 2030،

و بالمقابل تتوقع bw للشرق الأوسط (PwC Middle East) أن تساهم التكنولوجيا المالية ب 320 مليار دولار في إجمالي الناتج المحلي في منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة ذاتها، و نظرا للإمكانيات الهائلة للذكاء الاصطناعي في ظل الطلب المتزايد على الخدمات المالية عالية التقنية من قبل العملاء المهتمين بالتكنولوجيا المالية المتقدمة، لجأت العديد من المؤسسات المالية لتبني الذكاء الاصطناعي في إطار سعيها الحثيث نحو تحقيق الريادة في العصر الرقمي الذي أصبحت الأتمتة (Automation) إحدى أبرز ظاهره.

يظهر من خلال الشكل الموالي تعدد أسباب اعتماد الذكاء الاصطناعي في المؤسسات حيث يساهم في تقليص التكاليف حيث يدعم التنافسية، فقد قدر الذكاء الاصطناعي في التكنولوجيا المالية العالمية بنحو 7.91 مليار دولار أمريكي في عام 2020 و من المتوقع أن يصل إلى 26.67 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2026، و من المتوقع أن يصل أيضا يشهد السوق معدل نمو سنوي مركب بنسبة 23.17% خلال التوقعات (2021-2026).

الشكل (03-06) القيمة السوقية التي يديرها مستشار الروبوت ما بين (2015-2020) تريليون دولار

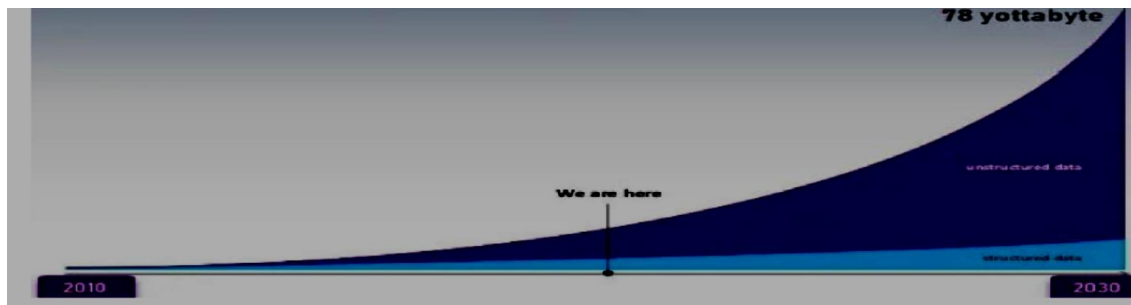


المصدر (هشام و حمزة جيلالي، تجارب دولية في تطبيقات التكنولوجيا الناشئة و الاقتصاد الرقمي - الإمارات - الصين - قطر و مدى استفادة الجزائر منها، 2023، صفحة 06)

2-2 البيانات الضخمة :

البيانات الضخمة هي كمية كبيرة من المعلومات المتنوعة التي تصل بأحجام متزايدة و بسرعة أعلى من أي وقت مضى، من مزايا (BigData) خدمة العملاء المحسنة، الكفاءة التشغيلية الأفضل، و اتخاذ القرار الأفضل. سنعرض من خلال الشكل الموالي توقعات استعمال البيانات الضخمة في الفترة ما بين 2010-2030

الشكل (03-07) مستقبل البيانات الضخمة



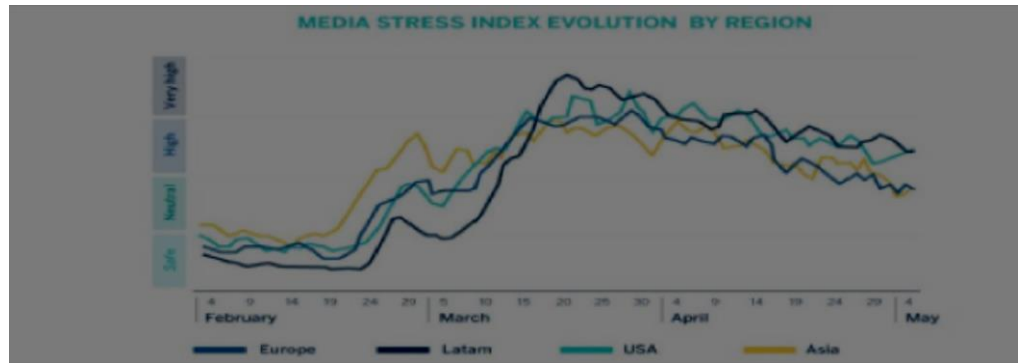
المصدر (هشام و حمزة جيلالي، تجارب دولية في تطبيقات التكنولوجيا الناشئة و الاقتصاد الرقمي - الإمارات - الصين - قطر و مدى استفادة الجزائر منها، 2023، صفحة 06)

من خلال الشكل أعلاه يمكن أن نتوقع استخدام البيانات الضخمة بشكل متزايد بوتيرة تصاعدية خلال السنوات القليلة القادمة، كونها تعد نقطة تحول بالنسبة للمؤسسات و لا تقل أهميتها عن الأترنت، لذلك يجب على كل المؤسسات أن تعتمد البيانات الضخمة في كل معاملاتها التجارية من أجل مواكبة المنافسة العالمية في مجال التكنولوجيا المالية.

2-3 العلاقة بين الذكاء الاصطناعي و البيانات الضخمة :

إن قدرة الذكاء الاصطناعي على مواكبة تحليل البيانات الضخمة هو السبب الرئيسي الذي يجعل الذكاء الاصطناعي و البيانات الضخمة لا ينفصلان في كثير من التطبيقات، حين ظهر مصطلح البيانات الضخمة انتبه الجميع إلى كون هذه البيانات ثروة ضخمة يجب الاستفادة منها في ابداء رؤى جديدة و اتخاذ قرارات أكثر رشدا للصناعة التي تنتمي إليها هذه البيانات، ما أوجد الحاجة إلى تطوير خوارزميات الذكاء الاصطناعي لإنجاز تلك المهمة و يظهر ذلك من خلال الشكل التالي.

الشكل (03-08) العلاقة بين البيانات الضخمة و الذكاء الاصطناعي



المصدر (هشام و حمزة جيلالي، تجارب دولية في تطبيقات التكنولوجيا الناشئة و الاقتصاد الرقمي - الإمارات - الصين -

قطر و مدى استفادة الجزائر منها، 2023، صفحة 06)

المطلب الثالث: تجربة الخدمات المصرفية المفتوحة في الدول العربية.

ظهرت في الآونة الأخيرة تحديات كبيرة تواجه القطاع المالي و المصرفي العربي، حيث أصبح من الضروري مواكبة موجة التطور الحادثة على مستوى الخدمات المالية و المصرفية العالمية، سنتطرق فيما يلي إلى أهم ما يميز تجربة الخدمات المصرفية المفتوحة في الدول العربية.

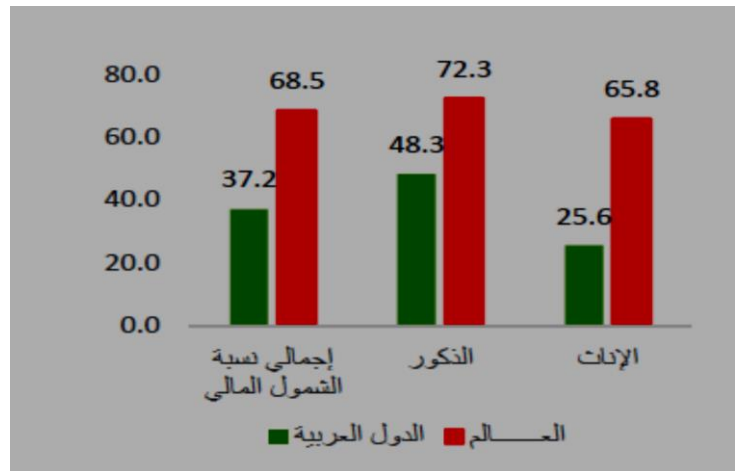
الفرع الأول: تطور مؤشرات الشمول المالي في الدول العربية بين عامي 2011 و 2017.

يجدر بالذكر أن توسيع قطاع الشمول المالي و تطويره لا يعد بحد ذاته هدفا، بل هو وسيلة لتحقيق غاية كبرى متمثلة في توسيع نطاق الخدمات المصرفية المفتوحة و كذلك مجال استخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية، سنعرض في ما يلي تطور قطاع الشمول المالي في الدول العربية خلال الفترة الزمنية 2011-2017.

1-1 امتلاك سكان المنطقة العربية لحسابات مالية :

حسب (حنان ا.، 2020، صفحة 18) فقد بلغت نسبة السكان البالغين الذين لديهم حسابات لدى المؤسسات المالية 37.2% سنة 2017 سنعرض من خلال الشكل الموالي نسب امتلاك السكان البالغين لحسابات مالية في الدول العربية مقارنة بنسب امتلاك سكان العالم للحسابات المالية

الشكل (03-09) نسب امتلاك سكان الدول العربية لحسابات مالية إلى إجمالي سكان العالم



المصدر (حنان ا.، 2020، صفحة 18)

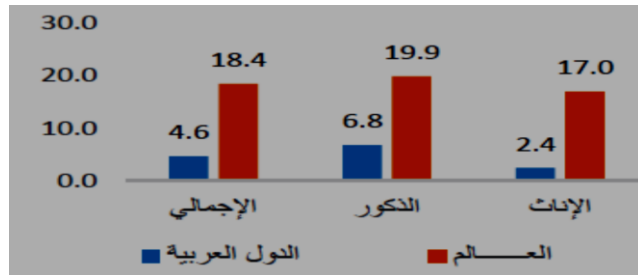
بفضل جهود الدول العربية لزيادة الشمول المالي، ارتفعت نسبة سكان الدول العربية البالغين الذين يملكون حسابات في مؤسسات مالية إلى إجمالي السكان البالغين من 23.3% سنة 2011 إلى 37.2% سنة 2017.

رغم التحسن المشار إليه سابقا لاتزال المنطقة العربية من أقل المناطق الجغرافية من حيث مستويات الشمول المالي على مستوى عدد من المؤشرات ذات علاقة، يظهر من خلال الشكل (03-09) الاختلاف جليا بين نسبة امتلاك سكان الدول العربية لحسابات مالية و نسبة سكان العالم الذين يمتلكون حسابات مالية، خاصة بالنسبة للفئة النسوية فهي لا تتجاوز 25.6% مقارنة بنسبة 65.8% لنساء العالم.

2-1 استخدام بطاقات الائتمان :

حسب (حنان ا.، 2020، صفحة 18) بلغت نسبة امتلاك سكان المنطقة العربية لبطاقات الائتمان نسبة 4.6% سنة 2017 كما سيظهر من خلال الشكل الموالي.

الشكل (03-10) امتلاك بطاقات الائتمان لسكان الدول العربية



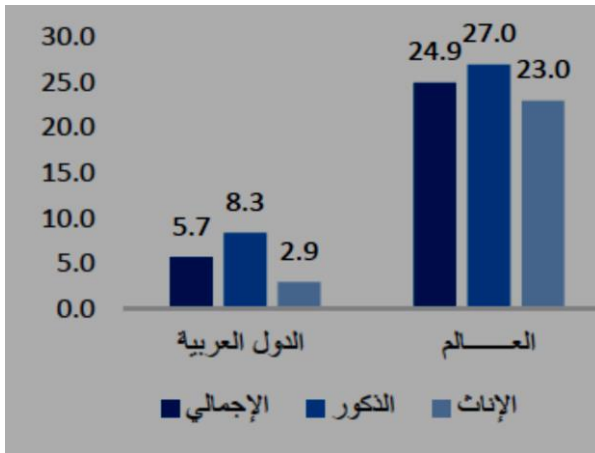
المصدر (حنان ا.، 2020، صفحة 18)

يظهر من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن نسبة امتلاك سكان المناطق العربية لم تتعدى 4.6% سنة 2017 و هي نسبة منخفضة بالقياس بالنسبة المماثلة على مستوى العالم و التي بلغت 18.4%.

3-1 نسبة استخدام الخدمات المالية عبر الهاتف النقال و الشبكة الإلكترونية :

بلغت نسبة مستخدمي الخدمات المالية عبر الهاتف النقال و الشبكة الإلكترونية 5.7% سنة 2017، سنعرض في الشكل الموالي بين نسبة مستخدمي الخدمات المالية عبر الهاتف النقال و الشبكة الإلكترونية في المنطقة العربية مقارنة بالنسبة المماثلة على مستوى العالم

الشكل (03-11) نسبة استخدام الخدمات المالية عبر الهاتف النقال



المصدر (حنان ا.، 2020، صفحة 16)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تدني نسبة مستخدمي الخدمات المالية عن طريق الهاتف النقال و الشبكة الإلكترونية في الدول العربية مقارنة بالنسبة المماثلة على مستوى العالم فهي لا تتعدى 5.7% بينما بلغت 24.9% على مستوى العالم.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الشمول المالي في الدول العربية .

يعد الشمول المالي شرطا أساسيا لمواجهة تحديات الفقر و البطالة خاصة في الدول العربية التي تظهر مختلف التقارير أنها المنطقة الوحيدة في العالم التي ازدادت و تزيد فيها نسبة الفقر منذ عام 2010 مما يجعل الحاجة ملحة لتوسيع نطاق الشمول المالي. فكل استراتيجية للشمول المالي تقوم على عاملي التكنولوجيا المالية و التنمية الرقمية، و قد قامت (سامية، أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في الدول العربية- دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 2016-2020، 2022، صفحة 158) بإلقاء الضوء على أهم مؤشرات الشمول المالي الرقمي في الدول العربية.

1-2 مؤشر استخدام الأنترنت: يستلزم التطور المستمر للاقتصاد الرقمي تمكين كافة فئات السكان النفاذ إلى خدمات الاتصالات و تقنية المعلومات من خلال الأنترنت، سواء على مستوى الأسر أو الشركات أو المؤسسات الحكومية بما يساعد على انخراط هذه الفئات في منظومة بناء و تطوير الاقتصاد الرقمي.

أشار موقع Internet Word Stats وهو موقع عالمي يعرض أحدث مستخدمي الإنترنت في العالم وإحصائيات السكان وبيانات وأبحاث السوق، سنعرض في الجدول المالي أهم الإحصائيات لاستخدام مؤشر الإنترنت في الدول العربية لسنة 2020.

الجدول (03-01) إحصائيات استخدام الإنترنت في الدول العربية لسنة 2020

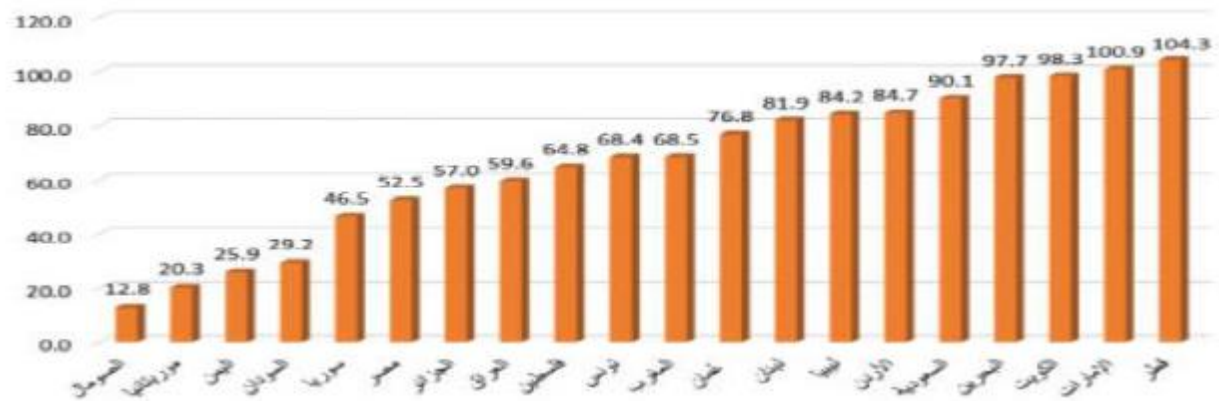
الدولة	النسبة المئوية لاستخدام الإنترنت لسنة 2020
قطر	104.3%
الإمارات العربية المتحدة	100.9%
الكويت	98.3%
البحرين	97.7%
السعودية	90.1%
الأردن	84.7%
ليبيا	84.2%
لبنان	81.9%
سلطنة عمان	76.8%
المغرب	68.5%
تونس	68.4%
فلسطين	64.8%
العراق	59.6%
الجزائر	57%
مصر	52.5%
سوريا	46.5%
السودان	29.2%
اليمن	25.9%
موريتانيا	20.3%
الصومال	12.8%

المصدر (من إعداد الطالبتين) استنادا على (سامية، أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في الدول العربية- دراسة

قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 2016-2020، 2022، صفحة 158)

استنادا إلى نتائج الجدول (03-01) يمكن الحصول على المخطط التالي الذي يمثل نسبة استخدام الإنترنت في الدول

الشكل (03-12) نسبة استخدام الأنترنت في الدول العربية لسنة 2020



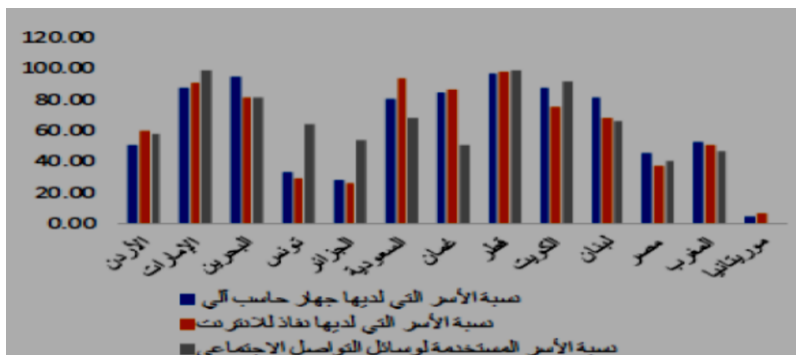
المصدر (سامية، أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في الدول العربية- دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 2020-2016، 2022، صفحة 159)

من خلال الشكل (03-11) نلاحظ احتلال دول الخليج العربي للمراتب الأولى في استخدام الأنترنت مقارنة ببقية الدول العربية، يشير تقرير موقع Internet Word Stats إلى تطبيقات التواصل الاجتماعي هي الأكثر استخداما للأنترنت في الدول العربية، في المقابل لا تزال استخدامات التجارة الإلكترونية محدودة، كما تستخدم خدمات الحكومة الإلكترونية و الخدمات المالية في نطاق محدود، حيث يشكل عدم القدرة على تحمل تكاليف الأنترنت عاملا رئيسيا لذلك لا سيما في الدول العربية النامية.

2-2 مؤشر الاستثمار في خدمات الاتصالات و تقنية المعلومات :

سنعرض من خلال الشكل الموالي نسب الاستثمار في خدمات الاتصالات و تقنية المعلومات في الدول العربية.

الشكل (03-13) استخدام الأسر لخدمات الاتصال و تقنية المعلومات



المصدر (سامية، أثر التكنولوجيا المالية على الشمول المالي في الدول العربية- دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 2020-2016، 2022، صفحة 159)

تصدر دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي بشكل عام للدول العربية في هذه المؤشرات حيث تصدر قطر الدول عربية من حيث نسبة الأسر التي لديها حاسب آلي بنسبة 97.2%، و التي لديها نسبة النفاذ إلى الأنترنت بنسبة 98%، و المستخدمة لنسبة التواصل الاجتماعي بنسبة 99%، كذلك ترتفع النسب المماثلة في باقي دول مجلس التعاون لدول الخليج إلى ما يفوق 80%، في المقابل نجد هذه النسب لا تزال متدنية في عدد من الدول العربية، حيث لا تتعدى 40% من الأسر مما يحد من قدرة هذه الدول في التفاعل الإيجابي مع الاقتصاد الرقمي، كما كانت هذه الدول الأقل مرونة في مواجهة الصدمة الناتجة عن جائحة كوفيد 19 مثل موريتانيا، تونس، مصر و تلحق بهم الجزائر بنسب منخفضة فيما يخص الأسر التي لديها جهاز حاسب آلي و التي لديها نفاذ للأنترنت.

المبحث الثاني: تجارب دول ناجحة في مجال الخدمات المصرفية المفتوحة.

تبين الأرقام و الإحصائيات بوضوح مساهمة الخدمات المصرفية المفتوحة في أهم و أكبر اقتصادات الدول المتقدمة و الناشئة عالميا، خاصة إذا تعلق الأمر بكل من الصين، المملكة العربية السعودية و الولايات المتحدة الأمريكية، و تأتي هذه الدراسة لتبين الدور الذي تلعبه كل من تطبيقات التكنولوجيا المالية، الشمول المالي و تطور الاقتصاد الرقمي في تطوير الخدمات المالية في القطاع المصرفي بصفة خاصة و القطاعات الاقتصادية بصفة عامة.

المطلب الأول: التكنولوجيا المالية كآلية لدعم الشمول المالي في الصين.

تعتبر الصين من الدول المتفوقة تكنولوجيا خاصة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث يعتبر الدفع الإلكتروني و التجارة الإلكترونية من الخدمات المالية الرئيسية في البلاد. كما يوفر الشمول المالي عدة فوائد لمستخدمي الخدمات المالية و الحكومات و الاقتصاد مثل: زيادة الوصول إلى التمويل بين الأفراد الفقراء، و الحد من تكلفة الوساطة المالية للبنوك، و تخفيض النفقات.

في الصين لا يستطيع معظم المواطنين اليوم تذكر آخر مرة حملوا فيها محفظة نقود لأنهم ببساطة يستعملون الهاتف المحمول لدفع كل الخدمات المتعلقة بالبقالة، فواتير المطاعم، بالإضافة إلى فواتير الخدمات و المواصلات العامة. يشير تقرير 100 fintech لسنة 2019 إلى أن 80% من سكان الصين يستعملون الهاتف المحمول لتسديد كل مدفوعاتهم. و يعتبر

ذلك أحد أهم ثمار جهود التنمية و الشمول المالي الذي خاضته الحكومة على مدار سنوات منذ انطلاق سياسة الإصلاح و الانفتاح سنة 1979.

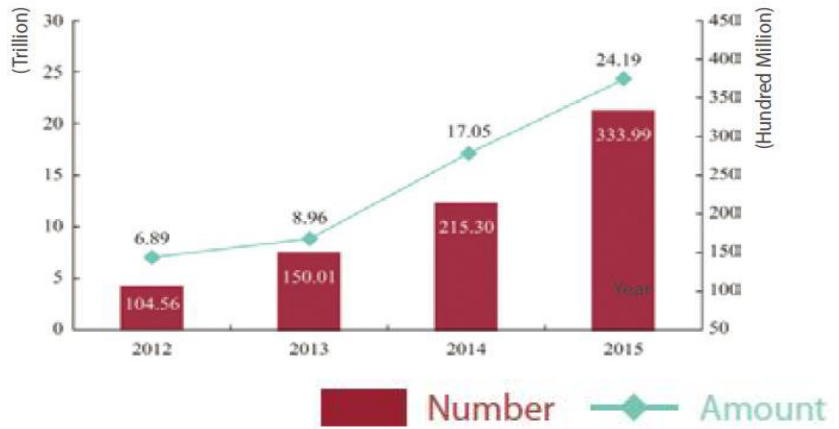
الفرع الأول: واقع الشمول المالي في الصين.

حسب (نور الهدى و عبد الله، 2023، صفحة 167) اعتبرت الصين الشمول المالي مهما لتحقيق مجتمعا مزدهرا و هو ما تم توضيحه في الخطة الاستراتيجية الوطنية لتعزيز تنمية الشمول المالي (2016-2020) و التي تمت الموافقة عليها من طرف المجموعة القيادية المركزية. هدفت الخطة إلى تحسين جودة الخدمات و المنتجات المالية، مع التركيز على المشاريع الصغيرة و المتوسطة، سكان الريف، ذوي الدخل الضعيف، الفقراء المعوقين و كبار السن، باعتبارهم العملاء المستهدفين للشمول المالي بهذه الخطة تم اتخاذ مجموعة واسعة من تدابير السياسة، بما في ذلك السياسات النقدية و السياسات الضريبية، كما شجعت على استخدام التكنولوجيا المالية لتقليل التكلفة التشغيلية و التواصلية لخدمة العملاء و تشجيع الابتكار في المنتجات المالية لتعزيز الشمول المالي.

1-1 الشمول المالي الرقمي في الصين :

في هذا السياق تحول رواد الأعمال في الصين إلى التقنيات الجديدة لا سيما البرامج و المنصات الرقمية كوسيلة أكثر كفاءة لتقديم الخدمات المالية للأفراد و الشركات الصغيرة و المتوسطة. تشمل أهم أشكال التكنولوجيا المالية *fintech* بوتيرة متزايدة المدفوعات عبر الهاتف المحمول، التحويلات المالية، الإقراض عبر الأنترنت و التمويل الجماعي، و يظهر ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل (03-14) تطور حجم معاملات الدفع عبر الأنترنت لمؤسسات الدفع المحلية غير المصرفية

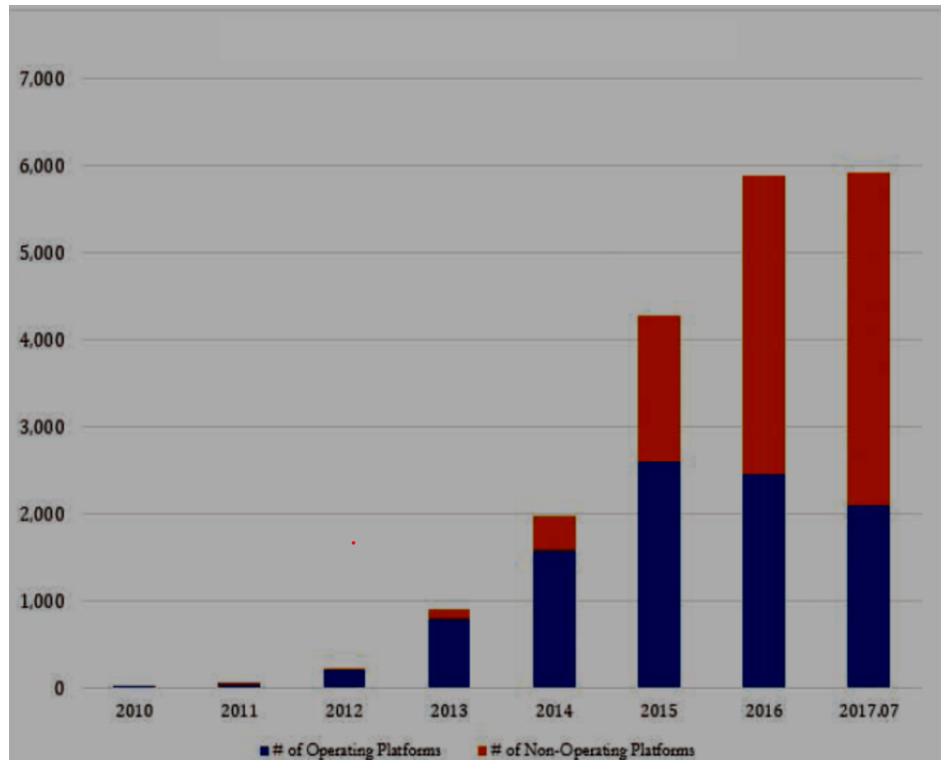


المصدر (نور الهدى و عبد الله، 2023، صفحة 167)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تزايد حجم المعاملات الدفع عبر الأنترنت بوتيرة سريعة ابتداء من سنة 2013، و يعود هذا التحول السريع إلى النمو الهائل في منصات نظير إلى نظير (p2p) الذي بدأ منذ سنة 2007 كاستجابة سوقية ديناميكية لفجوة التمويل التي كان يواجهها كل من الأفراد و رجال الأعمال، حيث تتفوق منصات (p2p) على النظام المصرفي في الوصول إلى المشاريع و الأعمال التجارية التي تحتاج إلى تمويل، تجذب هذه المشاريع المستثمرين الذين يسعون إلى تحقيق عوائد أعلى من معدلات الفائدة المنخفضة (1.5% سنويا) التي تقدمها البنوك على الودائع الادخارية.

بحلول يوليو 2017 وصل عدد المنصات (p2p) إلى 5029 منصة مع أكثر من 1.09 تريليون يوان أي ما يعادل (162 مليار دولار أمريكي) في شكل قروض مستحقة، أكثر من عشرة أضعاف مستوى إقراض (p2p) قبل عامين فقط. و يعود ذلك أساسا إلى التطور الكبير على مستوى عدد منصات التشغيل و المنصات غير معنية بالتشغيل كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل (3-15) تطور عدد منصات (p2p) في الصين بين 2010-2017 (تراكمي)



المصدر (نور الهدى و عبد الله، 2023، صفحة 168)

من خلال الشكل أعلاه يمكن أن نستنتج أن تطور عدد المنصات الرقمية بنوعيتها (منصات التشغيل Operating Platform) و (منصات غير التشغيل Platform) في الصين يعود أساسا إلى أهم الإنجازات التي حققتها شركات التكنولوجيا المالية في توسيع سوق خدماتها مستندة إلى الويب.

حيث تمتلك شركة Alibaba و Tencent شركات مخصصة لخدمات الدفع الإلكتروني و هما Alipay و WeChatpay/Tenpay أكثر من 450 مليون و 600 مليون مشترك على التوالي يستخدمها الأفراد حيث تبين المدفوعات عبر الأنترنت بدلا من بطاقات الائتمان و الخصم، كما تبين رجحان المدفوعات غير النقدية في الصين، و في الوقت نفسه لا تخدم منصات (p2p) احتياجات الشركات الصغيرة و الصغيرة و المتوسطة للحصول على ائتمان تجاري فحسب بل تفرض أيضا المستهلكين الأفراد.

1-2 الیوان الرقمي الصيني :

تعد الصين من بين الدول الأوائل التي بحثت إمكانية إصدار عملة رقمية خاصة بها، لتواجه بذلك التحديات التي فرضتها العملات المشفرة بعد فترة قصيرة من ظهورها، و أيضا المخاطر التي قد تنجم عن اعتماد عملات مستقرة صادرة عن شركات أجنبية و لتحقيق انسجاما أكبر مع اعتمادها الكبير على المعاملات و المدفوعات الرقمية بشكل كبير في اقتصادها. أصبح الیوان الرقمي يمثل الصيني تحولا استراتيجيا في النظام المالي الصيني، حيث يجمع بين العملة الرقمية و التكنولوجيا المالية الحديثة، و سنقوم فيما يلي بعرض يتضمن نشأة هذه العملة، تطورها التاريخي و الدوافع التي دفعت بالحكومة الصينية للاستثمار بهذا النوع من العملات بالإضافة إلى آلية تشغيلها.

1-2-1 تعريف الیوان الرقمي :

عرف بنك الشعب الصيني الیوان الرقمي e-CNY على أنه النسخة الرقمية من العملة القانونية التي يصدرها بنك الشعب الصيني و يتم تشغيلها من قبل مشغلين مرخصين، و هو أداة دفع هجينة قائمة على القيمة على شبه الحسابات و على الحسابات مع وضع أداة إبراء قانونية لها الدلالات التالية:

✓ الیوان الرقمي هو العملة الرقمية التي يصدرها البنك المركزي، حيث يتضمن جميع الوظائف الأساسية للنقود، أي وحدة الحساب و وسيلة التبادل و مخزن القيمة، و بالتالي فهو العملة القانونية للصين، كما أنه النسخة الرقمية للعملة الورقية الصينية، و يعتبر التزاما للبنك المركزي اتجاه الجمهور، مدعوما بالائتمان السيادي، و له وضع العملة القانونية.

✓ يتبنى اليوان الرقمي نموذج إدارة مركزي و نظام تشغيل من مستويين، و يعود جق إصداره للدولة، فبنك الشعب الصيني هو المخول بإصداره للمتعاملين التجاريين المتمثلين في البنوك التجارية.

✓ اليوان الرقمي هو بديل بشكل أساسي عن النقد المتداول (MO) و سيتعايش مع الريميني (العملة الرسمية للصين)، فكلاهما التزامات على بنك الشعب الصيني اتجاه الجمهور مع نفس القيمة الاقتصادية و القانونية، و بالتالي سيصدر البنك اليوان الرقمي و الرمئي المادي في نفس الوقت.

✓ يعمل اليوان الرقمي كعملة رقمية للبنك المركزي بغرض التجزئة وفقا للاستخدام و الغرض من الاستخدام، كما يتم اصدار العملات الرقمية للبنك المركزي بغرض الجملة بشكل أساسي للمؤسسات مثل البنوك التجارية، بالإضافة إلى إصدار العملة الرقمية بغرض التجزئة للجمهور من أجل المعاملات اليومية.

1-2-2 نشأة اليوان الصيني :

حسب المصدر (لطيفة و عثمان، 2022-2023، صفحة 62) تعود نشأة اليوان الرقمي إلى الاهتمام المتزايد بالتكنولوجيا المالية و العملات الرقمية في الآونة الأخيرة، ما يعكس التزام الصين بالابتكار المالي و الرقمي، و تمثل هذه خطوة هامة نحو تحقيق تطورات في نظام الدفع بالاقتصاد الصيني. و قد قام (عثمان و وداد، 2022، الصفحات 344-345) بعرض أهم المحطات التي مر بها اليوان الرقمي فيما يلي:

✓ 2014: أسس بنك الشعب الصيني (البنك المركزي) فريق بحث حول العملات الرقمية للبنوك المركزية.

✓ 2015: أصدر البنك الصيني سلسلة من التقارير البحثية حول العملة الرقمية و النموذج المبدئي للعملة الرقمية للبنوك المركزية.

✓ 2016: أعلن بنك الشعب الصيني في جانفي أنه سيصدر عملة رقمية خاصة به.

✓ 2017: أسس بنك الشعب الصيني في جانفي معهد أبحاث العملات الرقمية.

✓ 2018: أعلن بنك الشعب الصيني أنه سيصدر عملة رقمية بالشراكة مع القطاع الخاص.

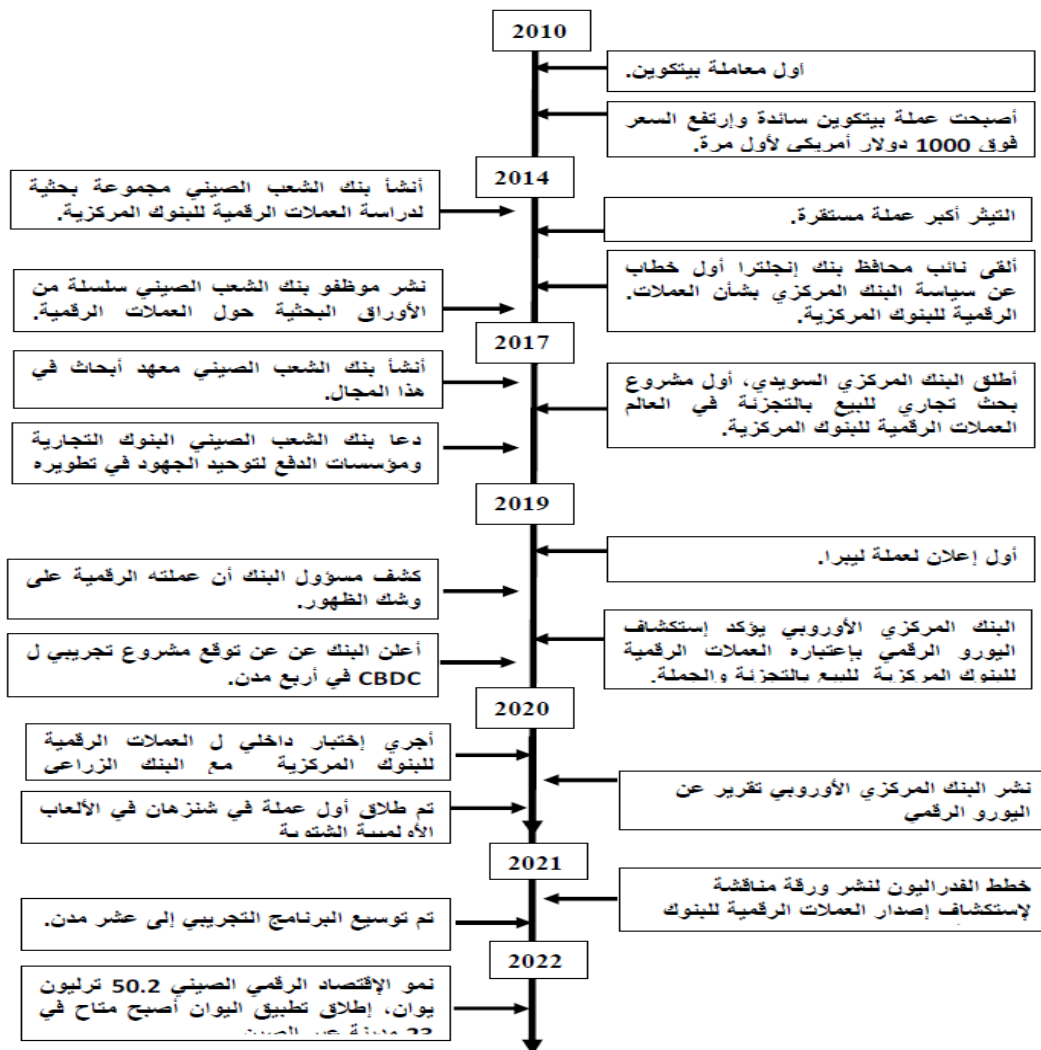
✓ 2019: أخبر بنك الشعب الصيني في شهر أوت أن العملة الرقمية الصادرة عنه ستستخدم نظام تشغيلي ثنائي المستوى.

✓ 2020: شهر أوت أعلن بنك الشعب الصيني أن اختبار العملة الرقمية سيبدأ في أربع مدن و هي: شنزن Senzen، سوزهو Suzhou، شيونغ Xiong'an ، أن و شنغدو Chengdou و أن العملة الرقمية ستكون في الألعاب الأولمبية الشتوية ببيكين.

✓ 2021: في أكتوبر وصل عدد المستخدمين حوالي 140 مليون مستخدم حسب بنك الشعب الصيني.

✓ 2022: أطلقت الصين تطبيق اليوان الرقمي للهواتف الذكية، و أصبحت متاحة ل 23 مدينة صينية.

الشكل (3-16) نشأة اليوان الرقمي مقارنة بالعملات الرقمية



المصدر (لطيفة و عثمان، 2023-2022، صفحة 63)

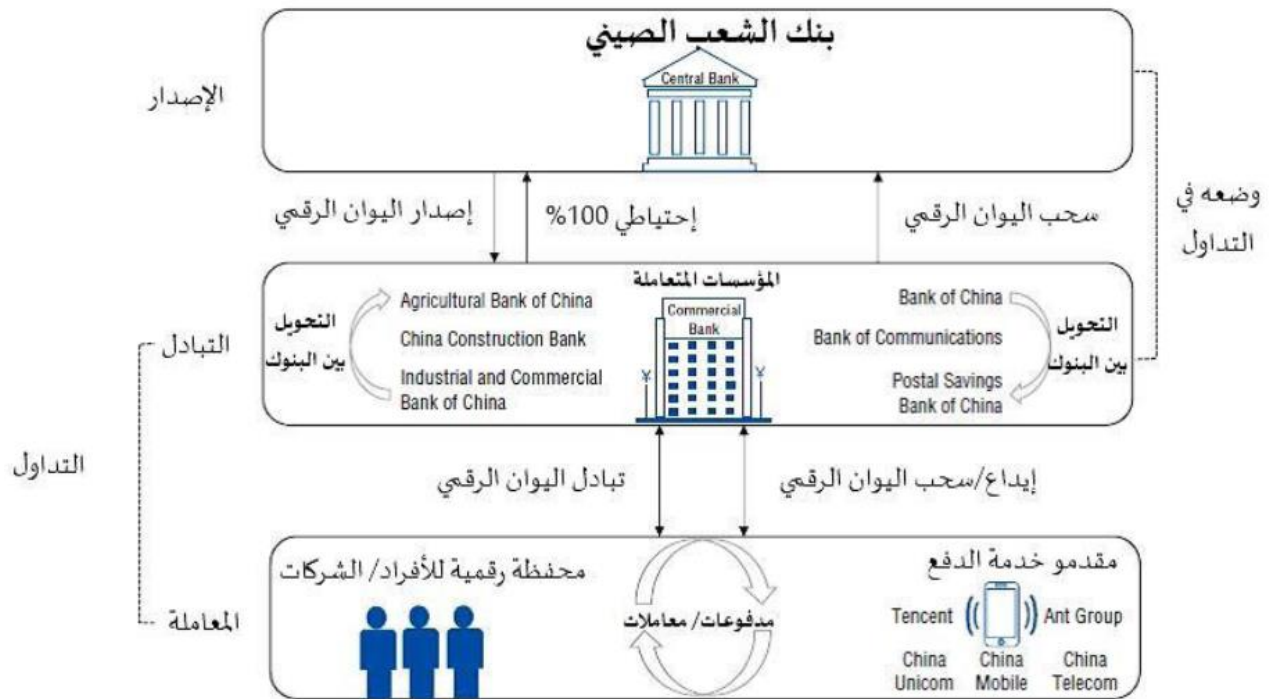
من خلال الشكل يلاحظ أن تاريخ اليوان الرقمي يعود إلى سنة 2014، حيث بدأ في هذه السنة البنك المركزي الصيني في دراسة إمكانية استخدام العملات المشفرة كوسيلة دفع رقمية. في سنة 2017 أجرى أبحاث و دراسات معمقة

بهذا الخصوص، إلى أن أعلن البنك رسمياً سنة 2019 عن انطلاق برنامج تجريبي للعملة و ذلك بأربع مدن صينية، و الهدف منها تحسين الكفاءة و تقليل التكلفة في الدفع و التحويلات المالية.

1-2-3 نظام تشغيل اليوان الرقمي :

إن اليوان الرقمي هو عملة رسمية تصدر عن البنك المركزي الصيني، و هي بذلك تتمتع بموثوقية عالية مثلها مثل النقود القانونية المستخدمة في العادة، لكن تفادياً لإبعاد دور البنوك التجارية في الاقتصاد الصيني، تبنى البنك المركزي مدخلا يوصف بثنائي المستوى، حتى يتيح لتلك البنوك الاندماج في عملية توزيع هذه العملة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (3-17) نظام التشغيل من مستويين لليوان الرقمي



المصدر (عثمان و وداد، 2022، صفحة 347)

يلاحظ من الشكل (3-4) أن الشعب الصيني هو الجهة الوحيدة المخولة لإصدار اليوان الرقمي، و يقوم بوضعه في التداول عبر مجموعة محددة من البنوك التجارية، و هي ستة بنوك كما هي موضحة في الشكل. و لا يتم منح تلك البنوك اليوان الرقمي إلا بعد إيداعها ما يكافئ المبالغ المصدرة لصالحها من العملة الصينية الملموسة، و بالتالي فأى إصدار لليوان الرقمي يكون مغطى تغطية تامة، و هذا هو المستوى الأول من نظام التشغيل اليوان الرقمي.

ثم في المستوى الثاني من نظام التشغيل، يتوجه الأفراد إلى المؤسسات البنكية، و لا يشترط في ذلك امتلاكهم لحسابات بنكية لديها، لتثبيت محافظ رقمية و يقومون بتحويل مبالغ اليوان الملموس إلى يوان رقمي، يمكنهم إدارته عبر تلك المحافظ. و بعد ذلك يمكن للصينيين أفراد و شركات أن يستخدموا اليوان الرقمي في عمليات الدفع في معاملاتهم اليومية.

الفرع الثاني: دور التكنولوجيا المالية و الخدمات المالية الرقمية في تحقيق الشمول المالي و الاجتماعي في الصين.

ساعد تطور التكنولوجيا المالية في الصين و استراتيجيات Alibaba الريفية بما في ذلك خدمة تاوباو الريفية Taobao Rural Services و قرية Viliages على معالجة بعض المشكلات في المناطق الريفية و تعزيز الاندماج البنكي.

1-2 مجموعة النملة للخدمات المالية Ant Financial Services Groupe :

حسب (نور الهدى و عبد الله، 2023، صفحة 169) تعتبر خدمات Ant Financial Services Groupe مجموعة خدمات مالية، تركز على خدمة المؤسسات الصغيرة و متناهية الصغر و المستهلكين و كذلك الأفراد، و قد تأسست "مجموعة النملة للخدمات المالية" سنة 2004 و مقرها مدينة هانغتشو، و هي شركة تابعة لمجموعة Alibaba Group الصينية، كانت الشركة معروفة سابقا باسم شركة الخدمات المالية الصغيرة و متناهية الصغر و قد بدأت عملية تشكيلها في أوائل عام 2013، و قد تم اختيار اسم Ant لها ليرمز إلى القوة المحتملة لعدد من العلامات التجارية الصغيرة التي تعمل معا، و تشرف مجموعة Ant Financial Services Groupe على ست كيانات تتمثل فيما يلي:

1-1-2 Alipay: اعتبارا من نهاية 2013، وصل عدد المستخدمين المسجلين في Alipay إلى 300 مليون و تجاوز عدد المؤسسات المالية الشريكة 200 مؤسسة نظرا لموقع Alibaba المهيمن في السوق التجارية الإلكترونية، و قد برزت شركة Alipay كشركة رائدة في الدفع عبر الأنترنت في الصين ب 80 مليون معاملة يوميا، بما في ذلك 45 مليون معاملة من خلال تطبيق AlipayWallet للهاتف المحمول.

2-1-2 AlipayWallet: تم اعتبارها كعملة تجارية مستقلة منذ نوفمبر 2013، و اعتبارا من أكتوبر 2014، ضمت 190 مليون مستخدم نشط سنويا، بالإضافة إلى توفير الخدمات الأساسية مثل الدفع للتسوق، سداد بطاقات

الائتمان، تحويل الأموال و دفع الفاتورة على الهواتف المحمولة، كما عملت AlipayWallet على توسيع تطبيقاتها غير المتصلة بالإنترنت لتشمل مراكز التسوق و المتاجر الصغيرة و سيارات الأسرة و المستشفيات.

YureBao 3-1-2: يعتبر أكبر صندوق نقدي على الإنترنت، تم إطلاقه في يونيو 2013 بالاشتراك مع Alipay و Tinago Assest Management. اعتباراً من نهاية يونيو 2014 اجتذب Yu ' e Bao ما يقارب 570 مليار يوان صيني (حمالي 84.16 مليار دولار أمريكي) و حوالي 125 مليون مستخدم Yu ' e Bao.

ZhaoCaiBao 4-1-2: أطلق في أبريل سنة 2014 كمنصة مفتوحة للاستثمارات و المنتجات الو الخدمات المالية و المؤسسات المالية التابعة لجهات خارجية، و يوفر خدمات تمويل مريحة و آمنة عبر الإنترنت للأفراد و الشركات الصغرى و الصغيرة و المتوسطة و الأفراد و التأمين الشامل.

AntCredit 5-1-2: يقدم قروضا صغيرة عبر الإنترنت للمؤسسات الصغيرة و متناهية الصغر و أصحاب المشاريع الفردية عبر الإنترنت، و يتم تقييمها بناء على البيانات الضخمة. تشمل المنتجات القروض الائتمانية و قروض التجار عبر الإنترنت و القروض الخاصة بتجار Taobao.

MybankAntFinancial 6-1-2: حصلت على موافقة لجنة تنظيم البنوك الصينية في 29 سبتمبر 2014 لإنشاء بنك خاص يسمى MYbank مع Shaghaai Fosun. Industrial Technology هو جزء من برنامج تجريبي تم إطلاقه في ، سنة 2014، و هو أول خطوة مؤقتة من قبل الدولة لفتح قطاعها المصرفي الخاضع لحراسة مشددة أمام المستثمرين من القطاع الخاص. يستخدم MYbank لتحليل البيانات الضخمة عبر الإنترنت لتلبية الاحتياجات المالية للشركات الصغيرة و متناهية الصغر، و كذلك المستهلكين الأفراد.

2-2 التكنولوجيا المستخدمة في الخدمات المالية لمجموعة النملة المالية :

يتم دعم العمليات المختلفة لمجموعة AntFinancial بالعديد من التقنيات مثل تقنيات الحوسبة السحابية، تحليل البيانات الضخمة، تقنيات الذكاء الاصطناعي، تكنولوجيا إدارة المخاطر و تقنيات التعرف على الوجوه. وهذا ما أدى إلى فتح الباب لإنشاء نظام بيئي مالي جديد. و قد تمثلت أنواع التكنولوجيا المستخدمة في مجموعة النملة المالية حسب (نور الهدى و عبد الله، 2023، الصفحات 172-173) فيما يلي:

2-2-1 تحليل البيانات الضخمة: يستخدم تحليل البيانات الضخمة في خدمة التصنيف الائتماني، ائتمان السمس، رصيد السمس Sesame Credit هو التصنيف الائتماني المحسوب باستخدام بيانات ضخمة يتكون من خمس أبعاد: السجل الائتماني للمستخدم، تفضيلات السلوك، أداء العقد، مميزات الهوية والاتصالات الشخصية. وعلى خلاف عملية الائتمان التقليدية، تغطي بيانات Sesame الائتمانية مزيداً من المعلومات مثل سداد بطاقات الائتمان، التسوق و التحويل عبر الأنترنت، دفع فواتير المياه والكهرباء و معلومات الإيجار و التغييرات في و العلاقات الاجتماعية و ما إلى ذلك.

باستخدام تحليلات البيانات الضخمة، قدم MYbank و Ali Small Credit قروضا صغيرة و متناهية الصغر حيث تتم الموافقة على قروض بمعيار "310" أي مدته 3 دقائق، و موافقته لمدة ثانية واحدة، و دون تدخل بشري.

2-2-2 تقنية التعرف على الوجوه: تعمل Ant Financial Services على تطوير تكنولوجيا المقاييس الحيوية و تطبيقها في مجال المصادقة على الهوية على الأنترنت، لتحقيق أمان أعلى و تجربة مستخدم أفضل استناداً إلى خوارزمية مطابقة الوجه الرائدة، طورة تقنية اكتشاف الوجه التفاعلية و صممت بنية أمان النظام بتزامن عال و موثوقية عالية، ثم تطبيق هذه التقنيات بنجاح في المنتجات و الخدمات في المصادقة على هوية MYbank و Alipay و التطبيقات الأخرى.

2-2-3 تقنية الحوسبة السحابية :

تعد Ant Financial Cloud منصة سحابية مفتوحة تعزز الابتكار المالي و تساعد المؤسسات المالية على ترقية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لديها بناء تطبيقات مالية آمنة و منخفضة التكلفة و مبتكرة. تملك منصة Ant Financial Cloud القدرات التالية:

- ✓ إمكانية التعافي من الكوارث عالية التوافر (99.99%) و إدارة الأموال المضمونة (مليارات الأموال/التغيرات اليومية)
- ✓ المعاملات المترامنة العالية (85900 معاملة في الثانية، قوة المعالجة)
- ✓ التحكم الفعلي في الوقت الفعلي (القدرة على الدفاع عن المخاطر بالملي ثانية)
- ✓ المعاملات منخفضة التكلفة (بضعة سنتات لمعاملة الواحدة)

2-2-4 تكنولوجيا إدارة المخاطر :

يتمثل جوهر عبر الهاتف المحمول في تلبية احتياجات المستخدمين و توفير تحويل سريع و آمن للأموال، ما يجعل التحكم في المخاطر على رأس أولويات الصناعة. نتيجة لذلك حققت Alipay تحكما ذكيا في منع المخاطر، حيث تستخدم بيانات المعاملات التاريخية لتحسين أمان الحساب، كما يتم تصنيف الحساب لضمان وجود حسابات مختلفة، بالإضافة إلى إجراء تقييم استراتيجي للمخاطر و مراجعة المراقبة على المنتجات الجديدة عبر الأنترنت.

2-2-5 تقنية الذكاء الاصطناعي :

تستخدم شركة Ant Financial تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مجال "خدمة العملاء الذكية" كما تستخدم تكنولوجيا التقييم عن البيانات لتحقيق التنبؤ التلقائي. يمكن الذكاء الاصطناعي من تحديد هوية المستخدم، تحليل سلوك المستخدم، التنبؤ بالمشكلة التي واجهها و تلخيص المشكلات الشائعة التي يواجهها العديد من المستخدمين.

الشكل (3-18): أنواع التكنولوجيا المستخدمة في مجموعة النملة المالية



المصدر: (نور الهدى و عبد الله، 2023، صفحة 171)

2-3 تجربة الصين في الاقتصاد الرقمي :

حسب (هشام و حمزة جيلالي، تجارب دولية في تطبيقات التكنولوجيا الناشئة و الاقتصاد الرقمي - الإمارات - الصين-قطر و مدى استفادة الجزائر منها، 2023، صفحة 11) تجاوز الاقتصاد الرقمي الصيني 45 تريليون يوان (الدولار الأمريكي يساوي 6.6 يوان) في عام 2021 و هو ما يمثل أكثر من 40% الناتج المحلي الإجمالي، مما جعل الاقتصاد الرقمي يلعب دورا بارزا في بشكل متزايد في الاقتصاد الوطني خلال السنوات العشر ما بين 2011 و 2021، زاد الحجم الإجمالي للاقتصاد الرقمي الصيني بمقدار 4.12 مرات، بمعدل نمو سنوي مركب قدره 18 %، و أصبح قوة دافعة رئيسية للنمو الاقتصادي المستقر، حتى نهاية عام 2021 بلغ عدد مستخدمي التسوق عبر الأنترنت في الصين 989 مليون

شخصاً وهو ما يمثل 79.1 من إجمالي مستخدمي الإنترنت. تعتبر الصين أكبر سوق للبيع بالتجزئة عبر الإنترنت في العالم لمدة تسع سنوات متتالية، و يبلغ متوسط استخدام الدفع عبر الإنترنت 90 % تقريباً، كما يبلغ عدد مستخدمي التعليم عبر الإنترنت 342 مليوناً و عدد المستخدمين الطبيعيين عبر الإنترنت 215 مليوناً، و يصل حجم مستخدمي الفيديو عبر الإنترنت 297 مليوناً، أما عدد مستخدمي الفيديو القصير 873 مليوناً.

المطلب الثاني: تجربة المملكة العربية السعودية في تعزيز الشمول المالي و التحول الرقمي.

يعتبر التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية أحد أهم العوامل الرئيسية في تعزيز و تمكين الجهود الساعية إلى تحقيق أهداف المملكة، و داعماً أساسياً في تنمية الاقتصاد الرقمي، بالإضافة إلى المنافع الكثيرة التي يمكن تحقيقها بتطوير و تعزيز الشمول المالي في المملكة، و ستتطرق فيما يلي إلى واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه الشمول المالي في المملكة و الجهود المبذولة لتعزيزه.

الفرع الأول: واقع الشمول المالي في المملكة العربية السعودية.

تميز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية لتطور سريع، حيث تمكنت من دمج كل فئات المجتمع مالياً و تمكينهم من الحصول على الخدمات المالية و المصرفية بشكل سريع و آمن.

1-1 مؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية السعودية

حسب (منال و ليليا، تعزيز الشمول المالي كمدخل لتحقيق التحول الرقمي للاقتصاد دراسة حالة تجارب دولية مختارة مصر -

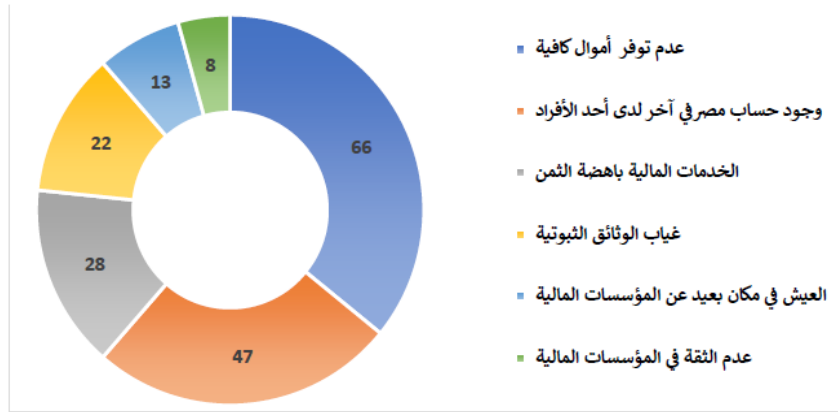
السعودية - الجزائر، 2022-2023، الصفحات 71-72-73) تتمثل مؤشرات الشمول المالي في المملكة العربية فيما يلي:

1-1-1 الحسابات المصرفية 2017: وصلت نسبة امتلاك مصرفية بين البالغين إلى 72% و من المستهدف

الوصول إلى 80%، بحسب برنامج تطور القطاع المالي، في حين بلغت نسبة غير المالكين للحسابات المالية 28% و

تنوعت أسباب عدم تملك هذه الفئة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل (3-19) أسباب عدم تملك حساب بنكي من إجمالي نسبة غير المالكين لحسابات بنكية



المصدر (منال و ليليا، تعزيز الشمول المالي كمدخل لتحقيق التحول الرقمي للاقتصاد دراسة حالة تجارب دولية مختارة مصر

- السعودية - الجزائر، 2022-2023، صفحة 72)

1-1-2 نسب الادخار لسنة 2018 : بلغت نسبة المدخرين من إجمالي السكان في المملكة العربية السعودية

44% و هو يعد أكثر من معدله بين النساء 41% و بمقارنة معدل الادخار في السعودية مقارنة مع المعدلات الدولية نجد

أن الدول ذات الدخل المرتفع تدخر نسبة 71% من إجمالي عدد السكان، بينما تدخر الدول ذات الدخل المنخفض

48% يدخر 14% من البالغين في السعودية بالبنوك، بينما يقوم 30% من الادخار خارج البنوك، كما يفضل 83%

من السعوديين الاحتفاظ بأموالهم في حساباتهم المصرفية بالبنوك، و تكون نسبة الاحتفاظ بالأموال في جمعية مالية مع

الأصدقاء و الزملاء 11%

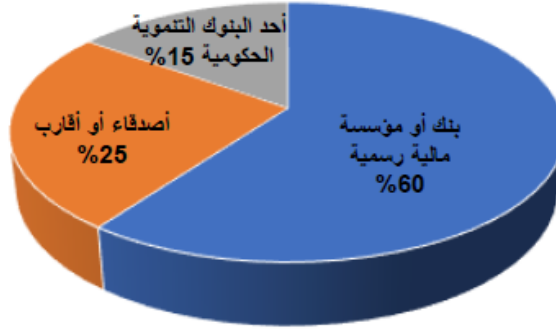
1-1-3 نسب الاقتراض لسنة 2018: حسب نتائج اطلاع مؤسسة الملك خالد فقد بلغت نسبة المقترضين من

السعوديين نسبة 31% بينما وصلت نسبة غير المقترضين 69%، أما عن مصدر الاقتراض لدى السعوديين فبلغت

60% من البنوك، يليها الاقتراض من الأصدقاء و الأقارب بنسبة 25%، أما نسبة الاقتراض من أحد البنوك التنموية

المحلية مثل صندوق التنمية العقارية، و بنك التنمية الاجتماعية نسبة 15%.

الشكل (3-20) طرق الاقتراض المفضلة لدى أفراد المجتمع السعودي



المصدر (منال و ليليا، تعزيز الشمول المالي كمدخل لتحقيق التحول الرقمي للاقتصاد دراسة حالة تجارب دولية مختارة مصر

- السعودية - الجزائر، 2022-2023، صفحة 73)

1-1-4 الثقافة المالية: لسنة 2017: قدر معدل الثقافة المالية بين البالغين في المملكة العربية السعودية 31% مقارنة

مع الدول الأخرى وفقا لاستطلاع البنك الدولي، حيث بلغت 36% بماليزيا و 71% بالنرويج، و بحسب المسح الذي

أجرته مؤسسة الملك خالد فإن أغلب الصعوبات التي يعاني منها السعوديين هي انخفاض الدخل بنسبة 43% يليها

الصعوبة أو التعثر غي تسديد فواتير الخدمات الحكومية بنسبة 24% و من ثم تعثر سداد القروض أو الديون الشخصية

بنسبة 19%.

1-2 آفاق تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية :

صنفت كل من (منال و ليليا، تعزيز الشمول المالي كمدخل لتحقيق التحول الرقمي للاقتصاد دراسة حالة تجارب دولية

مختارة مصر - السعودية - الجزائر، 2022-2023، صفحة 73) آفاق تطوير الشمول المالي فيما يلي:

1-2-1 رؤية المملكة سنة لسنة 2030: و قد أولت رؤية المملكة أهمية كبيرة لتعزيز دور القطاع المالي ليكون متنوعا

و فاعلا لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، و تحفيز الادخار، التمويل و الاستثمار و زيادة كفاءة القطاع المالي لتعزيز الأصول و

توسيع قاعدة المستفيدين و مواجهة التحديات، لذلك أطلق برنامج تنفيذي لتحقيق أهداف رؤية المملكة بعنوان "برنامج

تطوير القطاع المالي 2020".

1-2-2 برنامج تطوير القطاع المالي 2020: حدد البرنامج مجموعة من الالتزامات لتحقيقها بحلول 2020، و

ستشكل هذه الالتزامات أساساً لتحقيق طموحات 2030 و تتمثل فيما يلي:

✓ لضمان تحقيق النمو المطلوب في قطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة حجم الأصول المالية على الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 201% بحلول 2020 مقارنة مع 192% المسجلة في عام 2016.

✓ من أجل زيادة تنوع هيكل قطاع الخدمات المالية، يلتزم البرنامج بزيادة حصة أصول أسواق رأس المال من 41% في عام 2016 إلى 45% بحلول سنة 2020، بالإضافة إلى فتح أبواب قطاع الخدمات المالية أمام الجهات الفاعلة الناشئة كالشركات التقنية المالية لتحفيز الابتكار و النمو.

✓ يلتزم البرنامج بزيادة حصة تمويل المنشآت المتوسطة و الصغيرة في البنوك من 2% إلى 5% بحلول 2020.

✓ بهدف تحقيق الطموحات ذات صلة بالرقمنة، تحديدا المجتمع غير النقدي يلتزم البرنامج بزيادة نسبة المعاملات غير النقدية من 18% سنة 2016 إلى 28% بحلول 2020.

✓ الالتزام بشكل تام بالمعايير الدولية ذات صلة بالاستقرار المالي

الجدول (3-02) مؤشرات تطوير برنامج القطاع المالي 2020

اسم المؤشر	2016	2018	2019	2020	الأساس المنطقي
نسبة أصول القطاع المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	192%	196%	198%	201%	مخرج من "نموذج التمويل الخاص ببرنامج تحقيق الرؤية لتطوير القطاع المالي"، بناء على افتراضات القطاع المالي المتفق عليها مع مؤسسة النقد العربي السعودي.
حصة سوق الأسهم وسوق أدوات الدين في القطاع المالي (%)	41%	42%	43%	45%	مخرج من "نموذج التمويل الخاص ببرنامج تحقيق الرؤية لتطوير القطاع المالي"، بناء على افتراضات القطاع المالي المتفق عليها مع مؤسسة النقد العربي السعودي.
عدد البالغين الذين لديهم حساب مصرفي (%)	74%	77%	79%	80%	مستهدف مفترض لعام 2030 قدره 90%، مع نمو خطي (أسرع بقليل قبل 2020).
حصة المعاملات غير النقدية (% من إجمالي المعاملات)	18%	23%	25%	28%	بناء على تقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي، مع نمو خطي من المعدل الحالي إلى مستهدف العام 2030.

المصدر (منال و ليليا، تعزيز الشمول المالي كمدخل لتحقيق التحول الرقمي للاقتصاد دراسة حالة تجارب دولية مختارة مصر

- السعودية - الجزائر، 2022-2023، صفحة 74)

الفرع الثاني: علاقة التحول الرقمي بتطوير الأسواق المالية في المملكة العربية السعودية.

ترجمت جهود المملكة في المجال الرقمي في وصول القطاع الرقمي إلى إنجازات جعلت المملكة العربية السعودية تتبوأ ترتيباً متقدماً بين دول العالم، يعكس مكانتها العالمية بوصفها من أكبر 20 اقتصاداً عالمياً.

2-1 إنجازات المملكة العربية السعودية في التحول الرقمي :

قدم (التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2023، 2023، الصفحات 34-35-36-37) أبرز إنجازات المملكة العربية السعودية في مجال التحول الرقمي فيما يلي:

2-1-1 إطلاق منصة البورصة العقارية الرقمية: أطلقت منصة البورصة العقارية الرقمية، التي تحفز و تدفع باتجاه رقمنة قطاع العقارات و تطويره، ليساعد على توثيق و تسيير عمليات تداول العقارات، و ليكون القطاع محفزاً و جاذباً للمستثمرين، حيث تم تسجيل 108 مليون وثيقة عقارية مرقمنة من سجلات و ضبوط و معاملات، أما المدة الزمنية فقدت بأقل من 60 دقيقة كوقت مستغرق في الإفراغ العقاري إلكترونياً.

2-1-2 تفعيل و تعزيز قطاع الترفيه و المحتوى الرقمي: أطلق برنامج التدريب المهني في المحتوى الرقمي (IGENITE) في عام 2023، الذي يسعى إلى تعزيز صناعة المحتوى الرقمي المحلي و تمكين نمو قطاع الترفيه، كما سجلت مسرعة أعمال أنشطة الترفيه مشاركة 100 منشأة و رائدة أعمال، تخريج 28 منشأة ترفيهية، رفع متوسط نمو المشاريع إلى نسبة 44 % و ارتفاع إيرادات المشاريع بقيمة 8 مليون ريال سعودي، مما أدى إلى تسريع نمو المشاريع عبر معسكرات تطويرية أسهمت في رفع كفاءات القدرات المحلية.

2-1-3 وجهة عالمية لشركات الحوسبة السحابية: قطعت المملكة العربية السعودية أشواطاً في تمكين قطاع الحوسبة السحابية و تطويره، و تبني التقنيات الحديثة و تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، حتى أصبحت وجهة عالمية لكبرى شركات الحوسبة السحابية، حيث استقطبت استثمارات نوعية لشركات عالمية رائدة مثل: مايكروسوفت، أوراكل، زوم، و هواوي

لتبني قطاعا رقميا جديدا، فقد بلغت قيمة الاستثمارات للشركات الرائدة في مجال الحوسبة السحابية 16.5 مليار ريال سعودي.

2-1-4 المملكة تضاعف الاهتمام بالذكاء الاصطناعي: إدراكا لأهمية الذكاء الاصطناعي و قدرته على تسريع الابتكار أداء الأعمال ضاعفت المملكة في ظل رؤية السعودية 2030 اهتمامها به كجزء من جهودها الرامية للتحول الرقمي و التنمية الاقتصادية، وذلك بتنظيم العديد من الفعاليات و القمم الدولية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، و توقيع اتفاقيات استراتيجية مع شركات عالمية رائدة في مجال الذكاء الاصطناعي بهدف رقي المجتمع و تقدمه مما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية. وفقا لمؤشر جامعة ستانفورد الدولي للذكاء الاصطناعي 2023 تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية عالميا في الوعي المجتمعي بالذكاء الاصطناعي.

2-1-5 تقديم خدمات مالية حكومية إلكترونية: تواصلت المملكة على رفع جودة الخدمات الحكومية للمستفيدين، و رفع فدد الخدمات المقدمة إليهم إلكترونيا، و تمكين التحول الرقمي، و ينعكس ذلك في تقديم الحكومة لأكثر من 6 آلاف خدمة حكومية إلكترونية و هي تمثل نسبة 97% من الخدمات الحكومية.

2-2 إنشاء سوق مالية تنافسية :

وفقا لتقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2023 (IMD) الصادر عن مركز التنافسية العالمية، تحتل السوق المالية السعودية موقعا عاما بين دول مجموعة العشرين، و تظهر أهمية السوق المالية السعودية من خلال ما يلي:

2-2-1 تطور القطاع المالي و فعاليته : شهدت السوق المالية تناميا و حراكا يعكسان و متانة القطاع المالي في المملكة، و يظهر ذلك من خلال الجدول التالي المتعلق مؤشر عدد الجهات الفاعلة في السوق المالية

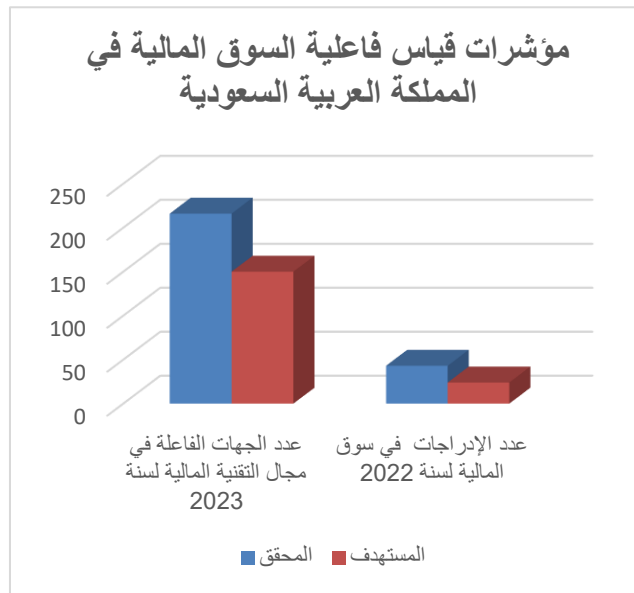
الجدول (3-3) مؤشرات قياس فاعلية السوق المالية في المملكة العربية السعودية

المؤشر	عدد الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية لسنة 2023	عدد الادراجات في سوق المالية لسنة 2022
المحقق/ جهة	216	43
المستهدف/ إدراجا	150	24

من إعداد الطالبتين استنادا على (التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2023، 2023، صفحة 42)

استناداً على الجدول التالي تم إعداد الشكل الموالي الذي يمثل مؤشرات فاعلية السوق المالية في المملكة العربية السعودية

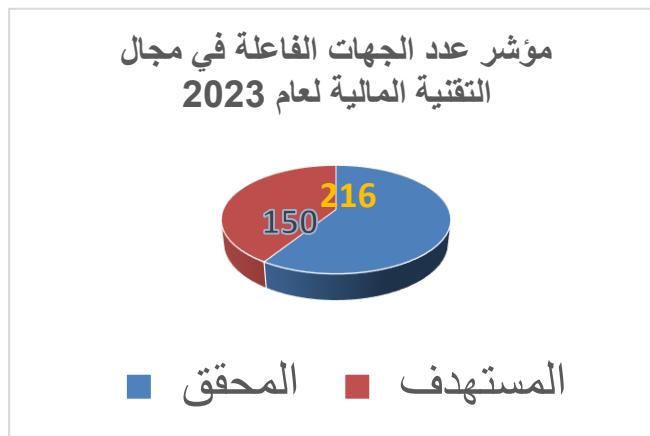
الشكل(3-21) مؤشرات قياس فاعلية السوق المالية في المملكة العربية السعودية



المصدر من إعداد الطالبتين استناداً على (التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2023، 2023، صفحة 42)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ الارتفاع الملحوظ في عدد إدراجات السوق المالية حيث تخطى عدد الإدراجات المحققة في سوق المالية 216 جهة لسنة 2023، في حين كان من المتوقع ادراج 150 جهة فقط مقارنة بسنة 2022، حيث كان عدد الإدراجات في سوق المالية 43 جهة، و يعود ذلك إلى متانة القطاع المالي للمملكة العربية السعودية.

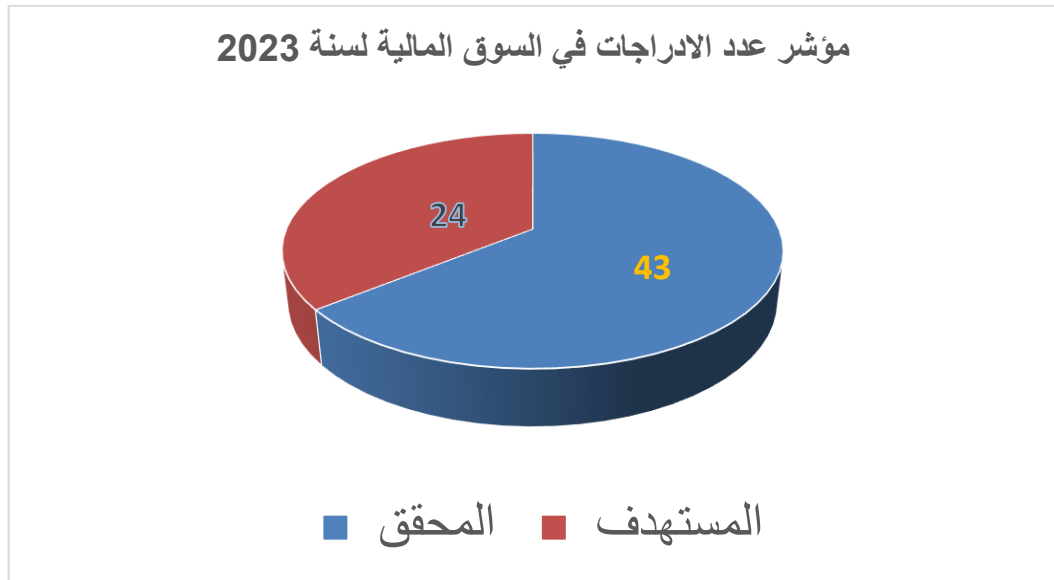
الشكل(3-22) مؤشر عدد الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية لسنة 2023



المصدر من إعداد الطالبتين استناداً على (التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2023، 2023، صفحة 42)

من خلال المخطط أعلاه نلاحظ تباين على مستوى مؤشرات قياس فاعلية السوق المالية في المملكة العربية السعودية، وصل مؤشر عدد الجهات الفاعلة المحقق في مجال التقنية المالية لسنة 2023 إلى 216 جهة في حين كان عدد الجهات المستهدفة 150 جهة

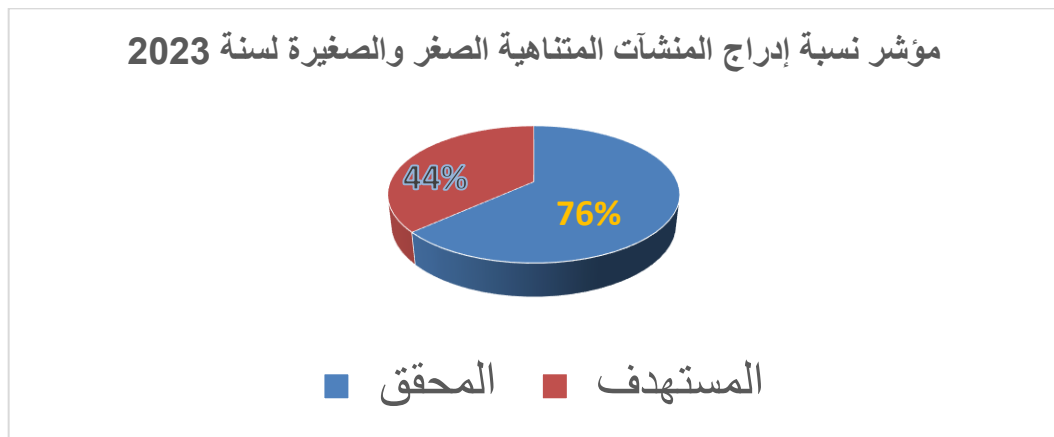
الشكل (03-23) مؤشر عدد الادراجات في سوق المالية لسنة 2023



المصدر من إعداد الطالبتين استنادا على (التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2023، 2023، صفحة 42)

أما بالنسبة لمؤشر عدد الادراجات المحققة في سوق المالية لسنة 2023 بلغ 43 إدراجا، في حين كان عدد الإدراجات المستهدف 24 إدراجا فقط.

الشكل (03-24) مؤشر نسبة إدراج المنشآت الصغيرة و متناهية الصغر لسنة 2023



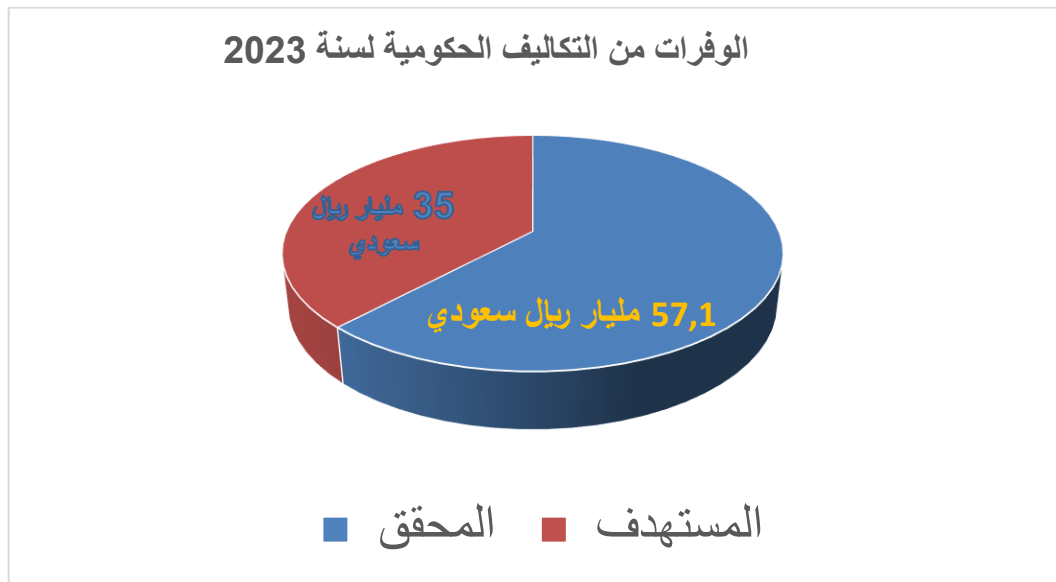
المصدر من إعداد الطالبة استنادا على (التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2023، 2023، صفحة 42)

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ بلوغ مؤشر نسبة ادراج المشآت المتناهية الصغر و الصغيرة 76% في حين كان من المتوقع بلوغها فقط نسبة 44%.

2-3 إدارة السوق المالية بكفاءة :

اعتبرت رؤية السعودية 2030 إدارة الموارد المالية بكفاءة و فاعلية أمرا محوريا، فقد حرصت على تحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد وفقا للاحتياجات الحقيقية لتحقيق أفضل عوائد ممكنة، باستخدام أدوات إدارة الأداء و المالية المبتكرة، بما يعزز الشفافية و المساعدة في عملية الإنفاق و الإدارة المالية الفنية.

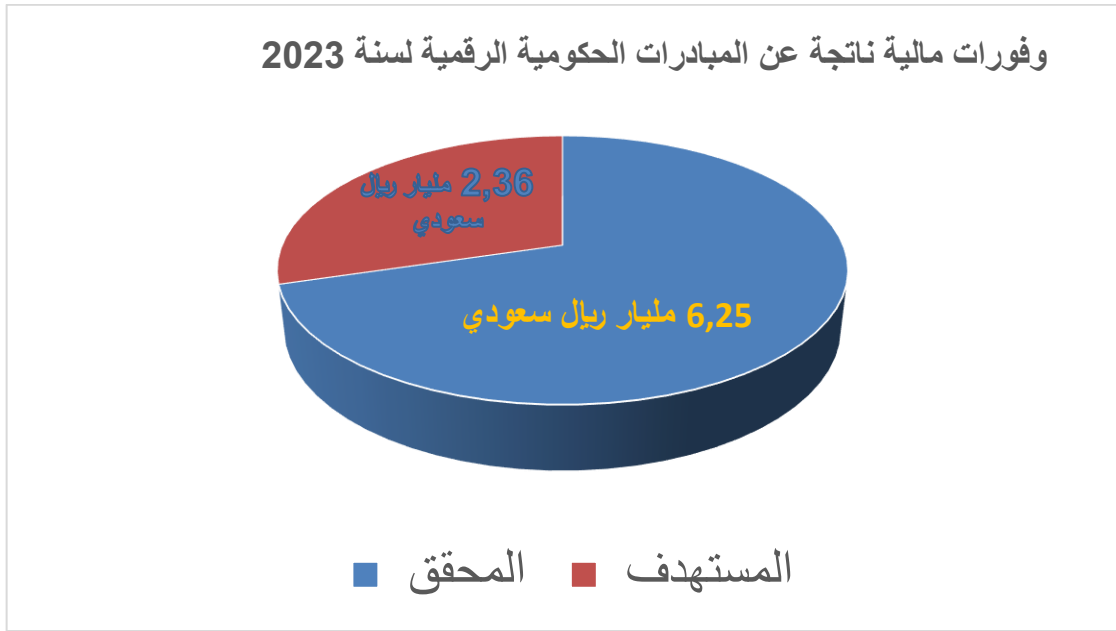
الشكل (3-25) الوفورات من التكاليف الحكومية لسنة 2023



المصدر من إعداد الطالبتين استنادا على (التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2023، 2023، صفحة 43)

تعدت وفورات التكاليف الحكومية 57.1 مليار سعودي، في حين كان من المتوقع أن تبلغ فقط 35 مليار سعودي

الشكل (03-26) وفورات مالية ناتجة عن المبادرات الحكومية الرقمية المالية لسنة 2023



المصدر من إعداد الطالبتين استنادا على (التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2023، 2023، صفحة 43)

بلغت قيمة الوفورات المالية المحققة الناتجة عن المبادرات الحكومية الرقمية 6.25 مليار دولار سعودي، في حين كان من المتوقع أن لا تتجاوز قيمتها 2.36 مليار دولار أمريكي.

من خلال دراسة تجربة الخدمات المصرفية المفتوحة في المملكة العربية السعودية يظهر جليا تواصل الخطوات التطويرية لرفع جودة الخدمات الحكومية للمستخدمين، و رفع عدد الخدمات المقدمة لهم إلكترونيا، و تمكين التحول الرقمي و ينعكس ذلك من خلال:

- ✓ وضع برنامج لتطوير القطاع المالي بالمملكة لتحقيق أهداف مستقبلية لسنة 2030.
- ✓ لتعزيز دور القطاع المالي ليكون متنوعا و فاعلا لدعم تنمية الاقتصاد الوطني.
- ✓ تقدمها المتتابع في المؤشرات الحكومية.
- ✓ تعزيز الاستثمار في المجال الرقمي من خلال إطلاق بورصة الرقمية العقارية.
- ✓ ارتفاع نسب الاستثمار الرقمي في مجالات متعددة مثل النشاطات الترفيهية.

المطلب الثالث: تجربة الخدمات المصرفية المفتوحة في الولايات المتحدة الأمريكية

شهد القطاع المالي و المصرفي للولايات المتحدة الأمريكية تحولا رقميا هائلا خاصة خلال العشرين سنة الماضية، حيث طغت على الصناعة المصرفية الأمريكية ابتكارات و تطورات فرضتها شركات التكنولوجيا المالية، مما أدى بهذه البنوك إلى إعادة تصميم عملياتها من خلال توسيع نطاق منصاتها الأساسية لتشمل الخدمات المصرفية للأفراد و الخدمات التجارية، كما تقوم البنوك التقليدية بتحويل نماذج أعمالها بسرعة نحو التعبئة الرقمية من أجل بيئة مصرفية أسرع و أكثر أمانا.

الفرع الأول: التحول الرقمي للقطاع المصرفي بالولايات المتحدة الأمريكية.

تعاونت البنوك التقليدية مع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، و ذلك من أجل الاستفادة من التقنيات المتكورة في مجال التكنولوجيا المالية و كل ذلك يعتمد على استخدام الأنترنت في المعاملات المالية و المصرفية، حيث يعتبر حجر الأساس في تطوير خدمات التكنولوجيا المالية.

1-1 استخدام الأنترنت في المؤسسات المصرفية :

حسب (Luigie & Jeo, 2020, p. 19) ظلت الخدمات المصرفية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد كبير دون تغيير، حتى بدأت الخدمات المصرفية الرقمية بالنموذج المصرفي القائم على الفروع المصرفية في أوائل التسعينيات، و كان أول بنك عبر الأنترنت هو اتحاد ستانفورد الائتماني الفيدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1994، و مع فجر الخدمات المصرفية عبر الأنترنت انخفض عدد الفروع المحلية للبنوك بشكل كبير و في جميع أنحاء العالم، و الوقت ذاته كانت هناك زيادة بوتيرة تصاعدية في عدد البنوك الرقمية عبر كل أنحاء العالم. و يمكن تلخيص أهم تطورات استخدام الخدمات البنكية حسب (Luigie & Jeo, 2020, p. 19) فيما يلي:

✓ بدأ بنك Disripter كبنك عبر الأنترنت سنة 1996 و اجتذب أكثر من 20 مليون عميل في 9 دول على مدار عقد من الزمن دون الحاجة إلى الاستثمار في البنية التحتية المادية.

✓ تمت الموافقة على بنك التكنولوجيا المالية "N26" لأول مرة بالحصول على ترخيص مصرفي سنة 2013.

✓ أطلق على الشبكة الاجتماعية "فيسبوك" مرفقا مصرفيا سنة 2020.

✓ أما أمازون فقدمت ميزت الحساب الجاري القائم على التجارة الإلكترونية سنة 2021

✓ في سنة 2020 تم توفير على مستوى الهاتف المحمول منصات الإقراض المباشر (تمويل) بين النظراء (P2P) Peer to Peer Lending و المنصات المستندة إلى السحابة و المدعومة بالذكاء الاصطناعي، فأصبحت معياراً لعملاء الخدمات المالية و المصرفية.

سنعرض فيما يلي جدول زمني لتطور الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد.

الجدول (03-04) تطور الخدمات المصرفية الرقمية للأفراد

1472	Monte dei Paschi di Siena Bank
1953	Barclays UK, first debit card
1966	Bank of America
1989	First direct by Midland Bank
1994	Bankque Direct & ING Direct in France; Stanford Federal Credit Union US
1998	Egg credit card UK with fintech senfor, eWise
1999	Fineco Italy, ING Spain, Smile UK
2000	Discover Financial Servies, Skandiabanken Nordics
2001	Yodlee US [account aggregation in the US]
2005	Rabobank the Netherlands
2008	Bank of Tokyo-Mitsubish +Jibun Bank Japan; Ubank Australia (NAB)
2009	Fidor Germany; Simple, Ally UK
2013	N26 gets banking license; Hello Bank France; Instabank Russia
2014	WEBank & MYBank China
2016	Monzo, Revolut UK licensing process
2019	Open Banking UK and API calls across large banks
2020	Facebook Bank [social network, cryptocurrency]
2021	Amazon checking account

المصدر (Luigie & Jeo, 2020, p. 19)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تغير كبير على مستوى الخدمات المالية الرقمية ابتداء من سنة 2019، عندما تم استخدام واجهات برمجة التطبيقات (API) الخاصة بالتكنولوجيا المالية عبر البنوك الكبيرة، كما زاد تطور الخدمات المالية الرقمية عن طريق الشراكات بين البنوك و عمليات الاندماج البنكي.

1-2 تطور قطاع التكنولوجيا المالية بالولايات المتحدة الأمريكية :

شهدت الاستثمارات في قطاع التكنولوجيا المالية بالولايات المتحدة الأمريكية تطورا كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية، حسب (الزهران و وهيبة، 2019، صفحة 342) فقد بلغت قيمة الاستثمارات في هذا القطاع خلال 6 أشهر من سنة 2018 مئة مليون دولار، تمثلت مشاريع الاستثمار في التكنولوجيا الفائقة فيما يلي:

1-2-1 البلوكشين / سياسة الكتل: التي تجاوزت استثماراتها 100 مليون دولار لشركة دائرة الأنترنت للتمويل، كما تم إتمام عدد من الصفقات الهامة سنة 2018، بما في ذلك الزيادة التي بلغت 65 مليون دولار لشركة PAXOS حيث تهدف هذه الشركة في توسيع نطاق منصات عمليات البلوكشين. يعود النمو السريع لسلسلة الكتل للعديد من العوامل، منها المساعدة في تسخير الكفاءات داخل المؤسسات المالية، قدرة البلوكشين على حفظ السجلات و تسجيل المعاملات إلى إدارة الوثائق و إدارة سلسلة التوريد و غيرها.

1-2-2 تكنولوجيا التنظيم RegTech: يعمل هذا النوع من التكنولوجيا المالية على كبح الزيادة في تكاليف المعاملات المالية و جعلها أكثر كفاءة، تطور هذا القطاع بالوم.أ بسرعة كبيرة حيث بدأت شركات RegTech عروضاً قوية مثل:

• **Comply Advantage:** شركة بيانات تركز على مكافحة غسل الأموال AML.

• **Ayasdi:** شركة قائمة على التعلم الآلي في حل المشاكل التنظيمية المستمرة، و هي عبارة عن نظام أساسي يعمل بنظام التشغيل الآلي يحدد و يفسر التغيرات وفقاً لمتطلبات الامتثال الفدرالية.

1-2-3 المدفوعات و الإقراض: يعتبران الأكثر نمواً ضمن القطاعات المالية للتكنولوجيا المالية بالدول المتقدمة ككل و خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية في مجال المدفوعات بنجاح شركاتها مثل: EVO و GRENSKY.

1-2-4 البنوك التقليدية تستثمر في العروض المصرفية الرقمية: ضغط عدد من البنوك التقليدية على دواصة السرعة فيما يتعلق بمبادرات الرقمنة، على سبيل المثال أعلن بنك Morgan Chase PJ عن نجاح مشروع تجريبي للمصارف الرقمية و عزمه على طرح خيار البنك الرقمي على المستوى الوطني، كما أعلن Citibank عن بنك رقمي .Only Bank9

1-2-5 العملات المشفرة: حسب (صالح المختار، 2021، صفحة 424) تم تعريفها من طرف البنك المركزي الأوروبي سنة 2012 بأنها نوع من الأموال الرقمية غير المنظمة و التي تصدر من جهة غير رسمية و عادة ما يسيطر عليها المطورون يتم قبولها استخدامها بين أعضاء مجتمع افتراضي. و تعرف أيضا بالعملات الإلكترونية، النقود الرقمية، العملات المشفرة أو العملات الافتراضية.

يكمن الفرق بين النقود الإلكترونية و العملات الإلكترونية في كون الأولى عبارة عن نقود حقيقية تم تحويلها إلى وحدات إلكترونية مخزنة على أجهزة إلكترونية مدفوعة مسبقا، أما العملات الإلكترونية فهي لا تمثل أي عملة من العملات القانونية، بل هي نقود وهمية عبارة عن أكواد رقمية قابلة للتخزين على الأقراص الصلبة أو على الأنترنت و هي عملة مستقلة في ذاتها و غير مغطاة بأي عملة أخرى و لا مرتبطة بأي جهة سيادية أو مركزية.

صنفت وزارة الخزانة الأمريكية عملة البيتكوين حسب (صالح المختار، 2021، صفحة 432) كعملة افتراضية لا مركزية قابلة للتحويل سنة 2013، أما لجنة تداول العقود الآجلة للسلع فصنفت البيتكوين كسلعة في سبتمبر 2015، و بالنسبة لدائرة الإيرادات الداخلية يتم فرض ضريبة على البيتكوين كملكية، و في سبتمبر 2016 قضى قاض اتحادي بأن البيتكوين " هي أموال ضمن المعنى العادي لهذا المصطلح".

الفرع الثاني: تطور الخدمات المالية الرقمية في الولايات المتحدة الأمريكية.

بعد تبني الولايات المتحدة للعملات الرقمية، أصبحت المنافسة شديدة بين كل من البنوك الرقمية و البنوك التقليدية من أجل رفع جودة الخدمات المالية و بأقل تكلفة ممكنة من أجل جلب أكبر عدد ممكن من الزبائن.

1-2 المنافسة بين البنوك الرقمية و البنوك التقليدية :

حسب (Luigie & Jeo, 2020, p. 20) تتنافس البنوك الرقمية مع المؤسسات المصرفية التقليدية، فتوفر

البنوك الرقمية الجديدة للعملاء خدمات مالية سرعة سهلة الاستعمال و بأقل تكلفة تكمن فيما يلي:

✓ توفير ميزات واجهات البرمجة الرقمية سهلة الاستخدام بأسعار تنافسية.

✓ القدرة على تداول الأسهم دون عمولة.

✓ التعامل بالعملات المشفرة و العملات المميزة.

✓ القدرة على التحقق من الهوية الافتراضية.

✓ توفير تحويلات Google Pay ، Apple Pay ، عبر الهاتف المحمول أو البريد الإلكتروني إلى نفس

مستخدمي البنك فقط.

✓ جمعت شركات التكنولوجيا المالية 2.5 مليار دولار سنة 2019، حيث تمثل البنوك الرقمية القطاع الأسرع نموا بين

شركات التكنولوجيا المالية الناشئة لأنها توفر الراحة و السهولة في توفير الخدمات المصرفية، حيث وفرت انخفاضا بنسبة

40% في الزيادات المصرفية حسب إحصائيات 2016 .

✓ تعد البنوك الإلكترونية السبب الرئيسي في انخفاض عدد فروع البنوك التقليدية فقد انخفضت هذه الأخيرة بنسبة 36%

في الفترة ما بين 2017-2022.

2-2 الخدمات الرقمية لشركات التكنولوجيا المالية في الولايات المتحدة الأمريكية :

حسب (Luigie & Jeo, 2020, p. 21) استحوذت شركات الدفع في مجال التكنولوجيا المالية على

84% من الخدمات المصرفية في مجال التكنولوجيا المالية لسنة 2018، إذ أن ابتكارات الدفع عبر الهاتف المحمول من قبل

شركات التكنولوجيا الكبرى مثل Amazone و Google و Apple لديها منصات الدفع الخاصة بها و تستمر في

طرح ميزات جديدة مثل:

✓ التحكم في الوصول البيوميترى من أجل تلبية احتياجات العملاء و المدفوعات لتكون فورية و آمنة و بدون رسوم في كثير

من الأحيان.

✓ تقوم منصات الدفع عبر الهاتف المحمول ببناء برامج و عروض بناء على سجل الشراء الخاص بالمستخدم.

✓ تتعامل ابتكارات الدفع في بنوك التكنولوجيا المالية و التطبيقات المصرفية مع عمليات الدفع عبر الهاتف المحمول،

مدفوعات غير ملموسة، تقنيات التحقق من الهوية، محافظ الهاتف المحمول، و الذكاء الاصطناعي للأمان.

سنقوم من خلال الجدول الموالي بعرض أمثلة عن خدمات شركات التكنولوجيا المالية في الولايات المتحدة الأمريكية.

الجدول (03-05) أمثلة عن خدمات شركات التكنولوجيا المالية في الولايات المتحدة الأمريكية

<p>[1] شركات التكنولوجيا المالية كوافدين جدد، وشركات ناشئة</p>	<p>"مربع": قارئ بطاقات الائتمان الذي يقدم خدمات معالجة الدفع للشركات الصغيرة التي لا تستطيع تقليدياً تحمل تكاليف خدمات قبول البطاقة. عقد "مربع رأس المال"، منصة للقروض الصغيرة للشركات الصغيرة، تنشر منصة محددة لنقاط البيع (POS) للمطاعم، "الكافيار"، تطبيق Square لتوصيل الطعام والتطبيق النقدي هي محفظة رقمية للمدفوعات P2P. (انظر الشكل 12 أعلاه)</p>
<p>[2] شركات التكنولوجيا المالية كمؤسسات مالية قائمة</p>	<p>"JPMorgan Chase" الاستحواذ على WePay، منصات لدمج حلول الدفع، البنك الجديد لجميع الأجهزة المحمولة، الفنلندي</p>
<p>[3] التكنولوجيا المالية كشبكات النظام البيئي للتكنولوجيا المالية</p>	<p>"PayPal" أول محفظة رقمية في العالم تظهر النمو والابتكار في مجال التجارة عبر الهاتف المحمول. المدفوعات عبر الهاتف المحمول، "One Touch" لديها أكثر من 120 مليون مستهلك و 01 ملايين تاجر مسجل على المنصة.</p> <p>"Mastercard" يعرض عمليات الاستحواذ "APT" والتي تعني التقنيات التنبؤية التطبيقية، هي أداة تحليلية قائمة على السحابة؛ "أمن البيانات النووية" وإنشاء هويات رقمية للمستهلكين بناءً على القياسات الحيوية السلبية؛ "Brighterion" هي عبارة عن منصة مدعومة بالذكاء الاصطناعي تساعد في اكتشاف المعاملات الاحتمالية؛ "أولتيو" هي شركة ناشئة للدفع عبر الهاتف المحمول في جنوب إفريقيا؛ و "فوكالينك" يوفر معاملات ACH سريعة في عدد من الأسواق الجغرافية المختلفة.</p>
<p>[4] شركات التكنولوجيا المالية كمقدمي خدمات البنية التحتية الذين يبيعون الخدمات للمؤسسات المالية</p>	<p>"جايدواير": تزود شركات التأمين على الممتلكات والحوادث بمنصات برمجية تتيح خدمات التأمين الأساسية، بدءاً من تحليلات البيانات والمشاركة الرقمية وحتى الاكتتاب وإدارة المطالبات. تقنيات "SS&C" توفر منصات برمجية للتداول وإدارة المحافظ، مع وظائف المكتب الخلفي، للمؤسسات المالية ومدبري الأصول والصناديق الاستثمارية.</p> <p>"Blackline" منصة برمجية سحابية لأتمتة الامتثال التنظيمي في الممارسات المحاسبية، وتسوية البيانات المالية، في الوقت الفعلي.</p> <p>"Q2 Holdings" تقديم منصات سحابية للبنوك الصغيرة والاتحادات الائتمانية لتطبيق القنوات الرقمية.</p>

المصدر (Luigie & Jeo, 2020, p. 23)

من خلال دراستنا لتجربة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الخدمات المصرفية المفتوحة استخلصنا النتائج التالية:

✓ تحول البنوك التقليدية نحو القنوات الرقمية و تتعاون مع شركات التكنولوجيا المالية لزيادة مستخدمي الإنترنت و الهواتف الذكية من خلال اعتماد منصات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت و الهواتف الذكية لتوفير تجارب مصرفية أفضل - دفع أسرع و أكثر أماناً.

✓ تعمل البنوك على تطوير نماذج أعمال جديدة من خلال دمج قنوات التوزيع أو ربطها.

✓ تتمتع سوق الخدمات المصرفية الرقمية بقدرة تنافسية عالية نظراً لوجود كل من الشركات متعددة الجنسيات و الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية.

المبحث الثالث: تجربة الخدمات المصرفية المفتوحة في الجزائر.

أصبح مجال الخدمات المصرفية المفتوحة يشهد تطورا سريعا في أكثر دول العالم، و خاصة المتطورة منها، ولا سيم بعد انتشار الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، مما أدى بالجزائر إلى بذل مجهودات جبارة و العمل على تطوير هذا المجال، حيث عملت على توسيع نطاق الشمول المالي و تقوية البنية التحتية للقطاع المصرفي بالإضافة إلى تقوية البيئة الرقمية من خلال توسيع استعمال شبكاتي الأنترن و الاتصالات عن طريق الهاتف النقال، من أجل القدرة على إنشاء شركات تكنولوجيا مالية تلعب دور الوسيط المالي بين العملاء و المؤسسات المصرفية، و سنقوم من خلال هذا المبحث بعرض أهم استثمارات الجزائر في مجال التكنولوجيا المالية، واقع الشمول المالي في الجزائر بالإضافة إلى أهم مميزات البيئة الرقمية في الجزائر.

المطلب الأول: الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية في الجزائر.

حسب (كوسام، 2024، صفحة 272) بالنسبة للجزائر فقد صدر القانون النقدي و المصرفي رقم 09-23

الذي يتجه نحو استخدام أدوات التكنولوجيا المالية من خلال السماح بإنشاء بنوك رقمية تتعامل بالعملة الرقمية الدينار الجزائري الرقمي، و كذا الترخيص بفتح مراكز صرف مستقلة و اعتماد نشاط مقدمي خدمات الدفع (PSPs)، الذي أصبح نشاطا معتمدا بشكل رسمي في الجزائر فهو يتمثل في توفير وسائط إلكترونية للدفع و تلقي المدفوعات للزبائن و الشركات التجارية.

و تأخذ هذه الخدمات أشكالا متنوعة، ما بين بوابات الدفع عبر البطاقات البنكية أو المحافظ الرقمية التي تسمح للمستخدمين الشراء دون استعمال البطاقات.

رغم أن التطبيق الفعلي لهذه الخدمات مازال لم يحن بعد في انتظار صدور النصوص التنظيمية في هذا المجال، و في انتظار تدعيم و تطوير النظام البيئي للتكنولوجيا المالية في أرض الواقع إلا أنه يشكل أرضية خصبة لإطلاق مشاريع المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية المحلية أو الأجنبية.

كما لعبت وزارة الاقتصاد و المعرفة و الشركات الناشئة دورا مهما في تشجيع إنشاء شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، من خلال تنظيم الوزارة لعدة مسابقات في النسخة الرابعة برنامج تحدي الشركات الناشئة الجزائرية **Algeria Startup Challenge** شارك فيها كل المساهمين في القطاع المالي و هذا للتعريف بين كل من القطاع

المالي التقليدي و شركات التكنولوجيا المالية الناشئة لتحقيق الشمول المالي و تطوير النظام البيئي، و قد شارك في المسابقة 55 مشروعاً تم اختيار 21 مشروعاً ليحصلوا على أسبوعين من برامج الدعم لتفرز بعد ذلك 09 مشاريع، و من بين المشاريع الناجحة نذكر:

✓ **Ubexpay**: هو مشروع لحل مشكل الدفع الإلكتروني عبر الأنترنت، مع التطبيق شكل بنك إلكتروني حديث مزود بأحدث التقنيات.

✓ **Global Cash Management**: يوفر GCM للتجار قروضا صغيرة من خلال البيع بالتقسيط للمشتريين الذين تم تعيينهم و تحديدهم و قبولهم.

✓ **B-Link**: هو حل متنقل و جاهز للاستخدام لخدمات المساعدة (الطبية، الطرق، المنزل..).

المطلب الثاني: الشمول المالي في الجزائر.

يتميز الشمول المالي في الدول العربية و من بينها الجزائر بالضعف باستثناء دول التعاون الخليجي، و حسب (نارجس و حميدة، 2019، صفحة 39) فالأمر يختلف من حيث انتشار الخدمات البنكية و وفقاً لصندوق النقد الدولي مازالت الدول العربية تسجل أحد أدنى المستويات في العالم فيما يخص الشمول المالي. فيما يلي سنعرض المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الجزائر.

1-2 استخدام الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية :

إن مؤشر استخدام الحسابات في المؤسسات المالية يتركز على مجموعة من الأبعاد أهمها نسبة البالغين الذين لهم حسابات في المؤسسات الرسمية و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

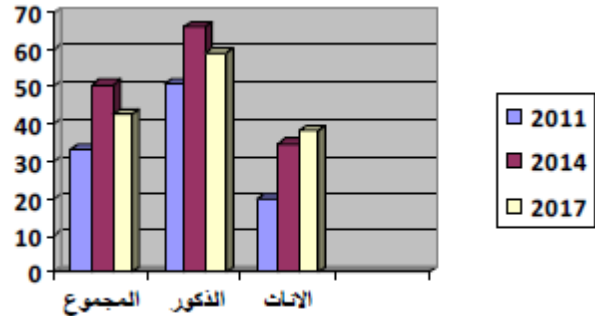
الجدول (03-06) نسبة ملكية الحسابات المالية للبالغين (فوق 15 سنة)

الإناث			الذكور			المجموع			
2017	2014	2011	2017	2014	2011	2017	2014	2011	السنوات
29	38	20	59	66	51	42.8	50.5	33.3	النسبة(%)

المصدر (نارجس و حميدة، 2019، صفحة 39)

يبين الرسم البياني التالي نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة

الشكل (03-27) نسبة ملكية الحسابات في المؤسسات المالية



المصدر (نارجس و حميدة، 2019، صفحة 39)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه تذبذب معدلات الشمول المالي خلال السنوات الثلاث، حيث سجل ارتفاعا محسوسا من 33.3% سنة 2011 إلى 50.5% سنة 2014 و لكن سرعان ما تراجع إلى 42.8% سنة 2017 و يعود ذلك أساسا إلى عدم تمتع الأفراد دون 25 سنة بالاستقلالية المالية مما يحول دون استفادتهم من الحسابات المالية لدى المؤسسات الرسمية.

2-2 نسب الادخار في المؤسسات المالية الرسمية :

إن الادخار في المؤسسات المالية الرسمية يقيس نسبة مئوية للبالغين من 15 سنة فما فوق الذين قاموا بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية.

يبين الجدول نسب ادخار البالغين الذين يفوق سنهم 15 سنة في المؤسسات المالية

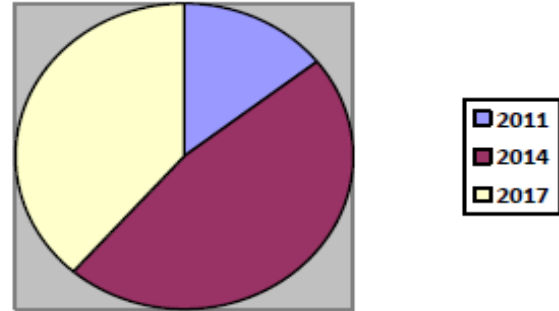
الجدول (03-07) نسب ادخار الأفراد في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة

المجموع			السنة
2017	2014	2011	
11.4	13.8	4.3	النسبة (%)

المصدر (نارجس و حميدة، 2019، صفحة 41)

من خلال معطيات الجدول أعلاه تم إعداد الرسم البياني التالي الذي يمثل نسبة الادخار في المؤسسات المالية الرسمية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة.

الشكل (03-28) نسب الادخار في المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق سن 15 سنة



المصدر (نارجس و حميدة، 2019، صفحة 41)

يتضح من خلال الرسم البياني أعلاه أن نسبة الادخار شهدت ارتفاعا ملحوظا بين سنتي 2011 و 2014 حيث وصلت إلى 13.8% سنة 2014 و لكن سرعان ما تراجعت لتتخلف النسبة و تصل إلى 11.4% و يعود ذلك إلى ارتفاع الأسعار و الزيادة في نسب الضرائب بسبب انخفاض أسعار البترول.

2-3 نسب الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية :

إن الاقتراض من المؤسسات المالية يقيس النسبة المئوية للبالغين لسن يفوق 15 سنة الذين قاموا بالاقتراض من المؤسسات المالية خلال السنة. سنعرض من خلال الجدول الموالي نسب اقتراض الأشخاص البالغين من المؤسسات المالية خلال السنوات 2011-2014-2017.

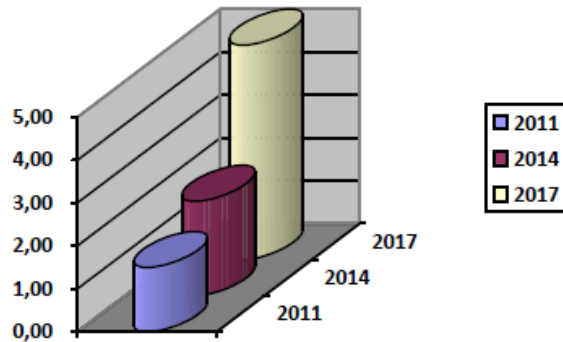
الجدول 04: "نسبة الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية فوق سن 15 سنة"

المجموع			السنة
2017	2014	2011	النسبة (%)
05	2.2	01.5	

الجدول (03-08) نسب الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية لسن يفوق 15 سنة

المصدر (نارجس و حميدة، 2019، صفحة 42)

الشكل (03-29) نسب الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية للبالغين لسن يفوق 15 سنة



المصدر (نارجس و حميدة، 2019، صفحة 42)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن قيمة مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية قد سجلت ارتفاعا ملحوظا حيث وصلت إلى نسبة 50% سنة 2017، إلا أن هذه النسبة تبقى ضعيفة و هذا ما يدل على الاقبال المحتشم للأفراد على الاقتراض من المؤسسات المالي و هذا راجع لتعقيد الإجراءات المتبعة و تفضيل اللجوء إلى خارج القطاع.

المطلب الثالث: واقع البيئة الرقمية الرقمي في الجزائر.

يعتمد تطوير الخدمات المالية الرقمية لتحقيق الشمول المالي على دعم البنية التحتية كشبكات الهاتف و الأنترنيت و وسائل الدفع الإلكتروني مما يتيح فرصا هائلة للجزائر من أجل تنفيذ تكنولوجيا جديدة.

الفرع الأول: التحول الرقمي في الجزائر.

شهد مسار التحول الرقمي في الجزائر حسب (منال و ليليا، تعزيز الشمول المالي كمدخل لتحقيق التحول الرقمي للاقتصاد دراسة حالة تجارب دولية مختارة) (السعودية- مصر - الجزائر)، (2022-2023، صفحة 88) محطات عديدة و كانت أهمها سنة 2004، حيث تم البدء في تنفيذ مشروع نظام المدفوعات للقيم الكبيرة خلال الوقت الحقيقي، و يتمثل هذا المشروع في نظام دفع بين البنوك أين يتم تحويل المبالغ الكبيرة و المستعجلة التي تفوق 10 ملايين ديناراً، أما في سنة 2008 فوضعت الجزائر استراتيجية متدرجة عرفت ب "Algerie 2013" تهدف إلى تعميم الربط بشبكة الأنترنيت و رقمنة الخدمة العمومية و تأهيل الإطار القانوني لها، بالإضافة إلى تبني الرقمنة أساسا لنجاح رؤية 2035 الموضوعة من وزارة

المالية و التي تهدف إلى تطوير و تنويع الاقتصاد الوطني من خلال 08 قطاعات هي: السياحة، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيماوية، مواد البناء، الإلكترونيك، مواد البناء، الطاقات المتجددة، النسيج، و تجدر الإشارة إلى أن سنة 2016 شهدت قرار الدولة لاستخدام "الهوية الرقمية" و تعيين وزير منتدب لدى وزير المالية مكلف بالاقتصاد الرقمي و عصرنه الإدارة الرقمية، تم إلحاق هذه الوزارة بوزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية و التكنولوجيا في ماي 2017.

سنعرض من خلال الجدول التالي نماذج للتحويل الرقمي في كل من القطاع المصرفي و التجاري بالجزائر.

الجدول (03-09) نماذج من التحويل الرقمي في بعض القطاعات الاقتصادية الجزائرية

القطاع	ملامح التحويل الرقمي
القطاع المصرفي	عرف القطاع المصرفي في الجزائر قفزة نوعية في إطار عصرنه الخدمات المالية والانتقال من التعاملات التقليدية إلى التعاملات الإلكترونية من خلال بطاقة المصرفية الإلكترونية إلى بطاقة الائتمان الممغنطة التي أعطت للبنك مكانة بارزة.
القطاع التجاري	نجد التجارة التي تعتبر بالإضافة إلى السجل التجاري الإلكتروني كخطوة هادفة لعصرنه قطاع التجارة من خلال استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، حيث نجد المرسوم التنفيذي رقم 18-112 المؤرخ في أفريل 2018، يحدد نموذج مستخرج السجل التجاري الإلكتروني الصادر بواسطة إجراء إلكتروني، كما أطلقت بريد الجزائر بطاقة الائتمان الجديدة في أواخر 2016 تحت تسمية البطاقة الذهبية، تنشيط الدفع الإلكتروني في الجزائر وتسهيل عملية الدفع بخصوص فواتير تأخذ الكثير من الوقت والجهد، حيث بدأت البطاقة بدعم خدمات قليلة لكنها ستوسع أكثر مثل الخطوط الجوية الجزائرية، اتصالات الجزائر، الجزائرية للمياه.

المصدر (منال و ليليا، تعزيز الشمول المالي كمدخل لتحقيق التحويل الرقمي للاقتصاد دراسة حالة تجارب دولية مختارة) السعودية- مصر - الجزائر)، 2022-2023، صفحة 89)

من خلال كل الجهود المبذولة من طرف السلطات الجزائرية من أجل مواكبة التطور الرقمي العالمي و على وجه الخصوص العربي إلا أن مؤشرات قياس جاهزية الرقمنة أثبتت تأخر الجزائر من حيث ترتيبها العربي. سنعرض من خلال الجدول التالي نظرة عامة لأداء الجزائر في الأبعاد الاستراتيجية موزعة لسنة 2022.

الجدول (03-10) نظرة عامة لأداء الجزائر في الأبعاد الاستراتيجية موزعة لسنة 2022.

مستوى الأداء			
الترتيب	قيمة المؤشر	الركائز	المحاور
12	50.15	الركيزة الأولى: المؤسسات	الحكومة الرقمية
8	42.33	الركيزة الثانية: البنية التحتية	الأسس الرقمية
9	57.86	الركيزة الثالثة: القوى العاملة	الاستعداد الرقمي
11	51.73	الركيزة الرابعة: الحكومة الرقمية	الحكومة الرقمية
12	43.54	الركيزة الخامسة: الابتكار	الابتكار الرقمي
12	14.05	الركيزة السادسة: المعرفة والتكنولوجيا	
12	28.33	الركيزة السابعة: قوى السوق	الأعمال الرقمية
12	59.23	الركيزة الثامنة: تطور سوق المال	
7	71.71	الركيزة التاسعة: التنمية المستدامة	الهدف التاسع: الصناعة، الابتكار والبنية الأساسية
12	43.55	اجمالي قيمة المؤشر	

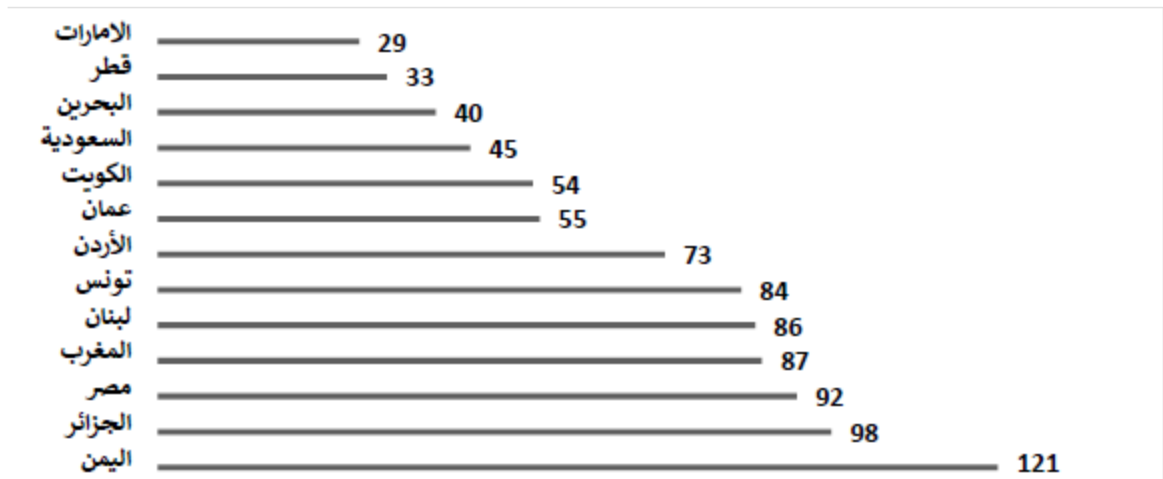
المصدر (منال و ليليا، تعزيز الشمول المالي كمدخل لتحقيق التحول الرقمي للاقتصاد دراسة حالة تجارب دولية مختارة)

(السعودية- مصر - الجزائر)، 2022-2023، صفحة 89)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أداء الجزائر ضعيف غيما يتعلق بالأبعاد الاستراتيجية الخمسة للرؤية العربية للاقتصاد الرقمي لسنة 2022، فقد احتلت الجزائر المرتبة 11 و 12 في 06 مؤشرات من أصل 09 مؤشرات للركائز الخاصة بالمحاور، ففي مؤشر الحكومة الرقمية كان ترتيب الجزائر خلف كل من الإمارات العربية، البحرين، السعودية، الكويت، عمان، قطر، المغرب، تونس، مصر، و الأردن، و لا يختلف الأمر بالنسبة لمؤشرات الابتكار الرقمي و الأعمال الرقمية، فقد احتلت الجزائر المراتب 07 و 08 على الترتيب، و فيما يتعلق بالهدف التاسع المتمثل في الصناعة الابتكار و البنية الأساسية، يعد مؤشر الركيزة الخاصة بالتنمية المستدامة المؤشر الوحيد الذي سجلت في الجزائر المرتبة السابعة.

الشكل التالي يوضح ترتيب الجزائر عربيا في مؤشر جاهزية الرقمنة.

الشكل (03-30) ترتيب الجزائر عربيا في مؤشر جاهزية الرقمنة لسنة 2019



المصدر (منال و ليليا، تعزيز الشمول المالي كمدخل لتحقيق التحول الرقمي للاقتصاد دراسة حالة تجارب دولية مختارة) (السعودية- مصر - الجزائر)، 2022-2023، صفحة 89)

تعتبر الأبعاد الاستراتيجية سالفه الذكر بمثابة الأسس الرئيسة المكونة للاقتصاد الرقمي. و يمكن تفسير تأخر الجزائر على مستوى هذه الأبعاد للأسباب التالية:

✓ **على مستوى الحوكمة الرقمية:** يعود سبب التأخر على مستوى هذا البعد إلى القصور في تلبية احتياجات الأفراد من خلال توفير و تحسين تقديم الخدمات العامة.

✓ **على مستوى البعد الخاص بالأسس الرقمية:** هناك تأخر و بطء بالنسبة للجزائر في توفير الأسس اللازمة لنظام رقمي متين يشمل البنية التحتية و كل ما يتعلق بالسياسات و اللوائح و المهارات الرقمية و التمويل و الحوكمة.

✓ **الاستعداد الرقمي للمواطن:** رغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة لأجل تعميم الاستفادة من الخدمات الرقمية لتشمل جميع شرائح المجتمع و على اختلاف مستوياتهم و معدلات دخلهم، إلا أن الفئات الهشة من المجتمع مازالت في حاجة إلى اهتمام و دمج أكثر للاستفادة من التكنولوجيا الرقمية.

✓ **الأعمال الرقمية:** بالرغم من وجود العديد من المشاريع و المبادرات المشجعة لهذا المجال، إلا أن الجزائر لا زالت لم تستفد بالقدر الكافي من هذا المجال و لم تستغل أهمية هذا البعد.

الفرع الثاني: الخدمات الرقمية في الجزائر.

حسب (منال و ليليا، تعزيز الشمول المالي كمدخل لتحقيق التحول الرقمي للاقتصاد دراسة حالة تجارب دولية مختارة) (السعودية- مصر - الجزائر)، 2022-2023، صفحة 91) تبنت الجزائر منذ سنة 1995 مشروعاً لدمج التكنولوجيا الحديثة في العمليات المالية، من خلال الشركة النقدية للعلاقات التلقائية بين البنوك (SATIM)، من خلال تجمع من البنوك تقوم بصناعة البطاقات الإلكترونية الخاصة بالسحب الآلي حسب المقاييس المعمول بها عالمياً، و الذي تعزز سنة 2016 بإنشاء تجمع النقد الآلي.

1-2 السحب و الدفع على الجهاز النقدي .

يعرض الجدول التالي معاملات السحب على جهاز الصراف الآلي في الجزائر للفترة (2016- 2020)

الجدول (03-11) تطور نشاط الدفع على محطات الدفع الإلكتروني في الجزائر للفترة (2016- 2020)

السنة	العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكتروني العاملة	العدد الإجمالي لمعاملات الدفع
2016	5049	65501
2017	11985	122694
2018	15397	190898
2019	23762	274624
2020	33945	711777
2021	37561	2150529
2022	46263	2712848

المصدر (منال و ليليا، تعزيز الشمول المالي كمدخل لتحقيق التحول الرقمي للاقتصاد دراسة حالة تجارب دولية مختارة) (السعودية- مصر - الجزائر)، 2022-2023، صفحة 92)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الزيادة المستمرة في العدد الإجمالي لمحطات الدفع الإلكترونية بما في ذلك العدد الإجمالي لمعاملات الدفع خلال الفترة (2016- 2018) و قد حدثت زيادة بوتيرة أسرع خلال الفترة (2019- 2022)

(2022). تقدر تضاعف العدد الإجمالي لأجهزة الدفع الإلكتروني في سنة 2017 بأكثر من 100%، كما يمكن القول أن محطات الدفع سنة 2017 قد تضاعفت مقارنة بسنة 2016، أما في سنة 2019 فقد ارتفع عدد المحطات قيد الاستغلال إلى 23762 محطة أي بزيادة قدرها 54.33% مقارنة بسنة 2018، و في سنة 2021 نلاحظ زيادة الأجهزة الإلكترونية حيث أصبح 37561 أي بزيادة تقدر ب 10.65% مقارنة مع سنة 2020، أما في سنة 2022 ارتفع عدد الأجهزة الإلكترونية إلى 46263 أي بزيادة تقدر ب 23% مقارنة بسنة 2021، كما بلغت عدد المعاملات المقبولة عبر أجهزة الدفع الإلكتروني 2712848 معاملة بزيادة تقدر بنسبة 281.13% مقارنة بسنة 2020.

2-2 تطور عمليات الدفع عبر الأنترنت :

دخلت عمليات الدفع عبر الأنترنت للجزائر حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2016، و يمكن عرض ذلك من خلال

الجدول الموالي.

الجدول (03- 11) تطور عمليات الدفع عبر الأنترنت لمختلف القطاعات في الجزائر للفترة (2016- 2022)

السنة	هاتف / اتصالات	نقل	تأمين	مصدر فواتورات	خدمة إدارية	خدمات	بيع السلع	رياضة وترفيه	العدد الإجمالي للمعاملات	المبلغ الإجمالي
2016	6536	388	51	391	0	0	0	0	7366	15009842.02
2017	87286	5677	2467	12414	0	0	0	0	107844	267993423.40
2018	138495	871	6439	29722	1445	0	0	0	176982	332592583.28
2019	141552	6292	8342	38806	2432	5056	0	0	202480	503870361.61
2020	4280284	11350	4845	85676	68305	283175	235	0	4593960	5423727074.80
2021	6993133	72164	8372	120841	155640	457726	13468	0	7821346	11176475535.68
2022	7490626	195490	23571	302273	153957	705114	24169	0	9046125	18151104423.96

المصدر (منال و ليليا، تعزيز الشمول المالي كمدخل لتحقيق التحول الرقمي للاقتصاد دراسة حالة تجارب دولية مختارة)

(السعودية- مصر - الجزائر)، 2022-2023، صفحة 93)

يتضح من خلال الجدول أعلاه الارتفاع التدريجي في كل من عمليات الدفع الخاصة الهاتف و الاتصالات، و فواتير

الغاز و الكهرباء، في حين لم تشهد بعض القطاعات الأخرى أي نشاط خلال الفترة (2016- 2018) و تتمثل هذه

القطاعات في كل من قطاع الخدمات الإدارية و بيع السلع، حيث لم تبدأ أنشطتها إلا خلال الفترة (2018-2022)، أما بالنسبة لخدمات الرياضة و الترفيه لم تسجل أي معاملة خلال فترة الدراسة.

من خلال دراستنا لتجربة الخدمات المصرفية المفتوحة نستخلص أن الجزائر لم تعتمد بعد على تكنولوجيا مؤسسات التكنولوجيا المالية بعد و يعود ذلك أساسا لعدم تحقيق الشمول المالي الكافي لتقوية البنية التحتية لشركات التكنولوجيا المالية و سنقوم فيما يلي بغرض معيقات الشمول المالي.

✓ ضعف البنية التحتية المالية، و هو ما ينعكس سلبا على نوعية الخدمات المالية المقدمة، جودتها و كذا تكلفتها ما يجعلها غير متاحة للفئات المهمشة.

✓ ضعف استخدام أنظمة و وسائل الدفع الإلكترونية، و هو ما يزيد من الجمود في النظام المالي و كذلك في بطء تنفيذ المعاملات و الخدمات المالية المقدمة.

✓ ضعف الثقافة المالية لدى الأفراد مما يحد من تعاملهم مع المؤسسات المالية.

✓ ملكية أغلب المؤسسات المصرفية من قبل الدولة و هذا ما يحد من تطور القطاع الخاص في المجال المالي.

✓ ارتفاع التكاليف المتعلقة بالجهود المالية، إضافة إلى التعقيدات على مستوى هذا النوع من المعاملات، مما يزيد من التكلفة و الجهد المخصص لإنجاز المعاملات المالية.

خلاصة الفصل الثالث

خلاصة : الفصل الثالث

قمنا بدراسة تجرية بعض الدول التي تعتبر بمثابة قوة عالمية في مجال الخدمات المصرفية المفتوحة، فركزنا على دراسة واقع الشمول المالي في هذه الدول، كما تعرضنا إلى إنشاء و تطور البيئة الرقمية و كذلك تأثير ظهور شركات التكنولوجيا المالية على تطوير الخدمات المالية و المصرفية للبنوك.

تميزت الخدمات المصرفية للدول المتقدمة قيد الدراسة، فقد تمكنت من تحقيق الشمول المالي لتمكين كل فئات المجتمع من الخدمات المالية بالاعتماد التكنولوجيا المالية، بما فيها العملات الرقمية مما أدى إلى اكتساب الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية و البنوك الرقمية ميزة تنافسية على البنوك التقليدية، مما أدى بالبنوك الكبيرة بالعمل على تسريع التحول الرقمي من خلال مبادرات جديدة في النظام البيئي للتكنولوجيا المالية، كما تعتمد محركات النمو الأساسية للتحول المصرفي على الاستفادة من الرؤى المستندة لمشاركة بيانات العملاء مع شركات التكنولوجيا المالية و المستندة للذكاء الاصطناعي و التي تدرس سلوك العملاء المتغير و تلبية احتياجاتهم المالية و المصرفية عبر الأنترنت بالزيادة في نسب استخدام الوصول للمعاملات المالية باستعمال الهاتف النقال. أما بالنسبة لأغلبية الدول العربية بما فيها الجزائر بالرغم من الجهود المبذولة من أجل رفع مستويات الشمول المالي بزيادة انتشار فروع البنوك و نقاط الدفع الإلكتروني إلا أنها لم تتمكن من الوصول للمستوى المطلوب، كما أنها لم تتمكن بعد من الاستثمار في خدمات الشركات الناشئة للتكنولوجيا المالية التي تحقق خدمات مالية ذات جودة عالية، في أسرع وقت و بأقل تكلفة.

الخاتمة العامة

لقد اهتمت دراستنا بموضوع الصيرف المفتوحة و تأثيرها على الخدمات المالية و المصرفية في العالم، لاعتبار هذا الموضوع أصبح محل اهتمام العديد من الدول و الهيئات الدولية و خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، حيث يعود ذلك إلى أن الخدمات المصرفية المفتوحة ذو أهمية كبيرة مما يساهم في تحقيق الشمول المالي و تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول، كما تناولت الدراسة الدور الذي يمكن للبنوك التقليدية القيام به من أجل مساندة التطور التكنولوجي الرقمي كمشاركتها لبيانات العملاء مع الأطراف الثالثة المتمثلة في شركات التكنولوجيا المالية، بالإضافة إلى اللجوء إلى سياسة الاندماج المصرفي من أجل تقوية بنيتها التحتية في القطاع المصرفي، كما يمكن للبنوك الرقمية المتكثرة العمل على تقديم خدمات مالية مبتكرة تعتمد على منصات رقمية و تقنية الذكاء الاصطناعي التي تسهل الحصول على خدمات مالية متنوعة بأقل تكلفة و في أقل وقت ممكن.

من خلال دراستنا نجد أن تداول الخدمات المصرفية المفتوحة كان نتيجة لتوسع القطاعات المصرفية و البنى التحتية القوية للقطاعات المصرفية بالدول المتقدمة، حيث تمكنت من تحقيق أعلى مستويات للشمول المالي عن طريق اعتماد ابتكارات التكنولوجيا المالية مثل البنوك الإلكترونية، رفع مستويات انتشار الأنترنت و إنشاء منصات رقمية تعمل على إدارة البنوك الرقمية باستعمال نقود و عملات افتراضية، بالإضافة إلى الدور الفعال الذي لعبته شركات التكنولوجيا المالية في جمع و دراسة بيانات العملاء من أجل توفير خدمات مالية في جميع القطاعات الاقتصادية في أسرع وقت ممكن و بأقل تكلفة. أما بالنسبة للدول النامية فهي مازالت تعمل جاهدة على تحقيق مستويات أعلى من الشمول المالي و توعية الأفراد بأهمية الخدمات المالية و المصرفية في حياتهم اليومية بالرفع من مستويات ثقافتهم المالية.

و قد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج تمثلت أهمها فيما يلي:

- ✓ أحدثت الصيرفة المفتوحة ثورة كبيرة في مجال الخدمات المصرفية و المالية في جميع دول العالم.
- ✓ الشمول المالي هو حجر الأساس لتحقيق انتشار الخدمات المصرفية المفتوحة و في أسرع وقت ممكن.
- ✓ واقع الشمول المالي كان مختلفا فيما بين بلدان العالم، و يعود ذلك إلى اختلاف وتيرة التطور الاقتصادي و المصرفي و المالي بين الدول.

- ✓ عملت البنوك التقليدية في الدول المتطورة على انتهاج سياسة الاندماج البنكي من أجل تقوية بناها التحتية و مواكبة التطور التكنولوجي المالي.
- ✓ إن تطور الخدمات المصرفية المفتوحة يركز أساسا على تمكين البنوك من مشاركة بيانات العملاء مع شركات التكنولوجيا المالية.
- ✓ يعد ظهور البنوك الرقمية بمثابة دافعا أساسيا للبنوك التقليدية من أجل تطوير خدماتها المالية و المصرفية و التحول نحو القطاع المالي الرقمي.
- ✓ إن الاهتمام بانتشار الأنترنت و استعمال الهاتف النقال أدى إلى تطوير العروض على مستوى الخدمات المالية و المصرفية المفتوحة من خلال تقديم منتجات جديدة و مبتكرة.
- ✓ تعود هيمنة البنوك الرقمية و الخدمات المصرفية المفتوحة على أغلب القطاعات المالية و المصرفية في دول العالم المتقدم أساسا إلى توفيرها لخدمات مالية و مصرفية ذات جودة عالية و بأقل تكلفة.
- ✓ تعدى الاستثمار في مجال الخدمات المصرفية المفتوحة على مستوى الدول المتقدمة مجالات القطاع المصرفي إلى كل القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاع الخدمات، التأمين، الترفيه، و القطاع البيئي.
- ✓ يجب خضوع قوانين تبني الخدمات المصرفية المفتوحة للقوانين التنظيمية التي تسنها السلطات من أجل تفادي وقوع الجرائم الإلكترونية كسرقة المعلومات عبر الوسائل الإلكترونية، و تبييض الأموال عبر المصارف بالوسائل الإلكترونية.
- ✓ لم تحقق الدول المتخلفة بعد خطواتها الأولى في مجال اعتماد الخدمات المصرفية المفتوحة، بسبب قلة الوعي المالي لدى أغلبية شعوبها، كما أنها لم تتوصل بعد إلى تحقيق المستويات المرجوة في قطاع الشمول المالي.
- على ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات للاستعانة بها من أجل تحسين مستويات الشمول المالي في الدول المتخلفة و خاصة في الجزائر مما يؤدي إلى القدرة على تبني الخدمات المصرفية المفتوحة و في جميع المجالات الاقتصادية، و تتمثل هذه التوصيات فيما يلي:
- ✓ دعم البنية التحتية للقطاع المالي و البنكي الجزائري من خلال توفير بيئة تشريعية مناسبة، و التي تنظم عمل البنوك و المؤسسات المالية.
- ✓ توفير بيئة يسودها التنافس بين القطاع البنكي و المالي بإنشاء بنوك خاصة من أجل تقديم منتجات مالية و مصرفية متنوعة و ذات جودة عالية للأفراد و المؤسسات.

✓ دعم اختراعات الشباب، خاصة الشركات الناشئة الجزائرية Startup Challenge في مجال

التكنولوجيا المالية.

✓ العمل على تطبيق سياسة الاندماج البنكي من أجل تقليل تكاليف إنشاء فروع جديدة للبنوك مما يؤدي إلى التقليل من

تكلفة الخدمات المالية، و القدرة على امتلاك صيغة تنافسية بين البنوك.

✓ تأسيس هيآت محلية داعمة لتبني الخدمات المصرفية المفتوحة.

✓ مراجعة بعض القوانين القديمة من أجل تكيفها و متطلبات إنشاء قطاع مصرفي رقمي يتماشى و تطورات الخدمات

المصرفية المفتوحة.

✓ توفير كفاءات بشرية قادرة على إدارة النشاط البنكي الإلكتروني من خلال إنشاء مراكز تعليمية و تدريبية مخصصة في

ذلك.

✓ العمل على الرفع من مستوى انتشار الأنترنت خاصة في مناطق الظل من أجل تمكين الفئات الهشة للمجتمع الجزائري

من الحصول على الخدمات المالية المبتكرة.

✓ العمل على رفع مستوى الثقافة المالية لدى المواطنين من أجل تعزيز ثقتهم بالنظام المصرفي الجزائري.

قائمة المصادر و المراجع

- Indian journal of* .Open Banking Ecosystem : The Indian Perspective .(2022 ,mai) .Aarti Patki Viond Sople .42-24 ،(169516)516 *finance*
- Transformation numerique du secteur .(decembre, 2023 30) .Bouziane Fatima و Bouchlit Rim .110-96 ،(02)11 *Economic reserch revieu* .bancaire:OPEN BANKING ET Faintech
- finance in the Open Banking and inclusive .(2023) .Ehren Massimo Preziuso Franziska Kcefer Michel ،(111)9 *Financial Innovatio* .European Union:perspectives from the Dutch stakeholder ecosystem .27-1
- platform-based .(octobre, 2021 05) .Valetti Tommaso و Cambacorta Leonardo ،Frost John ،Karen Croxon .30-1 *Imperial College London(pliminary version)* .buisness model and financial inclusion
- Determinant of Open Banking adoptio intention among Kenian comertial .(2022 ,mars 28) .Keven Rutto .100-1 *Strathmore Business School/ Strathmore University* .Banks
- .Open Banking:Definition and Description .(2021 ،سبتمبر، 24) .Ksherie Nir و Keven RuttoLaplante Phile .129-122 *Computings Economics*
- .56-16 *Research Gate* .Distribution Digital Bank Trends .(2020 ،juillet 18) .Geo Lee و Luigie Wewege
- contribution de la fientech au developpement du secteur financier Insurtech; .(jun, 2023 06) .Meriem Riad .523-508 ،(01)13 *Revue Innovation* .une vision moderne d'un secteur Algerien plutot traditionnel
- The Impact of the Fintech .(2022) .Zachazriadis Marcos و Rizopoulos Efthimiyos ،Murende Victor *International Revew of Financial* .Revolution on the Futur of banking: Opportunities and risks .27-01 ،(102103)81 *Analysis*
- Computings* .Open Banking:Definition and Description .(2021 ،septembre 24) .Nir kshetrie phile Lapante .129-122 *Economics*
- januray,) .Angus. A.Foulis, Will Gornal,Tong Yu Filippo Demarco و Salem.A.Bhaj,Grec Buchak Tania Babina *National* .Custumer Data Acces and Fientech Entry:Erly Evidance from OPEN Banking .(2024 .103-1 *bureau of reserch*
- towards Adoption of Digital Factors Influencing Behavioural Intention .(2020 ،جويلية، 22) .Tiong Wen Ni .457-450 ،(08)10 *International journal of Asian Social Siance* .Banking Services in Malaysia
- cervices on improving the marketing performance of the Impact of quality banking .(2017) .Wassim I *international journal of ingeneering and information system;univercty* .banks in gaza .200 ،(07)01 *gazaPalestine*
- ،(06)10 *ResearcheGate* .Distributions and Digital Banking Trends .(july, 2020) .Lee Jeo و Wewege Luigie .56-15
- أبو النصر صلاح علي. (جويلية، 2020). دور المصارف الشاملة و أثره في تعزيز أداء المصارف في المملكة العربية السعودية. دراسات، .46-8 ،(03)21

- البكري ثامر، و الرحموني أحمد. (2008). تسويق الخدمات المالية. التقرير السنوي لرؤية السعودية 2030 لعام 2023. (2023).
- الجبوسي سليمان شكيب، و الصميدعي محمود جاسم. (2009). تسويق الخدمات المالية. الطيب حنان . (2020). الشمول المالي. مجلة صندوق النقد العربي، 01-28.
- العمراوي حنان. (26 أوت، 2019). منصات التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز نمو الصناعة المالية الإسلامية-دراسة حالة منصة ناسداك دبي للمرابحة. مجلة الاستراتيجية و التنمية، 09(03 مكرر)، 343-363.
- القواس أحمد خروبي، الأحسن مفيدة، و الأحسن رفيق. (30 جوان، 2023). التكنولوجيا المالية كآلية لترقية الخدمات المصرفية بالبنوك الإسلامية- البنوك الإسلامية العاملة بالأردن. 14(01)، 328-348.
- أمينة كوسام. (12 جانفي، 2024). الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية عبر شركات ناشئة. مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، 07(01)، 265-280.
- أوبختي رشيدة. (22 أبريل، 2023). الصيرفة المفتوحة ثورة في القطاع المالي: التحديات و الفرص. مجلة البشائر الاقتصادية، 09(01)، 342-357.
- أوشاعو نسيمية، و بزاري سامية. (2014/2013). تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية و انعكاساتها على القطاع البنكي- حالة الجزائر.- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مؤسسات مالية، 1-133.
- أوقاسم الزهراء، و عبد الرحيم وهيبية. (26 جوان، 2019). التكنولوجيا المالية كتوجه مالي و نقدي جديد للدول المتقدمة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية و الصين. مجلة الباحث الاقتصادي، 07(11)، 326-346.
- بلاغ سامية. (31 أكتوبر، 2022). أثر التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية- دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 2020/2016. مجلة مجاميع المعرفة، 08(03).
- بن عزة هشام، و تومي حمزة جيلالي. (25 أوت، 2023). تجارب دولية في تطبيقات التكنولوجيا الناشئة و الاقتصاد الرقمي- الإمارات - الصين- قطر و مدى استفادة الجزائر منها. مجلة المحاسبة الدقيقة و المالية، 05(01)، 01-15.
- بن عطاء الله لخضر، و التواتي عامر. (بلا تاريخ). الاندماج المصرفي و أثره على القدرة التنافسية. مجلة العلوم القانونية و الشؤون الاجتماعية، 07(07)، 85-100.
- بن لخضر عبد الغني، و سعيداني نور الهدى. (31 ديسمبر، 2023). تأثير شركات التكنولوجيا المالية الناشئة على إعادة هندسة العمليات المصرفية-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري. مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، 12(02)، 10-29.
- بن بزة شيماء، و بوكثير جبار. (15 مارس، 2023). التعاون بين شركات التكنولوجيا المالية و المؤسسات المالية التقليدية من أجل تحقيق الشمول لمالي مستدام-عرض تجارب ناجحة-. مجلة التكامل الاقتصادي، 01(11)، 301-316.
- بوزانة أيمن، و حمدوش و فاء. (2022 أكتوبر، 2022). منصات التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الخدمات المصرفية المفتوحة واجهة برمجة التطبيقات APIs نموذجاً. مجلة المدير، 09(عدد خاص)، 143-178.
- بوعتلي محمد، و سامي ليلية. (10 أكتوبر، 2022). واقع المنصات الرقمية و تأثيرها على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة ميدانية و قياسية. مجلة المدير، 09(عدد خاص بالملتقى الدولي حول اقتصاد المنصات الرقمية فرص و التحديات)، 09-38.
- بولمرج وحيدة. (السنة الجامعية 2022-2023). المنتجات البنكية الإسلامية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية. مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف/1 كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير.
- بيلوطة خالد، و رمضان براغثة. (2022-2021). أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك. مذكرة لنيل شهادة الماستر، 1-130. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قائمة الجزائر.

- توبين علي. (2013/2012). تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية و انعكاساتها على الأنظمة المصرفية العربية. مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي.
- توبين علي. (2013-2012). تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية و انعكاساتها على الأنظمة المصرفية العربية حالة الجزائر. 01-266. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر.
- جازية حسيني. (10 جوان، 2022). تطور الشركات المالية في ظل جائحة كورونا و تأثيرها على الخدمات المالية. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، 08(02).
- حجي ادريس رمضان، الدباغ حارث غازي، و عبد الرحمن أمير حازم. (30 أكتوبر، 2023). واقع الشمول المالي في العراق و متطلبات تعزيزه للفترة 2018-2022. مجلة اقتصاديات الأعمال، 05(04)، 149-168.
- حوفار لبن، حماني وردة، سويسي رندة. (2020/2019). دور الصيرفة الإلكترونية في جودة الخدمات المصرفية المقدمة من طرف البنوك- دراسة استطلاعية لموظفي القطاع بولاية الوادي-. مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير شعبه علوم اقتصادية، 17.
- خلاف محمد الأمين، و كافي اسماعيل أسامة. (2018-2017). البنوك الإلكترونية. كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- د. زيدان محمد. (07 2008، 2008). أثر تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية.
- درويش مروان. (18 ماي، 2018). انعكاسات استخدام التكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمة المصرفية على تحسين أداء البنوك العملة في فلسطين. مجلة الاقتصاد و المالية، 04(02)، 56-83.
- رحابي منال، و لبرش ليلى. (2023-2022). تعزيز الشمول المالي كمدخل لتحقيق التحول الرقمي للاقتصاد دراسة حالة تجارب دولية مختارة مصر - السعودية - الجزائر. 1-119. كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير جامعة 08 ماي ولاية قالمه.
- رحابي منال، و لبرش ليلى. (2023-2022). تعزيز الشمول المالي كمدخل لتحقيق التحول الرقمي للاقتصاد دراسة حالة تجارب دولية مختارة (السعودية- مصر - الجزائر). 01-110. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة 08 ماي قالمه الجزائر.
- رفيق سعدون. (2020/2019). دراسة أثر تسويق الخدمات المالية على رضا الزبون دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر - المسيلة- أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية تخصص تسويق العمليات المالية و المصرفية، 1-273.
- سامية بلاغ. (31 أكتوبر، 2022). أثر التكنولوجيا المالية الرقمية على الشمول المالي في الدول العربية- دراسة قياسية باستخدام بيانات بانل للفترة 2016-2020. 08(03)، 152-169.
- صليحة رقاد. (2014/2013). تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العلي الجزائري افاقه و معوقاته-دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي الجزائري للشرق الجزائري. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية-غير منشورة-كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة سطيف1، 13.
- طوالبية لطيفة ، و عثمانية عثمان. (2023-2022). أثر العملات الرقمية المركزية للبنوك على السياسة النقدية- اليونان الصيني أنموذجا. 1-84. كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة الشيخ العربي التبسي ولاية تبسة.
- عبد النبي وئام، و بوقرن رميساء. (2023-2022). تحسين و تسيير الخدمات المالية لعملاء البنوك الجزائرية باستحداث نموذج لموقع إلكتروني. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة قالمه 8 ماي 1945، الجزائر.
- عثمانية عثمان، و بن قيراط و داد. (31 ديسمبر، 2022). موقع العملات الرقمية للبنوك المركزية CBDC من العملات المشفرة و العملات المستقرة -اليونان الصيني أنموذجا- مجلة التمويل و الاستثمار و التنمية المستدامة، 07(02)، 334-351.
- عقون شراف. (21 ماي، 2019). محاضرات في تسويق الخدمات المالية. مطبوعة محاضرات معتمدة من طرف المجلس العلمي لمعهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير بالمركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميله (2019/04)، 1-122.

- غانم كريمة. (2012-2013). دور الاندماج المصرفي في رفع القدرة التنافسية للبنوك التجارية- الدول العربية نموذجا- منكرة لنيل شهادة ماستر، 1-112. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- قبايلي كمال، و وكال سمير. (22 جوان، 2023). دور الصناعة المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي. مجلة بحوث الاقتصاد و المانجمنت، 04(02).
- قرعي محمد رضا، كريم حسين، و شرابي عقيلة. (2020-2021). الصيرفة الإلكترونية و دورها في تحسين جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة بنك BNA وكالة الوادي. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة الشهيد حمدة لخضر الوادي، الوادي / الجزائر.
- قروي عبد الرحمن. (فيفري، 2018). العوامل المؤثرة على تبني الصيرفة الإلكترونية في الجزائر من وجهة نظر الزبائن بمدينة قالمة. مجلة جامعة القدس للأبحاث و الدراسات، 02(43)، 269-283.
- كوسام أمينة. (12 جانفي، 2024). الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية عبر شركات ناشئة -فرص وتحديات. مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، 07(01)، 265-280.
- لطيفي رهان. (2021). البنوك الإلكترونية. المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية، 08(08)، 8-97.
- لقواس أحمد خروبي، الأحسن مفيدة، و الأحسن رفيق. (30 جوان، 2023). التكنولوجيا المالية كآلية لترقية الخدمات المصرفية بالبنوك الإسلامية-البنوك الإسلامية العاملة في الأردن نموذجا- مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، 14(01)، 328-348.
- مبارك عمر صالح المختار. (يوليو، 2021). العملات الرقمية البنكيون نموذجا خصائصها و مخاطر التعامل بها. مجلة كليات التربية (22)، 437-422.
- محمادي فوزية. (2020-2021). دور الاندماج البنكي في تحسين أداء البنوك التجارية عرض تجارب دولية. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، برج بوعريش/ الجزائر.
- محمد زيدان. (263- 289). أثر تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية على الصناعة المصرفية بالبنوك الجزائرية. المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية.
- مراد محبوب. (2013/2014). استخدام استراتيجية إعادة الهندسة الإدارية في تحسين جودة الخدمات المصرفية دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية - وكالة بسكرة- منكرة لنيل شهادة دكتوراه، 1-244.
- معطشي العنزي سالم محمد. (أكتوبر، 2023). تأثير التكنولوجيا المالية في تعزيز جودة الخدمات المصرفية الإلكترونية بالبنوك الكويتية. المجلة العلمية للبحوث التجارية (04 الجزء)، 800-774.
- معلا ناجي، و توفيق رانف. (2005). أصول التسويق المصرفي.
- معلا ناجي، و توفيق رانف. (2005). أصول التسويق المصرفي.
- معمر نارجس، و أوكيل حميدة. (31 ديسمبر، 2019). financial inclusion in Algeria- reality and challenges. مجلة القسطاس للعلوم الإدارية و الاقتصادية و المالية، 01(01)، 30-47.
- مهداوي عبد الحليم، و عدوان رشيد. (30 سبتمبر، 2022). الحوكمة المصرفية في الجزائر كحتمية استراتيجية في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية اتفاقية GAAT. مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، 07(02)، 155-171.
- هانى براهيمية، و فوزية مومن. (2022/2021). التحرير المالي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية في الجزائر. منكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، 1-109.
- هناء سليمانى. (2013/2012). تطوير الخدمات المصرفية في الجزائر و آفاق تطبيق معايير البازل. منكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، 1-218.

وسام محمد ناصر الكركي. (2010). جودة الخدمات المصرفية و أثرها على تحقيق الميزة التنافسية في فلسطين من وجهة نظر الإداريين و الزبائن . رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تخصص إدارة الأعمال -غير منشورة-كلية الدراسات العليا و البحث العلمي جامعة الخليل، 10.

وفاء حلفور. (2014/2013). تدعيم جودة الخدمة البنكية و تقييمها من خلال رضا العميل*دراسة حالة البنوك العمومية الجزائرية ولاية تلمسان. أطروحة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه تخصص بنوك- غير منشورة-كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة أبي بكر بلقايد، 21.

يحيوي نور الهدى، و فلوش عبد الله. (26 جانفي, 2023). التكنولوجيا المالية كألية لدعم الشمول المالي و الاجتماعي في الصين. مجلة بحوث الاقتصاد و المناجمنت، 04(01)، 160-179.